الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي

للكاتب اليمني الدكتور محمد عبد السلام

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي

تقـديم

هذا الكتاب محاولة لتحليل مؤثرات التطور ومؤشراته وعوامله الفاعلة فى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى اليمن الشمالى منذ سبتمبر ١٩٦٢ ·

ويتناول قضايا لا يمكن بدون تأصيلها فهم الواقع وآفاق المستقبل · وقد جاء الكتاب حصيلة جهد جماعى ومناقشات استمرت طويلا ، أسهم فيها كثير من الاشخاص فى صنعاء · ثم قام شخص واحد بالصياغة النهائية لمواد الكتاب من أجل الاتساق فى الاسلوب والمصطلح ·

ويجيب الكتاب عن أسئلة محورية عديدة ظلت منذ أمد دون معالجة ، ومن بينها سؤال ينتشر بين عامة الشعب وان تجاهله بعض مدعى الفكر ومعظم رجال السياسة · ونعنى بذلك : لماذا لا يتمتع جميع أبناء اليمن الشمالى حتى الان بحقوق مواطنة متساوية لا تفرق بين أبناء الوطن الواحد ؟ وبكلمات أخرى : لماذا لم يستقر مفهوم المواطنة بدلا من مفهوم الانتماء القبلى على الرغم من سقوط الامامة واعلان الجمهورية منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما ·

نأمل أن يسهم هذا الكتاب فى تبديد الكثير من الاساطير والاوهام والمفاهيم المغلوطة عن اليمن ومسار تطوره ، فضلا عن تعرية واقع قوى مذهبية وطائفية وقبلية حاولت ، ولا تزال ، تسخير الدولة الحديثة نسبيا لاستمرار القديم فى شكل « سلطنة » جديدة ·

باختصار شديد : يعالج هذا الكتاب فى وضوح كثيرا من القضايا التى لا يزال يتوهم الكثيرون أنها تقع ضمن المحظورات ،

بينما لا تكف قوى مختلفة تنتمى حقا الى القديم وعالم الامامة عن تناول نفس هذه القضايا من منظورها الخاص ومن أجل ترسيخ مفاهيم وتقاليد تنتمى بدورها الى أنظمة التخلف والقهر أكثر من انتمائها للعصر الحديث واليمن الجمهورى ٠

ينبغى أن ندرك أنه اذا لم يتم تناول قضايا الوطن فى جرأة ووضوح فان الوعى الزائف سوف يستمر وفى مصاحبته أوهام تتيح للظلام أن يسود ، و « للسلطنة » الجديدة أن تعمق جذورها ، فضلا عن استمرار الواقع الكئيب الذى تتولد عنه تلك الاوهام وذلك الوعى الزائف ٠

الفصل الأول

من الامامة الى جمهورية سبتمبر

اذا صح « ان التاريخ ما يحتاج الناس الى تذكره من أحداث الماضى » ، فانه يصح بدلالة الاتصال والانفصال فى حركته ، فكل واقع ينطوى على نقاط مساره ، نجدها حاضرة فى كيانه . ومن هذا المنطلق لا تكون الصلة بالماضى عدمية فيتعذر فهم بعض ملامح الحاضر وتعقيداته البنائية . كما أنها لا تكون تماثلا واستمرارا جوهريا له فى الزمان . فيستحيل فهم الجديد ، الذى تراكم وتبلور عبر الزمن . وكلما قلت ديناميكية مجتمع ما كان نصيب الماضى ورواسبه فيه قويا . فأكثر المجتمعات قدرة على الحركة وتحقيق وتيرة عالية من الحراك الاجتماعى انما هى تلك التى لا يثقل كاهلها ميراث باهظ يشل حركتها أو يفرض عليها البطء عندما تكون السرعة واجبة . ومن أحد أسباب سرعة التطور فى أمريكا الشمالية كان خلو مؤسساتها الجديدة فى الحكم والادارة من الموروث الذى نجده فى أوروبا التى هاجر منها الى أمريكا كل الذين كانوا على غير وفاق مع مجتمعاتهم ، سواء كانوا مجرمين هاربين من وجه العدالة أو من أبناء الطوائف الدينية التى لم يتسع لها تسامح القارة الاوروبية .

والمجتمع اليمنى فى الجمهورية العربية اليمنية ، وهو الجزء الذى لم يستعمر مباشرة من قبل دولة استعمارية ، احتفظ بجوانب أساسية من صورته القديمة حتى عام ١٩٦٢ . ولم تكن فترة الحكم

العثمانى ذات اثر يذكر فيه على مستوى البنى الاجتماعية ، لا سيما اذا ما قارنا بين نصيب اليمن ونصيب الشام والعراق من الاصلاحات التى عرفت بالتنظيمات . فالاستقرار السياسى وقرب هذه الدول من مركز السلطة العثمانى جعلها أكثر تاثرا بكل اصلاح يأتى من المركز. كما أن عملية الاندماج الثقافى النسبى الذى عرفته الدولة العثمانية كان له اثر فى حياة العرب فى تلك الديار وان حد منه كون السلطة العثمانية تمثلت فى الجانب العسكرى والادارى المرتبط بالجباية بالدرجة الاولى .

وقد بدأت الازمة الحقيقية عندما أصبحت أوروبا رأسمالية ، فخلقت بذلك فرقا نوعيا جديدا بينها وبين الشعوب الأخرى ، بما فيها أمتنا العربية . وهذا الفرق التحدى لب الأزمة . وتندرج تحتها أزمة السلطة العثمانية ، التى كانت الاقطار العربية جزءا منها . وفى هذا السياق العالمى يتحدد دور ومكان العثمانيين فى تعويق تطور العرب نحو الوحدة ، والتقدم . فقد كانوا بدورهم محكومين بهذا الفرق التحدى ، ولكن ذلك لا يجعلنا نقبل نظرة السلفيين القدامى والجدد الى الغاء الخلافة باعتباره نكبة حلت بالعرب والمسلمين .

وكان اليمن الشمالى بسبب عدم الاستقرار الناتج عن الحرب السجال يتضاعف فيه الوجود العسكرى وفنون الجباية على حساب الوظائف الاخرى للدولة . وعندما استقل هذا الجزء من اليمن بعد هزيمة الاتراك فى الحرب العالمية الاولى ، كان كل ما بقى من الاحتلال التركى بعض المسميات فى الادارة والجيش وبعض الاطباق التى استقرت فى المطبخ اليمنى . واكتفى الامام بالاستعانة ببعض الاتراك فى ادارة السياسة الخارجية والجيش . وهؤلاء أصبحوا جزءا من بناء سياسى واجتماعى جديد : مجتمع الأمامة .

ان الأثر السلبى لحكم الاحتلال التركى كان فى أحد جوانبه متمثلا فى غياب الايجابية التى يحملها كل نظام حكم يوحد المجتمع فيوجد اندماجا وطنيا أو على الاقل يرسى أسسه . وسبب هذا الغياب بسيط . فالاتراك لم يمارسوا حكما موحدا على اليمن الشمالى كوحدة ، بينما ظل اليمن الجنوبى بعيدا عن سلطتهم خاضعا للاستعمار البريطانى منذ احتلال عدن فى يناير ١٨٣٩ .

عمق حكم الاتراك وبعد ذلك الامامة كل مقومات التشتت ، ورفض حكم المركز الكامن فى البيئة الجبلية الشمالية وفى نمط الحياة السائد فيها الذى تقوم فيه علاقات الدم والعشيرة بدور أساسى فاعل .

لا يستطيع تاريخ الامامة أن يفخر بانه حقق حكما مركزيا طويلا أسهم فى تطوير المجتمع بمنحه سنوات من الاستقرار والازدهار ، بل قد يكون من أسباب نجاح الامامة الزيدية مناسبتها لمنطق البيئة والقبيلة فى الشمال . فاستقر المذهب فيها منذ الامام الهادى . فمبدأ الخروج على الحاكم الذى يسمح بوجود امامين فى وقت واحد ، ما هو الا الوجه الايمانى المذهبى لصراع مشايخ القبائل ، الذين لا يعترفون بالاخرين الا أقرانا لا تعرف علاقاتهم نظاما هرميا مستقرا . وتقوم على ضرب من التوازى ، وتكرار جولات الصراع العقيم ، الذى يتنافى مع كل حركة اجتماعية تنزع نحو خلق اطار يسمح بتراكم التجاربوالخبرات الاجتماعية وبنوع من التقدم فى تكوين متحد اجتماعى متماسك .

أما فى المجتمع القبلى فان الرئاسة أو المقام الاول ترتيب مؤقت بين نظراء ، ليست له صفة العلاقة الهرمية . وقد عرف اليمن قبل

الاسلام هذه العلاقة فى صورة التعاقب على مراكز الحكم سواء فى عهد المكربين أو الملوك · فهو مسألة مرتبطة بظروف البيئة والبناء الاجتماعى ، وليس نتاجا لاية عقيدة دينية بل ان العقيدة الدينية بتعدد آلهتها كانت تعبيرا عن التشتت ، وتثبيتا لعلاقات التوازن لا الاندماج ، ومن هنا كان الاتحاد المؤقت لا يتم عبر اله موحد ، بل بفرض اله القبيلة المنتصرة على القبائل الاخرى · اننا أمام توحيد التنوع اكثر مما نحن أمام تنوع فى الوحدة ·

ترتب على تاريخ هذا التكوين الاجتماعى أن ما يسلم به الشيخ او ابن القبيلة للامام رغم كل الهالة الدينية ، ليس نابعا من الولاء الذى يربطه بالحاكم فى اطار تصور للحكم والدولة ، وان لم يغب هذا الولاء كلحظة فى الوعى الاجتماعى ، وأهم منه العلاقة التى ملخصها سيف المعز وذهبه ، الغلبة لا الشريعة . الاولى عمادها العصبية . والثانية تقوم على تصور رابطة دينية بين الحاكم والمحكوم · ساعد شح البيئة على تقوية مبدأ الغلبة الذى يتذرع بالعقيدة التى تتوحد بدورها بالحاجات الاساسية ·

فالدولة فى هذا المجتمع منذ القدم من حيث تركيبها ومركزيتها تختلف مثلا عن الدولة المصرية القديمة حيث الاستقرار والاندماج الاجتماعى أوضح وأقوى ·

لو كانت الرابطة الدينية قائمة بين حكم الامام يحيى والقبائل، لما ارتفع صوته منددا بحكم الطاغوت الذى كان يصف به العرف القبيلى · انه يريد اقامة حكم المذهب الزيدى ومحو حكم الطاغوت ·

والعرف رفض لحكم المركز الى يومنا هذا · والانقسام أساس البنيان القبلى والخروج وجه الانقسام المذهبى ، ومن هذين المبدأين صدرت الصعوبات التى واجهها الامام لاقامة حكم المركز ، ولا نقول حكما مركزيا لا تتوافر مقوماته الا فى متحد اقتصادى سياسى حديث · ولذا كان يحيى متسقا مع تفكيره وطموحه وحد حكمه بالمذهب ، وسوف يوحد المركز والدولة بشخصه بعد الاستقلال واعلان المملكة المتوكلية اليمنية · وهذه الشخصية لا ترقى الى تلك الوحدة التى قصدها لويس الرابع عشر ، ملك فرنسا عندما قال « أنا الدولة » . ومع العكس من ذلك كانت شخصية الامام عائقا أمام الوحدة ، فهى فى وقت واحد تريد اخضاع المجتمع لحكمها وتخشى توحيده · انها تمثل جزءا منه وتريد حكمه كله · هذه بعض تناقضاتها ·

جاء صلح دعان فى عام ١٩١١ ليؤكد بنصوصه فرقا مذهبيا قائما داخل المجتمع اليمنى ، فقد أصبح الامام بمقتضاها مسئولا عن تطبيق المذهب الزيدى فى المناطق الزيدية ، على أن تطبق القوانين العثمانية فى المناطق الشافعية · وهى قوانين وضعت وفق اجتهاد قائم على المذهب الحنفى · كان هذا أول تقسيم مجتمعى يتخذ صورة قانونية فى تاريخ اليمن الشمالى الحديث · وتخلى بذلك الأتراك عن الوحدة التى كانت تضم كل السكان تحت الحكم العسكرى وتنازلوا عن حقوق الحكم على جزء من اليمن الشمالى · فقد سلموا بذلك وفق اللغة السياسية لمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، التى تجعل الانتماء الدينى والمذهب أساس علاقة الفرد بالمجتمع والدولة · فالمواطنة مفهوم لم تعرفه تلك المجتمعات . وهذا ينسجم كل الانسجام وتصور الامام يحيى للتاريخ والحكم داخل المذهب الزيدى · فهو لم يتنازل الا عن رعية « محتملين » من السنة ، ولكنه لم يفرط فى

والذى لا شك فيه أن بواعث معارضة الامامة كانت مختلفة • فى المنطقتين . فنظام الجباية وان كانت أسسه واحدة فى جميع المناطق الا أن تطبيقه فى المنطقة الشافعية كان يتخذ طابع الجباية العسكرية بالخطاط والتنافيذ أسلوبا ثابتا وقاعدة ، بينما كان استثناءا فى المناطق الزيدية يلجأ اليه عند العصيان ، لان الشيخ فى المنطقة الزيدية كان حلقة الوصل بين الامام والرعية ، وأما الرعية فى المناطق الشافعية فكانوا ضحايا جنوده وقضاته وعماله بصورة مباشرة • وكان الجهاز الادارى يكاد يكون خاليا من الشوافع • وأما الجيش فقد كان حكرا على أبناء المنطقة الزيدية وكذلك المناصب الاساسية فى الدولة •

من أسباب المعارضة بين صفوف الفئات العليا من الزيود رفض احتكار السادة من أبناء فاطمة للامامة • فكل من يعد نفسه عالما ومستنيرا كان يرى فى هذا القيد عائقا بينه وبين المعالى • أما الشوافع فهم بحكم وضعهم وواقعهم ضد نظام الامامة كله • انه احتكار كامل وصارخ للسلطة داخل الطائفة المذهبية الاخرى • فالظلم المضاعف الذى ينزل بهم جعلهم ينظرون الى أنفسهم ضحايا للامامة أكثر من اخوانهم الزيود ، الذين يظلمون كرعية ، بينما يظلمون كرعية شوافع •

ان تصوير حكم الامامة القائم على المذهب الزيدى حيلة لجأ اليها الائمة ليفرقوا ويسودوا نوع من الدعاية السطحية التى لجأ اليها الاحرار الدستوريون ، لانهم لم يستطيعوا نقد الحكم الدينى نفسه وبروح ونصوص فى المذهب لا يستطيع الائمة أن ينظروا الى رعاياهم نظرة مساواة ، فكل أبناء المذاهب الاخرى ليسوا الا موضوعا للحكم . ومن يريد ادراك هذا التصور فى أشد صوره غلوا عليه أن يتأمل ايران اليوم ، تحت حكم المذهب الاثنى عشرى

والفقه الجعفرى وولاية الفقيه ، حيث لا اعتراف بالمذاهب الاسلامية الأخرى الا فى أضيق أحكام الاحوال الشخصية • وينص الدستور فى احدى مواده مع أن الاسلام بالمذهب الجعفرى دينا رسميا للدولة ويصفها بأنها مادة أبدية لا تقبل التغيير •

ما كان للممارسة الفكرية للاحرار اليمنيين أن تجرى خارج الايديولوجيا الدينية ، وهى التى جعلت دعايتهم تعتمد على الوعظ الدينى وتحديث الافكار الدينية أو تطعيمها بعناصر واهية من الافكار الليبرالية العربية •• فبقيت الممارسة الفكرية داخل بنية الفكر الدينى عامة ، ولم تخرج الى رحاب الفكر العلمى أو العلمانى لتقيم عليه ممارسة فكرية جديدة • ولا تزال الممارسة الفكرية الرسمية فى هذه الايام تتخبط داخل هذا الفكر ، وهو ما تصعب ملاحظته فى الاعلام الرسمى وفى الميثاق الوطنى الذى يحاول ملء فكرة الوطن بمبادىء دينية وبتاريخ قطرى يرجع الى ما قبل الاسلام •

ان المسافة التى تفصل الامامة عن العصر كانت عائقا أمام أى تقدم ولو نسبى نحو حل المشاكل التى واجهها اليمن المستقل ومجتمع الامامة غير متجانس يشمل المناطق الشمالية والجنوبية • ولم تستطع الامامة خلق التجانس بالمذهب ، بل صنعت التنافر ، والعداء المكبوت آنا والمعلن آنا آخر بين أبناء البلد الواحد .

كان اليمن أول قطر عربى وجد نفسه أمام التحدى التاريخى الناتج عن انهيار الامبراطورية العثمانية • وما كانت تلك الظروف فى أحسن الاحوال لتسمح بأكثر من بناء دولة قطرية فى كل قطر عربى • فالامبريالية التى ورثت أجزاء من ممتلكات الرجل المريض ، أكدت استحالة أية صورة للوحدة العربية أو الاسلامية • فوجودها

كقوة مهيمنة دوليا جعل ذلك المشروع فى حكم المستحيل ، فكل أشكال القومية والتقدم لا تتحقق الا بالصراع ضد الامبريالية .

كانت الدولة القطرية أفق الامل التاريخى فى الاقطار العربية التى تميزت بأوضاع اجتماعية واقتصادية أكثر تطورا من اليمن المتوكلى أما فى اليمن نفسها فان هذا الافق كان على المجتمع أن يحاول الوصول الى مقدماته قبل الشروع فى الحديث عنه . هذا التطور المتفاوت للاقطار العربية جعلها تواجه مهام مختلفة من قطر الى آخر . وداخل اليمن كان التفاوت نصيب أجزائه من الموروث التاريخى وجدران العزلة بينها يجعل الطموح الى التجانس والاندماج والوحدة مهمة تاريخية . وعلى المستوى الوطنى العام كان وجود الاستعمار البريطانى فى عدن وبقية أجزاء الجنوب اليمنى يضع مهمة تحرير هذه الاجزاء على عاتق الشعب اليمنى كله فى الجنوب والشمال ، اذا أراد لتطوره السياسى أن يسير فى طريق الوحدة والتكامل والتقدم . والى جانب الاستعمار البريطانى كانت السعودية ولا تزال قوة اقليمية متوحدة بخطط الاستعمار البريطانى ثم بالاستعمار الأمريكى .

كان على مملكة الامام يحيى مواجهة هذه التحديات الثلاثة معا . ان ما يوحد أسلوب مواجهته لهذه التحديات انما كان نظرته اليها من وجهة نظر المذهب الزيدى . فصلح دعان « ثمرة ماخلفه اجدادنا العظام ، وما زرعه سلفنا الصالح » (زيد بن على الوزير ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٦٣) . كان هذا الصلح نواة للمملكة القادمة ، رغم اقتصاره على الحكم الذاتى فى المنطقة الزيدية فيحيى « امام الزيود » (نفس المصدر ، ص ٦١) . وعند استقلال المتوكلية لم يكن ايجاد التجانس بين أجزائها ممكنا

فى نظر الامام وقادة جيشه الا من خلال الحروب التى يسميها الاخ زيد « حروب التوحيد » (نفس المصدر ، ص ١٩) . فهو ينطلق من نفس موقع الامامة الدينى ، وان أخذ عليها فى شخص يحيى انحرافها عن المذهب القديم . ويزعم أنه يملك تفسيرا صحيحا له ، وتحليلا لكل مشاكل اليمن بالاعتماد عليه كمرجع نظرى . ومحور نقده يتمثل فى فكرة الانحراف عن المذهب منذ تولى يحيى الامامة ، واستمرت المشكلة فى عهد أحمد وفى النظام الجمهورى . وسوف تظل ملازمة لليمن ما دام الانحراف عن العقيدة الاساسية ، أى الزيدية ، قائما . فلا سبيل الى وحدة اليمن الا على أساس المذهب الزيدى . يوحد الأخ زيد اليمن بمذهب من المذاهب الدينية التى نشأت فيه . ونظام الحكم ضلال اذا لم يقم على أسسه وقواعده . فهو أكثر المذاهب الاسلامية حظا من العقلانية ، وأشدها التزاما بقضية العدالة . وهذا المذهب تمتد جذوره فى الشخصية اليمنية التى تملك منذ الازل « سجية روحية » خاصة بها ، كانت دائما المحرك الجوانى القوى الكامن داخل حضارات ما قبل الاسلام ثم تجلت فى سرعة قبول اليمنيين الاسلام . وحركة عام ١٩٤٨ الانقلابية فى نظرة ثورة ذات أسس فكرية اسلامية ، أى زيدية ، ولكنها انحرفت تحت ثقل موروث الانحراف الذى طرأ مع يحيى فى يوم نحس على فكر الزيدية الدينى ، وممارساتها السياسية ، بعد وفاة الامام المنصور الذى حافظ على نقاء امامة شرف الدين .

وبسبب هذا الانحراف عن الاصل ، وعدم الوفاء له عانى اليمن المتوكلى كل الويلات . وهنا يصبح الامام يحيى بتركيبه النفسى ، ومزاجه بؤرة كل المشاكل . فلو كان فى سدرة الامامة شخص آخر من آل الوزير مثلا لصلح الامر كله . وهذا ليس استنتاجا بعيدا أو مقحما على سياق التفكير فى كتاب الاخ يزيد ، بل يجبهنا فى كل أبوابه .

فقد تمكن يحيى الضعيف من البقاء فى الحكم بفضل المصادفات السعيدة التى تألقت على جبين الامام (ص ٥٤) ، ونسجت له صورة فذة أظهرته بمظهر القائد الذى لا يقهر . ثم وطد حكمه المطلق بسبب اختفاء الجيل الاول الذى شاركه فى مقاومة الاتراك وانشغال الجيل الثانى « الذى انغمس فى حروب توحيد اليمن انغماسا كليا » . الاشارة واضحة الى قادة « حروب التوحيد » من آل الوزير .

والامام يحيى تراجع أمام الانجليز ، لانه لم يطبق مبدأ الجهاد، وانهزم أمام بريطانيا والسعودية فى عام ١٩٣٤ لانه لا يريد الا بناء دولة على قده وجعلها وراثية فى أبنائه . وتخلى بذلك الى الأبد عن الدولة ، التى كان مقدر لها أن تقود العالم العربى والاسلامى ، لو لم يصبها الانحراف فى مقتل ، أى فى العقيدة الدينية الزيدية . شخصية الامام الانعزالية أساس كل البلاء ، ولو أنه لم يؤسس الانحراف ، لامكن انقاذ العالمين العربى والاسلامى . وتكرار تجربة الانعزال لبناء دولة قوية كما فعل الروس بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، عندما انعزلوا لبناء دولة عظمى (نفس المصدر ، ص ٥٨) .

ان طبع الحاكم يفسر كل شىء .. وهو منحى فى تفسير التاريخ سخر منه البعض بقوله أنه لو كان أنف كليوباترا أقصر قليلا لتغير تاريخ الامبراطورية الرومانية . « مفتاح الشخصية » الذى يدير عليه العقاد عبقرياته هو الانموذج الذى يقلده الاخ زيد فى دراسة شخصية الامام يحيى . ومن العجيب أن يقيم الاخ زيد على المذهب الزيدى ريادة قيادة عربية ممكنة . فمن المعروف أن الحسن الاطروش أقام دولة المذهب الزيدى عشرين عاما فى الديلم ، ولم يدع خلافته عامة ، ولم يعرف المذهب اندفاعا تبشيريا . ان الاعتصام بالمذهب الزيدى

تشبث بحلم لا يختلف عن أحلام آل حميد الدين فى أسسه وآفاقه .

يؤكد الواقع اليمنى الشمالى أن الامامة لم تكن تملك مقومات كيان قطرى متماسك كحد أدنى . والمهام الكبرى التى تناط به عجزت عن القيام بها حكومات البرجوازية الصغيرة فى الاقطار العربية الاخرى . فالامامة كانت مشروعا مستحيلا . واذا ما بدا تاريخها الحديث لعينى زيد سلسلة من الخيبات ، وأخذته الحيرة من انسدال ستار كثيف حجب الماضى عن الحاضر وجعل الناس لا يعرفون الا المدينة ومكة شمالا وعدن جنوبا ، وان الشمس تشرق من سهوب مأرب لتختفى فى بحر الحديدة ، ومن أعطى فهما أكبر فانها تغرب فى « طرابيز » الغرب ..

ان المشكلة اذا فى حجب الماضى عن الحاضر ، فهذا الماضى هو الزاد الكافى لدخول العصر . نحن أمام ضلال فكرى وسياسى مركب ، لا يعرف الماضى ولا الحاضر ، الذى لا يرى له طريقا الا العودة الى الماضى . حلم ثيوقراطى جاء متأخرا ، ولا يمكن أن يرى النور الا بسلسلة من المصادفات السعيدة التى يقال أنها سر نجاح الامام يحيى . كان يحيى اخفاقا كاملا ، ولا يحجب هذا الاخفاق وجذوره الاجتماعية والسياسية الا أسطورة الانحراف وجريرته عند زيد التى يريد لها أن تخفى اخفاق المذهب الزيدى ، وتلعن يحيى الذى شوه أروع مذهب اسلامى .

هذه دعوى كل فكر دينى سلفيا كان أم زيديا أم اثنى عشريا . فالتاريخ الصافى للاسلام عند الخمينى كان عصر الرسول والامام على . وما عدا ذلك ضلال فى ضلال . وأما عند سيد قطب فتاريخ

الشعوب الاسلامية ليس «الا تاريخا حزينا لانحرافهم عن المبادىء» .
وتذكرنا محاكمات زيد لنفسية الامام يحيى بأقوال قطب عن الانحراف فى عهد الخليفة عثمان « هذا الانقلاب وليد مصادفة » • ولو امتد عهد عمر سنوات أخرى ، بل وربما لو جاء عثمان وهو أصغر سنا لتغير وجه التاريخ الاسلامى (العدالة الاجتماعية فى الاسلام ، ص ٢٧) وهذه البذور نمت فى تفكير قطب وأخرجته عن نهج الاخوان التقليدى الذى أسسه حسن البنا ، فقطع معه وأعلن العصر كله جاهلية ثانية ، وتابع المودودى فى القول بالحاكمية ، التى تكفر المسلمين جميعا الا من اعتصم بدعوته وأعلن الجهاد •

ان التطريز البلاغى ، الذى يرتفع عن المستوى السائد فى المؤلفات اليمنية ، والتسلسل المنطقى وان كانت مقدمات غير مبرهن عليها • لا يخفى تهافت أسس الكتاب ، فهو مثال لانشاء تغتصب فيه اللغة الفكر • ويقود الى جدال وتفسير لا متناهيين وفارغين من المعنى • انه تمرين كلامى عقلى خارج الزمان ، وخارج التاريخ الواقعى لليمن والعصر ، ومحاولة يائسة لاحياء جثة الامامة ، وتمهيد لمشروع أكثر استحالة من امامة يحيى ، مهما بدا أن ما يسمى بالصحوة الاسلامية يبعث الامل فيه •

لا يقول لنا الاخ زيد كيف يمكن لحاكم لا يعرف فكرة الوطن والمواطنة ان يوحد المواطنين الا باسم المذهب . فالرعايا اما ينتمون الى الفرق الاسلامية أو ذميون كما كانت حال اليهود(*) •

(*) تشهد محاكم صنعاء الشرعية منذ نهاية ١٩٨٧ صراعا فقهيا لم يحسم بعد مداره حكم أصدره حمود الهتار قاضى المحكمة=

ان المبالغة التى ترد فى كتيب الشهيد محمد أحمد نعمان « أزمة المثقف اليمنى » (عدن ، مطبعة الجماهير ، ١٩٦٤) اذ يصف الاستقلال بأنه الاستقلال الاحتلال بالنسبة للمناطق الشافعية ، يبدو فى معظمه ردا على نشر المذهب بالجهاد ، التى روج لها يحيى ، والتى تطل فى صياغة محدثة عند الاخ زيد تحت عنوان « حروب التوحيد » • انها حروب فشل الامام فى تبنى مفهوم الوطن • والوطن لا يقوم على المذهب الدينى • بل المذاهب الدينية من عوائق بلورة الوجدان الوطنى والقومى الا فى مجتمع علمانى يفصل الدين عن الدولة ويحترم الدين باعتباره شأنا شخصيا ويدافع عن حرية الضمير التى يضمنها الدستور والقانون •

ومهما كنا صادقين فى قولنا : اننا لا نريد تكرار تجربة أوروبا التاريخية مع الدين ، الا أنه طالما سلمنا بالدين معيارا للمواطنة فان الوحدة القومية وخلق المتحد القومى للامة يبدو مستحيلا •

ان حروب الامام يحيى فى العقد الثانى من القرن جعلت الالحاق وفرض المذهب أساس التوحيد • وقدمت للجنوبيين فى اليمن المحتل

=الشرعية يقضى باعدام مواطن يمنى مسلم قتل يهوديا • واجتهد فى ذلك وفقا لعدة مذاهب اسلامية تقول باعدام المسلم بالذمى • ولكن محكمة الاستئناف ترد هذا الاجتهاد وتحاول تخفيف الحكم الى السجن ودفع الدية . ويصر « المواطن » اليهودى ولى الدم على اعدام القاتل • ويذكر أن وزارة الخارجية اليمنية أعلنت قبل سنوات أنها ترحب بعودة اليمنيين اليهود الذين طردهم الامام أحمد عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ •

أمثلة على حكم الامامة ووحدتها المنشودة . فالعائق المذهبى الذى كان على الحكم أن يزيله ليجد لغة مشتركة مع ابناء اليمن الاسفل والجنوب أبرزته هذه الحروب بلون الدم والسجن والقيد ، فشكل حاجزا نفسيا ضد كل دعاوى الامامة ، التى لم تعترف لا بالوحدة اليمنية ولا بحق تقرير المصير ، بل بحق الامام الشرعى والتاريخى فى الجنوب (راجع فقرة النفط فى مأرب) .

يمكن فى هذا الصدد أن نتحدث طويلا عن أيدى الاستعمار فى هذه الحرب أو تلك . ولكن ما لا شك فيه أن الحكم القائم على المذهب والتقسيم الداخلى للجماعات أساسها الاول ، وبدونه لا يستطيع الاستعمار أن يمول الحروب أو يصنعها . ان بنية مجتمع الامامة مواتية لكل أنواع التشرذم ، وأقسى ما صنعته الامامة أنها أماتت الحس المعادى للاستعمار فى نفوس اليمنيين فى المملكة . وقد أسهم مع أسباب أخرى فى عدم قدرة الاحرار الدستوريين على بلورة موقف محدد من الاستعمار البريطانى .

اتخذ الامام سياسة التوازن بين القبائل الشمالية وتسليطها على أبناء الشعب فى اليمن الاسفل سياسة ثابتة . وخلق الفتن بين القبائل والمشايخ جزء من هذه السياسة . وكانت الحصيلة أنه لم يستطع أن يكون حاكما بقدر ما كان حكما بينها . فقيام الحكم على القبيلة لا يمكن الا ان تكون له هذه النتيجة وان اختلفت صورها . وفى جميع الاحوال يكون العجز أوضح ملامح الحكم الذى يستند اليها . فهى نقيض الدولة المركزية فى جميع أشكالها، وتتنافى ومفهوم المواطنة ومبدأ الحرية والحقوق الديموقراطية للمواطن .

وعندما واجه اليمن المتوكلى حرب عام ١٩٣٤ مع الحكم السعودى المؤيد سياسيا من قبل بريطانيا وبأسلحة شركة كاليفورنيا للنفط ، اتضح عجز دولة الامام . وكانت أكثر عجزا أمام طائرات البريطانيين . والمرارة التى خلفتها أحداث هذا العام أشعلت أولى جذوات الوجدان الوطنى والكرامة الانسانية ، وبوادر خافتة لفكر سياسى يتلمس طريقه وسط صخب الوعظ الدينى والخطب العصماء والشعر الحماسى ، كان ذلك الجهاز الفكرى لابناء المملكة ، وكل زادهم الثقافى وبه تقدموا من العصر ، ومن زمن ثقافى آخر فى مصر والعراق والشام .

كانت السعودية جزء من مخطط بريطانيا فى الوطن العربى لاسيما منذ أن بدأت تدعيمها ماليا فى ١٩١٢ وسياستها معها فى أنموذج للطريقة التى رسمت بها بريطانيا خريطة سياسية جديدة للاقطار العربية . فالهيمنة الامبريالية وظفت كل ما هو موات فى بنية المجتمع العربى ، منذ اللحظة التى أخذت فيها تستعد لوراثة الرجل المريض .

لم يكن يحيى يدرك استحالة الامامة فى هذا العصر . و«أسطورة تأسيس الدولة وأسطورة المظهر الشرعى للحكم أو كلاهما صبا فى بوتقة الانساب » . هذا وصف أوبر ماير لمحتويات العدد الاول من صحيفة الايمان الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٦ م . ولا شك أن الهزائم زعزعت ايمانه بأن دعامتى النسب والشرع كافيان لتأسيس حكم متماسك ، وبدا له أن الاحتماء بالعصر وأساليبه سيكون الطريق الوحيد لانقاذ دولته من عواصف الداخل قبل الخارج . واتجه تفكيره نحو الجيش . فكل الحكام العرب ورثوا من الدولة العثمانية تصورا لدور الجيش المركزى فى السياسة الاوروبية . فقد اكتشف العثمانيون تخلفهم والمماليك قبلهم أمام الجيوش الاوروبية الحديثة .

واذا كان المفكرون الليبراليون العرب لم يكتشفوا ما وراء الجيوش الاوروبية من تاريخ اجتماعى اقتصادى فان يحيى كان أبعد ما يكون عن هذا الادراك . كان يظن أن شيئا من التدريب والتجهيز سيمده بجيش قوى يسند حكمه . وتمحورت صلاته مع العراق وايطاليا على شراء الاسلحة والتدريب والتعليم العسكريين .

وقد رأت فيه مجلة الحكمة التى أسسها الامير عبد الله ورأس تحريرها الوريث عامل توحيد البلاد واقتربت من مفهوم الوطن فى مقالات انشائية خصصتها للحديث عنه ، ولم تتطرق ولو بالاشارة البعيدة الى تركيب الجيش . بدا للجميع أن الجيش تقبل مجتمع الامامة ، وأن الجيش القوى يساوى وطنا قويا مجتمعا متماسكا لا يهزم أمام الاعداء من الاشقاء أو الاجانب .

لاحظ أحد المفكرين العرب المعاصرين تمركز الفكر الاصلاحى العربى على الدولة،وعلى الجيش داخل الدولة . أدوات القوة ورموزها . كلها لخصت فيهما . وهذا التمركز سببه نوع العلاقة بالغرب الغازى والمهيمن . كما أنه يملك تاريخا خاصا فى ثقافتنا ، يحلم البعض بجعله منطلقا لدور الدولة الجيش فى الوطن العربى . ويظل المجتمع المدنى منسيا وكأنه ليس المجال الذى تبنى فيه وعليه الدولة والسياسة والاقتصاد والثقافة .

كان يحيى ومعارضيه فى سباق مع الزمن . ودوره كقائد انتهى منذ وقت طويل ، فقد بلغ سقف طموحه اماما للزيود ، ولو فى مستوى الحكم الذاتى ، دون الشئون الخارجية . وجاءت هزيمة تركيا لتفاجئه بالاستقلال ، ولتقذف به فى دوامة صراع لا يعرف أبجديته وسرعان ما ظهر متخلفا عن أبناء وطنه ، عن حركة المجتمع الذى ارتبط بالعالم من حوله رغم كل القيود . وعزلة اليمن المتوكلى لم تكن

كاملة ، كما يزعم . فذلك مستحيل فى عصر الامبريالية . فالتكنولوجيا غير محايدة ، وكذلك السلع الصناعية الحديثة . وتحت وابل قنابل الانجليز أدرك يحيى أهمية التكنولوجيا الحديثة ولكن مع خوف شديد منها . ولتجنب عواقبها حصر استعمال بعضها على نفسه ، فاحتفل الشعب مندهشا بسيارته الاولى . وعندما أرسل بعثة الطيران الى ايطاليا ، لم ينتفع بها المجتمع . والاتصال السلكى أصبح عاملا فى ترسيخ سلطته الشخصية ، التى ربط بها فكرة الدولة والمركزية، التى لم تتحقق الا فى هذا الاطار ، ولم تتجسد فى مؤسسات . واحتفاظه بنظام الرهائن الذى عرفته مصر القديمة يدل على أن العلاقات بينه والمشايخ شخصية أيضا . كان المصريون القدماء يطبقون نظام الرهائن على حكام البلدان التى يخضعونها لحكمهم .

ان الجديد فى عهد الامام أحمد أن السلطة الشخصية تجردت من كل خرافاتها ، وغدت سلطة محض ، وبان أكثر فأكثر تخلفها عن العصر كلما زاد ارتباط اليمنيين به ، يستوى فى ذلك المدنيين والعسكريين ، وزاد عدد من يمكن أن نطلق عليه الانتلجنسيا ، كل الذين يفكرون فى الامور العامة على تفاوت حظهم من التعليم والثقافة ، وتزايد دورهم . أصبح امتداد مشروع الامامة المستحيل فى الزمان أكثر مفارقة ، فى المناخ العربى الجديد ، الذى رافق صعود حركة التحرير الوطنى العربية . ازداد عدد الذين يهتمون بالشئون العامة بين الفئات الاجتماعية المتمايزة ، وغدوا يشعرون بشدة ارتباطهم بمهمة سياسية واجتماعية فى وطنهم ، ويمكن أن يعزى هذا الى شدة تخلف الامامة عن العصر . فكل من يتصل بالعصر ولو كان شبه أمى يكتشف تخلف الامامة . واليمنيون أكثر الشعوب هجرة . وهذه الاهمية الاستثنائية للانتلجنسيا اليمنية يؤكدها دور التنوير الفكرى وان كان محدودا . ودور مجلة الحكمة التى اقتربت من ملامح مدرسة

اصلاح دينى وطنى وعربى متداخل القسمات أحد الامثلة على هذا الدور الهام للمستنيرين من اليمنيين • لا نجد فى كتابات الحكمة وضوحا فكريا مؤسسا • فكثيرا ما تكون الفكرة أو المصطلح المأخوذة من مفكر أو كاتب عربى فى مصر أو الشام ، متمثلا بأدوات سياق فكرى وجهاز معرفى لم يتحرر من الثقافة التقليدية ، القوية الحضور • ولكن هذه الثقافة وطغيان عناصرها من الخطابة والانشاء والبلاغة وكثرة الشعر الركيك لا يجب أن تخفى عنا بذور الجديد ، وان القديم لم يعد قادرا على الاستمرار مستقلا عن الجديد • ولذا يحتاج اليه حتى لاعادة التفكير فى قديمه وفى الاقتراب من العصر • ولغلبة الشعر والتاريخ فقد كانا أكثر ما تعرض لاعادة التفسير الجزئية • كان الاهتمام بالمتنبى وبشوقى وحافظ وبتاريخ الخلافة مداخل لمعرفة اليمن والعصر : الجيش والاصلاح والدولة والوحدة العربية والاسلامية والصناعة والتجارة ، وجاء احتجاب المجلة عن الصدور ليعلن أن ارادة الاصلاح الجزئى داخل الصف الحاكم غير ممكنة ، وان الخوف من الجديد غلب كل محاولة لاستباق التغيير بالاصلاح المتواضع •

لم يستطع أحمد الا أن يكون مثل يحيى • فالاستبداد فى نظرهما كانت له دلالة يعرفها الفكر السياسى العربى الاسلامى ، وهى الاستقلال بالامر ، والتمرد على المركز أو الخروج على صاحب الامر والانتصار عليه • ومن هنا اعتبر الملك بالاستبداد معادلا للملك التام • ضرب من الالوهية على الارض ومعادل لها ، والملك التصرف بموجب المشيئة القدرة •

ان حركة الجيش اليمنى فى سبتمبر عام ١٩٦٢ ودور مصر أقوى شاهد تاريخى على الوجود الواقعى للامة العربية وعلى ارادتها فى التحرر والوحدة •

كان سبتمبر حدثا عربيا • فاليمن الشمالى جزء من الوطن العربى والامة العربية . ودور مصر فى عهد عبد الناصر تاكيد لهذه الحقيقة . والحديث عن مغامرة محسوبة أو غير محسوبة من قبل مصر أمر ثانوى . أن الاساس هنا قرار القيام بهذا الدور ، ويستند لا الى الصفات الشخصية لعبد الناصر ، بل الى هذه الصفات فى اطار حركة التحرير العربى ضد الاستعمار والرجعية ، الذى تحكمه روابط الزمان والمكان العربية • فمصر واليمن تفاعلا منذ قرون فى اطار هذه الروابط قوة وضعفا ، واتصال مصر باليمن ، أو حروبها فى الجزيرة ، لا تشبه حملاتها العسكرية فى الحبشة ، بل مشروطة بصيرورة الوحدة العربية المنشودة •

ان البعد القومى مسألة محورية يتعذر بدونها معرفة نشأة وتطور جمهورية سبتمبر ، وكذلك انتصارها وأزمتها وهزيمة أعدائها بعد انتصارها ، وبكلمة مصيرها • وحركة الضباط الاحرار كانت استمرارا لمعارضة الامامة ، وبلورت فكرة رفضها واستبدلت بالامامة الدستورية الجمهورية ـ وكل انكار لهذا الاستمرار التاريخى كما يفعل الاخ زيد يجعل فهم هذه الحركة ، بل كل التاريخ الحديث متعذرا ، وانقلاب عام ١٩٤٨ كان ذا بعد عربى من خلال ارتباطه بحركة الاخوان المسلمين ، ولم يمنع هذا الارتباط زيد من وصفها بالثورة •

والاسهام العربى فى الحركة السياسية اليمنية الحديثة ، وكذلك الاهابة بالاشقاء من أشهر معالمها ، وهو سبب سك مصطلح « عقدة ذى يزن » ، الذى يشى بنزعة قطرية •

وجاءت المذكرات والدراسات التى نشرت فى السنوات الاخيرة لتقدم مناسبة جيدة وذريعة للترويج لهذه النزعة القطرية التى كان

أول ظهورها فى ما عرف « بالـذاتية اليمنية » ، التى ادعت موقفـا واحـدا وعلى مسافة واحـدة من مصر عبد الناصر والسـعودية فى سنوات الحرب الاهلية ٠

وآخر الكتب التى تناولت حرب اليمن كما تسمى فى مصر كتاب محمد حافظ اسماعيل (أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، القـاهرة ١٩٨٧) . والعنوان واضح الدلالة ٠ فالمؤلف ينطلق من مقدمة تفـرد لمصر كيـانا قوميـا مصريا مستقلا عن الاقطـار العربية ٠ ومن ثـم للقومية المصرية دور ينبع من ضرورة حماية أمن الامة المصرية ٠ تمـد الأمة المصرية حدودها السياسة أو الامنية وفقـا لمتطلبات الامن القومى وبهذا الفهم ورد فى كتاب التاريخ للمدارس الابتدائية المصرية فى أيام الوحدة المصرية السورية نص يتحدث عن امتداد حدود الدولة المصريةالى سوريا ٠ ويندرج تحت هذا التصور الفاطميون والأيوبيون المماليك ودولة محمد على ٠

لن نقف لمناقشة مفهوم القومية المصرية ٠ ونشير فقط الى أن مفكرا مصريا قـد تنبه الى بطـلانه ، فأكـد أن مصر تعربت بصورة لا رجعـة فيهـا منذ القرن الرابع الهجرى ٠ (صبحى وحيدة ، فى أصول المسألة المصرية ـ القـاهرة ١٩٥٠) .

وأما حافظ محمد اسماعيل فانه يتحـدث عن التدخل المصرى فى حرب فلسطين ، وكون « مصر العربية » عنوان أحـد الفصول لا يغير من الامر شيئا ، لان التصور القومى المصرى يحفل بمفـارقات مدهشة يجعل مصر عربية مرة وافريقية أخرى ٠ هذا البعـد الحائر كان ماثلا فى الدوائر الثلاث كمجالات ثلاثة لمصر فى « فلسفة الثورة » ٠

يقـارن المؤلف بين عبد الناصر وديجول قائلا « كلاهما سـلم بحق تقرير المصير لشعب كان تحت سيطرته ٠٠ الجزائر والسودان »

ص (١٣٤) ٠ والدور المصرى فى اليمن الجمهورى جاء بعـد عام من « كارثة الانفصال ٠٠ كرد فعل طبيعى له ، ومن أجل استرداد هيبة مصر وزعامتهـا ، الا اننـا لا نستطيع أن نتجاهل تقـدير عبد الناصر أيضا للاعتبارات الجيوبولتيكية ٠٠ اتصالا بالنفوذ المصرى والوجود العسكرى فى جنوب الجزيرة العربية » ص ٩٧ ٠

ويتسق مع المنطق القومى المصرى اذ يرى أن « اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الاهلية على بعد ٢٣٥٠ ك٠م من قاعدته فى مصر أخل بالتوازن الاستراتيجى لقواتنـا وأثر سلبيا على قدراتها القتـالية أو أنهك بصورة جوهرية مواردها الاقتصادية » ٠

أوردنا هذا الرأى لانه يمس قضية أساسية فى تاريخ العرب المعاصر ، ولان الرأى الذى يقـابله فى اليمن الشمالى مبالغ فى اعـلان الاستقلال المطلق لحركة الجيش التى أعلنت الجمهورية ، عن كل شروط الملابسات الحيـاة السياسية العربية وتداخل نضال العرب فى كـل أقطـارهم ، والدور الحاسم لسياسة معاداة الاسـتعمار والرجعيـة العربية الذى كان الاسهام التاريخى لثورة مصر المعاصرة ٠

ان دور حرب اليمن فى هزيمة عام ١٩٦٧ يحتاج الى دراسـة متأنية ٠ ولكن مما لا شك فيه أن الرجعية العربية والاستعمار وجـدا فى حربنـا الاهلية فرصة لانهـاك مصر ٠ ولا نوافق على النظر الى هذه القضية من زاوية النظر اليمنية وحدها أو المصرية وحدها ، بلمن زاوية النظر العربية ٠ التى تأخـذ فى الحسبان كل حركات التحـرر الوطنى فى الوطن العربى ٠

ان الاستقلال المطلق لحركة الضباط اليمنيين يجعل من أى اقرار بالدور الاخوى المصرى تقليلا من حركة المعارضة اليمنية ومنها حركة

الضباط الاحرار • وهذا التقابل والاستقطاب ينطلق مثل القومية المصرية من التفكير فى هوية يمنيـة تواجـه هوية مصرية ، ولا يرى وحدة اليمن ومصر النضالية • ان النظرتين ولا نقول النظريتين واقعتان فى أسر النزعة القطرية • ومن مبالغات النزعة القطرية اليمنية الزعم بأن الشعب اليمنى أجمع على الجمهورية ، وأن القوى الخارجية سبب الحرب الاهلية • ويدخل فى القوى الخارجية المصريين وحكام السعودية والبريطانيون وحكومتا الاردن وباكستان • والاجماع أمر لا يمكن تصوره فى كل حدث تاريخى • والحرب الاهلية تصبح لغزا اذا سلمنا بهذا الاجماع • ان الاكثرية الساحقة من أبناء اليمن كانوا مع الجمهورية ، كل اليمن الاسفل ، وأبناء الجنوب المحتل • وكانت القبائل الشمالية منقسمة على نفسها فى حاشد وبكيل . اليمن الاسفل والجنوب دفعوا بالحرس الوطنى الى المعركة وشكلوا فيه الاغلبية الساحقة • ضمت صفوف الحرس الوطنى العامل الطالب والموظف والمثقف تدفقوا من عدن وتعز وانضم اليهم فى صنعاء عدد من المتطوعين• كان انقسام المجتمع هائلا ، ومن هذا الباب دخلت قوى التدخل الاستعمارى الرجعى طرفا فى الحرب الاهلية فحركت بقايا الامامة على المسرح الحربى والسياسى •

ان القائلين باجماع اليمنيين كانوا رافضين لاى دور مصرى من قبل ٢٦ سبتمبر • وكلمات الزبيرى فى « ثورة الشعر » وفى « واق الواق » صريحة حتى الفجاجة • ان أصحاب هذا الموقف قسمين ومن « المصادفات السعيدة » ان القسمين يعرفان بالقوة الثالثة • يجمعهما سياق سياسى واجتماعى واحد ، ويفرقهما تصور دورهما داخل هذا السياق • احداهما تكونت بين صفوف الجمهوريين ومن اعلامها الزبيرى والاريانى والنعمان ومعهم ممثل حاشد الشيخ ابن الاحمر • والثانى مثله تجمع آل الوزير فى اتحاد القوى الشعبية، دعاة الدولة الاسلامية كحل وسط بين الجمهورية والملكية •

وكانت القوة الاولى وراء مؤتمر عمران ثم خمر ، ودعت الى انسحاب القوات المصرية ، والى الاتصال المباشر بالملكيين من اجل توحيد الصف اليمنى • « وحزب الله » الذى أسسه الزبيرى كان الصياغة النهائية لهذا التيار سياسيا وأيديولوجيا واذا كانت وسائل الاعلام تقدم الزبيرى وكأنه فوق حركة التاريخ ، والنعمان شيطانا رجيما يتجنب الجميع الحديث عنه ، فوراء ذلك وعى طائفى يمارس صراعه السياسى ضد الرأى الاخر بأجهزة الدولة ، ويزيف تاريخ الامس القريب ، ويشترك النعمان معهم فى الحماس لنمو رأسمالى تابع ، دون أن يكون مرتبطا بالمؤسسة القبلية بينما تكمن خطورة هذا التيار فى كونه جزءا من المؤسسة القبلية ، التى نمت فى ظلها جمهورية التصالح والسلام فأفرغت الجمهورية من شعاراتها العامة وفصلتها على قد القبيلة والرأسمالية الوسيطة •

اشتهر ممثلوا اتحاد القوى الشعبية كقوة ثالثة أكثر فى القسم الآخر كان يرفض الجمهورية والملكية وينشط سياسيا فى السعودية ، وفحوى سياسته المنشورة فى بياناته وكتيباته ، التى وضحت معالمها فى « محاولة لفهم المشكلة اليمنية » ، بعث امامة زيدية ، تقيم الاسلام الانقى ، ورغم هذا الاسلام الانقى فان سياق تفكير هذا التيار يجرى داخل صراع الاسر اليمنية والقحطانية والعدنانية• ونجد بوضوح فى كتاب الاخ زيد تاريخا حديثا لليمن يقوم فيه آل الوزير بالدور الأول ، فشعار الجمهورية مثلا نادى به على الوزير عام ١٩٣٥ فى مؤتمر زبيد ويرفض أحد الاحياء الذين عاصروا أحداث تلك الحقبة : القاضى عبد السلام صبره أن يقول أكثر من أن على الوزير قال له أن لا فائدة من الامام يحيى (راجع شهادته فى ٢٦ سبتمبر اصدار مركز الدراسات والبحوث اليمنى ١٩٨٦) • وبعد اعدام عبد الله الوزير ، يصبح ابراهيم بن على وهو فضى

الاهـاب حامل الدعوة . ولو ساير زيـد لغـة المذهب لقـال صاحب الزمان وكان حزب (اتحـاد القـوى الشعبية فى سبتمبر عام ١٩٦٢) « على تخـوم مغـامرة سياسية » . وفى عام ١٩٦٥ كان يبلغ باليمن الجمهورى الى « سلم شامل وتطور على أسس اسلامية » ولكـن التاريخ الذى لا يعرف طريقة أشاح بوجهه عن القوة الوحيـدة التى تعرف النهج الاقـوم . وها هى الجمهورية تتخبط منذ ذلك الحين بين نفوذ مصرى أو سعودى أو قبلى أو عسكرى

لا يملك هذا التيـار أية قوة فعلية غير المناورات السـياسية ، بينما تتسع مزاعمه لكل تاريخ اليمن الحـديث . ومن هنـا فالفـرق بين دعواه وتاريخه الواقعى كبير ، ومن سـماته الظهور السـياسى ولا سيما فى فترة نشاطه فى عدن والقـاهرة ضـد الاتحاد اليمنى . بل وأسهم بعض أعضائه من غير أبناء الاسر الطـامحين فى اضـفاء طابع يسـارى على نشاط اتحـاد القـوى الشعبية ، والتحديث اللفظى فى برامجه وبياناته اختفى عندما احتدم الصراع على الجمهورية فأطل بوجه الدولة الاسلامية . وتوالت البيانات ذات الطـابع الاسـلامى التى تبلورت فى « بدلا من التيه » وفى « زيـد بن على » لابراهيـم الوزير ، واكتملت فى « محاولة لفهم المشكلة اليمنية » .

ولا يملك هذا القسم من تيار القـوة الثالثـة ، قوة فاعلة فى القبيلة رغم الارتباطات الاسرية ، وان كان يشارك القسم الثانى فى الاعتماد على القبيلة . فالقبيلة فى نظر ممثلى القسمين المعـادل الوحيد لمفهوم الشعب اليمنى . والقبيلة والشعب دورهما معادلان للمنطقـة الزيـدية ، وسنرى تطـابق رأى الزبيرى وزيـد فى هـذه المسـألة المركزية فى تفكيرهما السياسى .

ان ما يأخـذه الزبيرى مثلا على الامامة ومذهبهـا الزيـدى أنه يفـرق بين اليمنيين ولا يوحـدهم وان مبدأ الخروج سبب للاقتتـال

المستمر . وهذا نقـد صحيح ، ولكن الاعتراض الاساسى للزبيرى على المذهب أنه يحصر الخلافـة فى آل البيت ويعتبر كل مـدع بالامامة من غيرهم زنديقـا وباغيـا . واذا كـان الزبيرى فى بـداية حيـاته السياسية قـد نقـد الاضطهاد المذهبى الذى يمارسه العسكر فى المناطق الشافعية ومشكلة الحكم المركزى والضرائب وجهـاز الحكم .. الخ فان ادراك هذه المشاكل الواقعيـة أخذ يضعف بالتدريج ، وحـل محله الاهتمام وحيـد بطرق الوصول الى الحكم ، وتحت ثقـل هزيمة انقـلاب عام ١٩٤٨ وتمردات ١٩٥٩ . وبدأ فى توحيد تاريخ الشعب بالقبيلة منذ « واق الواق » ، والعودة الى الشعب أو الى الجـذور والينابيع كانت مرادفـة للعودة الى القبيلة . وهذه نزعة شعبوية لا يجب أن نخلط بينهـا وبين النزعة الشعبية . يوحـد محمد حافظ اسماعيل فى كتابه الشعب اليمنى بالقبيلة . فالجمهورية لم يؤيدها الا المثقفون . أما القبائل فقـد ظلت على ولائهـا للامام . وهـذا غير صحيح . فالقبـائل الشمالية كانت منقسمة على نفسها ، وهو لم يدخل فى حسابه كل المناطق التى جمهرت منذ أول يوم ، وظلت عمقـا استراتيجيـا للجمهورية فى طـول الحـرب الاهلية ، بما فيهـا حرب السبعين وان أهمله حكـام الجمهورية أثنـاء وجـود المصريين وظلوا يرون فى القبـائل الشمالية وحدها عماد الدولة والتى كان قسم منها قـوة رفض داخلية للجمهورية . وقـد استغل الامريكـان السـعودية وبريطانيـا هـذه القـوة ولم يخلقوها .

ان ما يكتبه محمد حافظ اسماعيل ومرتجى والحديدى وهيكـل يدل على جهل بحقـائق الامور وبالوقائع البسيطة فى تاريخ اليمن الحـديث . هذا جزء من قصور جهـاز عبد الناصر . والمشكلة ليست فى حدود دور مصر ، بل فى عدم قدرة التجربة الناصرية على الانتصار داخل مصر نفسها .

ان حدود القطر ودوره فى العمل العربى المشترك فى سبيل الوحدة العربية لا يمكن أن تحدد على أساس قطرى أو انطلاقا من الايمان بقومية مصرية أو يمنية • فنقطة البداية يجب أن تكون قومية عربية (*) •

ومن الواضح أن فكرة القبيلة الشعب عند ممثلى القوة الثالثة بقسميها لا ترقى الى هذا المستوى ، ويقصر عنه القوميون المصريون • ولكن حركة التاريخ الواقعى ، حركة التحرر الوطنى المعادية للاستعمار بزعامة عبد الناصر ارتفعت رغم كل جوانب قصور وعجز جهاز الحكم الى المستوى القومى فى الممارسة . فمنذ مؤتمر باندونج التاريخى عام ١٩٥٥ اكتشف عبد الناصر الحقيقة السياسية الكبرى ألا وهى القومية العربية كقوة محركة والتى تبين كل أبعادها الواقعية عام ١٩٥٦ •

ان الدور المصرى كان قوميا عربيا ، ولم يكن يوما مصريا • وقد ارتقى بحركة الضباط الاحرار اليمنيين الى مستوى النضال ضد الرجعية العربية والاستعمار ، ووضع اليمن الأجمهورى فى مواجهتها داخل شبه الجزيرة العربية بكل ما تعنيه للامبريالية

(*) كان الشهيد عبد الغنى على من أكثر السياسيين وضوح رؤية فى ما يخص هذه القضية المركزية • وكان يعيها من منطلق تقدمى يسارى • وكان يعرف مخاطر الاعتماد على القبيلة • وهو الخط السياسى الذى قاده الزبيرى • وكان يتوقع الردة على يد السادات • فقد عرفه عن كثب فى الايام الاولى لاعلان الجمهورية وقد دخل الحكومة وزيرا للمالية • وارتبط اسمه بالمؤسسات المالية المركزية فى تاريخ اليمن المعاصر • واشتهر بالاخلاص والتفانى فى العمل والكفاءة والنزاهة •

والانظمة العربية التابعة فيها • كانت مصر المحاربة للاستعمار رافعة الحدث اليمنى ولولاها لظل محاولة من المحاولات فى سلسلة الانتفاضات والانقلابات اليمنية •

أهداف حركة الضباط الاحرار اليمنيين لا تقدم تصورا كاملا دقيقا لمرحلة التطور الاجتماعى الاقتصادى والسياسى أو توصيفا نظريا يتكامل فى تحليل علمى يصل الى طرح حلول تاريخية للمرحلة • جاءت الاهداف فى مجملها امتدادا حاول أن يكون محليا للغة السياسية العربية السائدة فى تلك الايام ، وبصماتها واضحة فى الكلام العام عن العدالة الاجتماعية ، وازالة الفوارق بين الطبقات (وأحيانا تذويب الفوارق) والمجتمع التعاونى • وكلها شعارات رفعت فى مصر للرد على مواقف اجتماعية جذرية • فالمجتمع التعاونى شغل مرحلة كاملة فى تطور التجربة المصرية وأريد له أن يرد على فكرة صراع الطبقات • وقد أحياه السادات بفكرة السلام الاجتماعى عندما قام بردته وتذويب الفوارق . كان دعوة الى التدرج بدلا من الثورة ، أو التضحية بجيل •

الأهداف الستة اذا كانت تشكل الارتباط بالتجربة المصرية ، ولكن فى صورة التوحد بها لا عن طريق التنوع الجدلى ، بل بالغاء التنوع والتماثل معها وهذه حقبة من الوعى القومى كانت ترى فى الوحدة تماثلا مطلقا ، ووحدة بين أقطار متماثلة ، حال الاستعمار بينها والوحدة • ومن هنا الحاقها على نوع واحد من الوحدة يقوم على الدولة المركزية التى تلغى الدول الاخرى • ولم يلتفت الوعى القومى الى التنوع داخل الوحدة فى الوطن العربى ، ولم يقدر المشاكل الخاصة بكل قطر حق قدرها وصلابة جذورها فى كل قطر • كان هذا الوعى السهل ومعه كان تكذيب أو حتى الشك فى خبر من أخبار « صوت العرب » مروقا وانكارا للقومية العربية •

اتسمت الاهداف الستة عندما نقلت من مصر الى اليمن المتوكلي بعمومية مفرطة وهذه بدورها أعفت الضباط الصغار من القيام بأى جهد نظرى لاستيعاب واقعهم الخاص فى اطاره العربى ، هذا ان كانوا قادرين على القيام بمثل هذا الجهد . وقد أعفى سياسيون أكثر من قطر عربى أنفسهم من هذا الجهد وجعلوا التماثل فى الهوية داخل التجربة المصرية معيارا للالتزام بالقومية العربية .

كل هذا لا يقلل من روعة تلك الروح المعادية للاستعمار ، ولا من الاهداف التاريخية الكبرى التى وضعتها الامة العربية أمامها . والموقف النقدى فى تلك المرحلة قد يكون ضمانا يعصم العمل السياسى العربى اليوم من تكرار الاخطاء نفسها .

تدارك البيان الأول الأمر فاسعف هذه العمومية بنوع من الخصوصية اليمنية وان لم يفصلها واكتفى بوضعها فى كلمات عامة ، فكان الحديث عن ازالة البغضاء والتفرقة السلالية والمذهبية . رغم كل شيء هذا الاقتراب من الواقع يذكرنا بالمشاكل الواقعية فى اليمن المتوكلى .

ان المنشأ الاجتماعى للضباط الصغار وهم اما ينتمون الى البرجوازية الصغيرة فى المدينة أو من أبناء الريف الذين ينحدرون من أسر متوسطة فيه واشتراك ممثلى التجار والذين يختلفون مع الاقطاع وهم جزء من تكوين الاجتماعى الاقتصادى كالقضاة وكبار الملاك وأغنياء الفلاحين فى العمل السياسى المعادى للامامة ، جعل هذه الأهداف اللغة الايدلوجية المناسبة لهم جميعا . فكانوا جميعا يعتمدون ما تقوله القاهرة مرجعا لا يرد حكمه . وحتى الذين لم يتعاطفوا مع أو رفضوا ما يسمى بالاشتراكية الناصرية ، لم يعلنوا

ذلك ، ووجدوا فى مهاجمة الامام لها فى قصيدته « العصماء » فرصة لتأليب الرأى العام ضده .

ان هذا المجتمع المتمايز من الطبقات والفئات الاجتماعية كان يرى فى الامامة العقبة الوحيدة أمام تطوره الحر . ونفس هذا الاجماع كان قائما عام ١٩٤٨ ولكن ظروف عام ١٩٦٢ كانت مواتية محليا وعربيا لحركة أكثر جذرية بالقياس الى انقلاب ١٩٤٨ . عمومية الاهداف سمحت بحشد هذه الكيانات المتمايزة ، ولذا غاب أى كلام عن الارض أو الاصلاح الزراعى . وحرمت ظروف العمل السياسى الذى كان شديد العداء للحزبية فى تلك الايام فى مصر الجمهورية الوليدة من أى تنظيم حتى فى صورته غير المتماسكة كالذى كان موجودا عام ١٩٤٨ . فالضباط اليمنيون الصغار كانوا مشدودين كجماعة سرية وكأفراد الى التجربة الناصرية .

ولكن لا شك أن هذا التنظيم السرى استفاد من الارض التى أعدها الاحرار الدستوريين . فقد أنضجوا رغم فشلهم وعيا معاديا للامامة وانتشر هذا الوعى فى أوساط مختلفة من الرأى العام فى اليمن الشمالى .

يتجلى الدور العربى لمصر الثورة فى الشعارات التى روجتها وتأثر بها الضباط الاحرار اليمنيين أكثر من تأثر فكر الاحرار الدستوريين اليمنيين بأفكار الاخوان المسلمين ، « فالميثاق الوطنى المقدس » وكذلك مطالب العلماء قبيل مقتل الامام يحيى ، يبدوان أكثر مناسبة فى وجوه كثيرة لواقع المتوكلية من الاهداف الستة للضباط الاحرار . واذا كان الاحرار قد قاموا بحركة « تنوير » محدودة وعلى طريقتهم الملتبسة الغامضة ، فان الضباط الصغار اكتفوا خلال عام من حياة تنظيمهم السرى بالزاد الفكرى الذى تنشره وسائل

الاعـلام المصرية ، الى جانب تأثرهم بتيـارات الفكر القومى الرائجـة فى تلك الايـام من خـلال صلات تنظيمية ضعيفة وتأثر فكـرى قابل الفـاعلية فى بيئة سياسية واجتماعية شديدة التخلف ، تتمثل كل وافد ثقـافى على طريقتهـا .

تحـدث الضباط الاحرار فى اجـابة جمـاعية ردوا بهـا على مجموعة من الاسئلة وضعها الاخ عبد الودود سيف ومنهـا سؤال عن سبب عدم وجود عمل نظرى لتنظيمهم قائلين بأن السـبب « عـدم وضـوح الرؤية » . (٢٦ سبتمبر ، اصدار مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ص ٤٠٤) .

وهذه شجاعة وأمانة تسجل لهم ، وأنقـذت ذكرياتهم فى هذا الجزء من الاثر السىء والمضلل الذى نجـده فى كل كتابة لتاريخ الامس انطـلاقا من ظروف اليـوم . وهو واضح فى ما ينشره المركز وغيره من الجهـات الرسمية عن تاريخنـا الحـديث والمعاصر .

كان نصيب حركة الاحرار الدستوريين من المثقفين التقليديين والمستنيرين أكثر بما لا يقـاس من حركة الضباط الاحرار . وقـد فشلوا فى تقـديم شخصية لمنصب الرئاسة أو الدور فاعل . ومنذ الأيام الأولى أخـذ رجال انقـلاب عام ١٩٤٨ يحتلـون المناصـب الرئيسية . كما فشلوا فى الاحتفاظ بتنظيمهم وهذا فشل له دلالة خطيرة تشير الى عدم عمق جذورهم فى الحيـاة السياسية . ومن الشهر الثانى(*) احتل المشايخ والتجار مناصب رسمية تتـاسب ثقلهم

(*) بدأ دورهم السياسى منذ ذلك الحين . ان ابن الاحمر الرجل الذى أطلقه الضباط الأحرار من السجن ، أصبح أكثر المتحمسـين لفرض الوصاية على الجمهورية .

الاجتماعى العسكرى كما قـدرته مصر . وكان واضحا أن قيـادة الضباط الصغار لحركة سبتمبر وتنفيـذها لم يكـن كافيـا ليتولوا مناصب أساسية فى الدولة الجديدة ، وحتى الذين احتلوا مناصب مثل الداخلية والدفاع سرعـان ما أصبح رضـا المصريين عنهم شرطـا لبقـائهم فى مناصبهم .

تنتصر الثورات بشرطين : أن يكون الحكـام غير قادرين على الحكم ، وأن يكون المحكومين قادرين عليه . كانت الامامة فى أيام البدء المعدودة غير قادرة على الحكم . ولكن الضباط الذين قاموا بالحركة غير قادرين عليه أيضا . فلم يكن لتنظيمهم السرى أى امتداد سياسى خارجه . واتصالهم بالحركات السياسية كالاتحـاد اليمنى كـان قائمـا على مستوى الاشخاص . وكان الاتحـاد نفسـه تنظيمـا يحتضر .

تكوين جيش قوى واحـد من أهداف سبتمبر ، الامر الذى يعنى ضمنا انهم كانوا يعون أن هذا الجيش غير موجود . ويصعب تصـور قـدرة القوات التى كانوا يسيطرون عليهـا على أحكام السيطرة على انحـاء البـلاد كلهـا ، فلا شـك انهم وضعوا فى الحسبان دعم مصر لهم فى هذا المجـال .

ان الضباط الصغار ومخابرات عبد الناصر وجهازه السـياسى يشتركون فى المبـالغة فى قـدرة بضع مئات من جنود جيش مصر فى تثبيت دعائم الجمهوريـة وهـذا وهم مفهـوم فى السـياق النفسى والسياسى لتلك الايام . أساء الجميع تقـدير قوى الرجعية والردة والاستعمار فى اليمن وفى شبه الجزيرة العربية . قصر نظر سياسى ، كان لا بد أن يلازم نظـاما استبدل بالتنظيم السياسى وبالديمقراطية، جهـاز المخابرات . وما كانت صلته بالضباط الاحرار اليمنيين الا أن

تتم من خلال هذا الجهاز • وكانت كل ردود فعل اليمنيين السلبية ضد الدور العربى لجيش مصر ، اما تنطلق صادقة من نقد أعمال هذا الجهاز أو تتخذها ذريعة لمهاجمة الدور نفسه • وهو امر لا يزال البعض يمارسه فى الكتابة السياسية فى هذه الايام للدفاع عن القوة الثالثة ومواقفها • وكثيرا ما يتم ذلك فى أطار الدفاع عن « الذاتية اليمنية » وعن دور الزبيرى ، الذى أصبح قناعا يستر كل الملامح المشوهة لوجه الاقطاع والقبيلة اليمنيين •

المسألة المركزية فى حركة الجيش التى قام بها الضباط الأحرار تتعلق كما فى كل عمل سياسى بأفقها الطبقى ، بالتوجه الأساسى لها •

تناول هذه المسألة الباحث الذكى والنشيط فرد هاليدى ، من « اليسار الجديد » فى كتابه « الجزيرة العربية بدون سلاطين » • ويرى أن حركة الجيش جديرة بصفة الثورة ، لان النظام الجمهورى أدخل الرأسمالية الى البلاد بفتح أبوابها أمام السوق العالمى •

ينطوى هذا القول على قضيتين أساسيتين أولاهما أن الجمهورية أدخلت النظام الرأسمالى الى اليمن الشمالى . وثانيهما أن صفة الثورة ترتبط باحداث تغيير فى نظام الملكية • وهو معيار ماركسى أصبح راسخا فى الفكر السياسى الغربى المعاصر الماركسى وغير الماركسى ، وحتى عند المدارس المعادية للماركسية • ان العلاقات الرأسمالية كانت موجودة فى اليمن الشمالى ، وكذلك العلاقة بالسوق العالمى ، وذلك فى اطار اقتصاد تابع وشديد التخلف ، اتسم تركيبه الاجتماعى بعوامل مانعة لانفصال طبقة التجار عن الاقطاع • ويجد القارىء تفصيلا لهذه المسألة فى مكان آخر من هذا الكتاب •

فالمتوكلية لم تكن مستقلة اقتصاديا ، وكانت العلاقات النقدية السلعية مغلولة بكل قيود النشأة ، أى البطء الشديد فى انفصالها عن البنية الاقطاعية القبلية . ومثل هذه العوائق مستمرة الى هذه الأيام ويفسر الى حد كبير العلاقات المعقدة بين أطراف التحالف الحاكم ، الذى لا يمتلك فيه التجار موقعا سياسيا حاسما ، لهيمنة القوى التقليدية على الجيش والقبيلة وتداخل هاتين المؤسستين ، الأمر الذى يضطر معه التجار الوسطاء الى رشوة هذه القوى • كما أن أخطر عائق مؤثر فى البنيان الاقتصادى الاجتماعى يتمثل فى عدم قدرة القوة المسيطرة فى التحالف الحاكم على تحديث جهاز الدولة ، والحياة السياسية والاجتماعية • وكلها شروط لازمة لاقتصاد السوق الحر . ولذا تجىء المشروعات الزراعية والصناعية مشوهة ومتعثرة • وعدم التلاءم بين البينة السياسية للاقتصاد والتابع مع الشروط السياسية للاقتصاد الرأسمالى الكلاسيكى سببه علاقة التبعية التى تعنى استحالة قيام رأسمالية مستقلة فى بلد تابع ، ووقوع كل تجربة رأسمالية فى علاقات التبعية ، أى أنها تكون بشروط النشأة ، داخل السوق الرأسمالى العالمى مشوهة ويلازمها غياب الجوانب الفكرية والسياسية من التجربة الليبرالية التى رافقت نشأة وصعود الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا •

ان العلاقات الرأسمالية لم تدخل اليمن الشمالى مع النظام الجمهورى ، بل ان ممثليها وهم التجار كانوا فى المتوكلية وفى عدن والمهجر من أنشط المشاركين فى انقلاب عام ١٩٤٨ • وكان لهم ممثلهم فى مجلس الوزراء • ومن الأسس الفكرية المحورية التى نادت بها حركة الاحرار الدستوريين . الدعوة الى مبدأ « الشعب مصدر

السلطات » . كما أن الحرية والدستور دليل على المنحى الليبرالى الذى نجده فى كراريسهم ومنشوراتهم . وهذه من أكثر الجوانب عصرية فى فكر الأحرار ، يلتقى عليها ممثلو الفئات الوسطى والصغيرة فى الريف والمدينة ، التى كونت الانتلجنسيا بمعايير التخلف الثقافى فى اليمن ، التى ميزت نفسها بهذه الشعارات والمفهومات عن الفكر الاصلاحى الذى يجتهد داخل النصوص الاسلامية ويطعمها بمصطلحات ليبرالية غامضة الدلالات ، وأن لم تستطع الانتلجنسيا الجديدة ، تمييز نفسها باحداث قطع حاسم مع الفكر الاصلاح الدينى فى اليمن وبقية أقطار الوطن العربى . وهو قطع لم يحدث داخل الفكر القومى والاصلاحى العربيين .

ان التجار لم يكونوا فى عام ١٩٤٨ طبقة قائدة ولم يكونوا كذلك عام ١٩٦٢ وليسوا فى مركز الهيمنة داخل التحالف الحاكم اليوم، بعد مضى حوالى ربع قرن على قيام النظام الجمهورى ، وذلك رغم ازدياد ملامح التطور الرأسمالى التابع وضوحا فى العلاقات السياسية والاقتصادية والقانونية .

*

نجد أولى الاشارات الى دور التجار ومكانتهم فى الحركة السياسية فى برنامج شباب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وذلك فى مطالبتهم « بالنظم التجارية الحديثة » التى يجب ادخالها الى المتوكلية لاصلاحها . وهو مطلب جاء فى سياق مضطرب ومتداخل المستويات يهتم بمحاربة اللهجة العامية والاهتمام بالرياضة البدنية، ومن الواضح أنها افكار منقولة عن مصر فى الثلاثينات ، حيث دارت معارك فكرية حول العامية والفصحى والكتابة بالحروف اللاتينية . وكان ممثلو الاسلام السياسى شديدى الاهتمام بالرياضة البدنية والكشافة فى نوادى « الشبان المسلمين » . واذا كان هناك من يرى

فى هذا التداخل محاولة لمخاطبة الامام يحيى بلغة يفهمها ، فان ذلك نوع من التفسير بأثر رجعى . والحال ان هذا مستوى شباب الأمر بالمعروف ، الذى لم ينفصل عن فكر الامامة . ونقد الزبيرى الذاتى لوثنياته ولهذه المرحلة أشجع وأكثر صدقا من الذين يمارسون التفسير بأثر رجعى ويلوون عنق الحقائق والواقع والفهم السليم كما تصدوا للكلام فى التاريخ .

لم يطالب التجار بادخال الرأسمالية الى البلاد ، بل رفع القيود التى تعوق نموها . وفى عام ١٩٦٢ كان دورهم فى الاعداد لحركة الجيش أكبر من اسهامهم فى انقلاب عام ١٩٤٨ . وتمثيلهم فى مؤسسات الجمهورية قوى يكاد يناظر ممثلى الاقطاع والملاك الكبار . وتتكون قوتهم الواقعية من اضافة البرجوازية الصغيرة اليهم . وهم أكثر انتشارا فى خريطة المجتمع . كما أن الفئات الوسطى من الملاك فى الريف والمدينة ترى فى نظام السوق الحر مجال تطورها . وهذه كلها قوى ملحقة بطبقة التجار . فهم يرون فيها حليفا ، بينهما تفصلهم عن الاقطاع وممثليه اعتبارات اقتصادية واجتماعية وفكرية .

ان العلاقات الرأسمالية كانت تشق فى واقع الامامة طريقا وعرة . ومهما كانت وعورة هذا الطريق فاننا لا نستطيع أن نتحدث عن وجود العلاقات الرأسمالية فى البلاد بعد اعلان النظام الجمهورى فيها . فأقل ما يمكن أن يقال فى هذا الرأى أنه غير مرن ، غير جدلى ، ويعامل البنى الاجتماعية كما لو كانت قضايا قانونية يمكن أن تقام بقرار . فالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية لا يخلقها فى الواقع انقلاب أو ثورة بل يأتى الانقلاب أو الثورة لينتصر لهذه التغييرات التى تمثل مصالح طبقات وفئات محددة ، ومنها « طبقة التجار » التى يذكرها هاليدى . ويكون الانتصار لهذه التغييرات

بالاستيلاء على السلطة أى ممارسة الصراع الطبقى فى أهم ساحاته : السلطة السياسية •

ان ما حدث فى عام ١٩٦٢ كان وصول ممثلى التجار مع غيرهم الى السلطة وليس ميلاد التجار كطبقة اجتماعية •

واذا انتقلنا الى القضية الثانية وهى استحقاق الجمهورية لصفة الثورة لادخالها الرأسمالية فى اليمن الشمالى فانه قول صحيح من جهة كون الثورة مرتبطة باحداث تغيير فى علاقات الملكية • وفى مكان آخر من هذا الكتاب تفصيل لتطور علاقات السوق الداخلى ، وعلاقته بالسوق العالمى •

ان ما كان ينقص الرأسمالية التجارية ، أو طبقة للتجار ، انما كان الموقع السياسى ، وامتلاك حق المواطنة والحرية فى العمل مع الاحساس بأنها تصنع مصير البلاد • وهذه الابعاد المتكاملة والملازمة لحكم كل طبقة لم تتوافر حتى هذه الايام بحكم تعدد التكوينات الاجتماعية وتعقيد العلاقات الرأسية والافقية فى خريطة البنيان الاجتماعى • أن القبيلة داخل التحالف القائم تعارض كل تجديد حقيقى ترى فيه تهديدا لمكانها أو تقليلا من دورها • وهذا سبب أساسى لتعذر فرض سيادة القانون وآلية عمل سلسلة للجهاز الادارى والحكومى • وبفعل شروط التبعية التى تحكم وجود كل رأسمالية تابعة والتى اشرنا اليها كان النشاط الاقتصادى للتجار يقتصر على مجال التجارة الداخلية والخارجية والخدمات حتى مطلع الستينات • ولا يزال هذه القطاعات أساسية فى نشاط طبقة التجار • ومجال الانتاج الذى تدعى انها دخلته يجرى فى نطاق التبعية وتصنيع الاستيراد (انظر الترشيد وسياسة الباب

المفتوح) وحتى قبل عام ١٩٦٢ كان التجار يوظفون ملايين الريالات فى تلك المجالات •

ان الرأسمالية التجارية فى اليمن الشمالى منذ ذلك العهد نسخة هزيلة من الرأسمالية التجارية التابعة ، التى تكون فى ظروف افضل مرسومة بالتشوه وهجينة على مستوى الفكر ونظام الحكم لعلاقتها بالتكوينات السابقة على الرأسمالية • وهذه التكوينات فى اليمن الشمالى أكثر تماسكا من مثيلاتها فى بلدان عربية أخرى • وذلك يفسر توقف كل الاصلاحات الجمهورية عند حدود العلاقات الزراعية ، فهى لم تذهب أبعد من مصادرة أملاك الاسرة المالكة وكبار الملكيين الذين حاربوا الجمهورية • ولم يرد أى ذكر للاصلاح الزراعى وهو سمة كل اتجاه معاد للاقطاع . وهذا دليل على مكان وقوة طبقة التجار داخل التحالف الذى قام بحركة الجيش • وقد أعادت جمهورية المصالحة والسلام السعودى الاراضى الى العائدين من الملكيين حتى يكون الموقف من مصادرة الاراضى واضحا ، اذ لا علاقة له باى اصلاح زراعى بل كان موجها ضد قمة السلطة الاقطاعية : آل حميد الدين : ان جمهوريتهم مفصلة على قد آل حميد الدين ولا تتجاوزه الى واقع الامامة •

والبيان الأول الذى صدر بعد اعلان الجمهورية والأهداف الستة جاء مماثلا للغة السياسية السائدة فى مصر • فاذا استثنينا وصفه للجمهورية بأنها ديمقراطية اسلامية ، فانه ينص على تشجيع راس المال الوطنى ، مع التأكيد على أنه يجب أن لا يتحول الى الاحتكار وأن لا يمنع سيطرة الدولة • الديمقراطية الاسلامية بخاطبة للقبائل والاقطاع • وبقية ما جاء فى البيان فانه مفهوم فى ظروف مصر وحدها • فالرأسمال الوطنى فى الجمهورية الوليدة ابعد

ما يكون عن الاحتكار الذى عرفته مصر ، وسيطرة الدولة كان فى مصر الناصرية يشكل سيطرة البرجوازية الصغيرة على الادخار العام .

وعلى المستوى السياسى ينص البيان الاول على تنظيم جماهير الشعب فى تنظيم سياسى واحد . وهى نفسها فكرة الحزب الواحد فى مصر . وهنا وهناك تناسب هذه الصيغة السياسية نمط انتاج تابع لا يستطيع تكرار تجربة الرأسمالية الاوربية فى المستوى السياسى . ومبدأ الحزب الواحد تحت أسماء مختلفة يفى بالدرجة الأولى رفض ومحاربة التعدد وهو أساس كل ديمقراطية برجوازية وغير برجوازية . والرأسمالية غير المستغلة والقطاع العام من الافكار التى لازمت تجربة ما يسمى بالاشتراكية فى مصر ، ونص عليهما الميثاق ، الذى أعتبر وثيقة فكرية رائدة وتقدمية . وكان فى أسسه قائما على ما عرف فى تلك الايام بالطريق اللا رأسمالى(*) .

وهذه الوعود والافكار لم تحل بين المشايخ واستلام مراكز خطيرة فى جهاز السلطة فتشكلت مجالس المشايخ فى كل محافظة ومجالس الدفاع ، ثم المجلس الاعلى للدفاع الوطنى . ومع أول تعديل وزارى كبير فى الشهر الثانى من عمر الجمهورية دخل ممثلو الاقطاع الوزارة فأصبح الاقطاعيون بذلك ممثلين فى كل أجهزة الدولة الاساسية من مجلس الثورة حتى المحافظات .

ان الرأسمالية التجارية لم تدخل العلاقات الرأسمالية الى البلاد . ولكنها اقتسمت مع الاقطاعيين السلطة ، وفتحت لنفسها مجالا للحركة لم تكن تملكه فى ظل الامامة .

(*) لقد زعم أنصاره بان غياب ممثلى العمال والفلاحين فيه عن السلطة تعوضه سيطرة القطاع العام على الاقتصاد التى تفتح الطريق نحو الاشتراكية .

ان الحكم على البيان الاول وعلى الاهداف الستة لا يستقيم الا بقراءة الدلالة الاجتماعية الواقعية فى سياق التطور الاقتصادى السياسى . وقد جاء البيان الاول أكثر اصطباغا بالمفردات الاسلامية ، وحتى شعار العدالة الاجتماعية الغائم يرد مكبلا باستدراكات تضاعف صعوبة تصور جوهره الاجتماعى اذ تغرقه فى ضباب انشاء كثيف : « تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام اجتماعى متلائم مع واقع شعبنا ومع روح الشريعة الاسلامية والتقاليد الوطنية الصالحة » . واذا كانت روح الشريعة تستعصى على التحديد فى مجال العلاقات الاجتماعية ، فان التقاليد الوطنية الصالحة ، أكثر استعصاءا على التحديد .

ان هذه الاستدراكات تكمل ملامح « رأس المال غير المستغل » المدعاة فلا وجود لرأس مال غير مستغل . هذا تناقض فى التعريف ، لا يسمح به الا منطق أيدلوجية ديماجوجية ، كانت ولا تزال جزءا من الأيديولوجية العربية الرأسمالية التابعة . قد تحتم الظروف السماح لرأس المال ممارسة دور فى الادخار الوطنى ولكن ذلك لا يجعله غير مستغل . فهذا وصف غير علمى وهو تلفيق نظرى مارسته البرجوازية العربية .

بعد البيان الاول بأيام جاءت التعيينات المهمة لممثلى الاقطاع والقبيلة فى جهاز السلطة ، مع شروع الحكومة فى اقناعهم بالدفاع عن النظام الجمهورى . وكان توزيع المال والسلاح من وسائل الاقناع الاساسية أيضا . كانت تلك بداية انطلاق هذه القوى فى المجال السياسى ، ولم تخرج منه ، واستقرت فيه كقوة قائدة منذ الصلح مع الملكيين فى عام ١٩٧٠ ، ليرسموا وجه الجمهورية الجديدة . جمهوريتهم ، التى يقبلها الملكيون وحكام السعودية . واكتمل بذلك الهدف التاريخى للقوة الثالثة التى كان مؤتمر عمران ثم خمر

فالجنـد محطـات على طريقهـا • ولم تملك القـوة الثالثة الاخرى التى سلكت طريق مؤتمر الطائف والدولة الاسلامية الا أن تبحث لها عن مكان فى جمهورية المشـائخ . دون جدوى . وقد يكون محتـدها العـدنانى الى جانب ضعف قاعدتهـا الاجتماعية سبب هذا الفشل . والفرق الظـاهرى بين القوتين أن أنصار الدولة الاسلامية أكثر الحاحا على اخراج اسلامى فى الشعارات والسـمات بينمـا تتسـامح جمهورية المشايخ المرتبطة بالجيش • وقـد لاحظ أحـد كبار الاحرار الدستوريين أن عبد الله بن الوزير الامام الدستورى كان أكثر رجعية فى المسائل الدينية من الامام يحيى •

ان تداخل هذه التكوينـات الاجتماعية ومكـان الاقطاع والقبيلة فيهـا حـد من راديكـالية النزوع البرجوازى عنـد التجار والبرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى فى الريف • ولذلك لا يمكن وصف جمهورية سبتمبر بأنهـا ثورة برجوازية • ان الاهمال الشديد للريف وسكانه لا يترك مجـالا لذلك • ان دور البرجوازية اليمنية هنا لا يمكـن توصيفه الا من خلال السـمات العـامة للبرجوازية التابعة • وهـذا ملمح يجب تأكيـده دائما حتى لا نطلق صـفات البرجوازية الأوربية على برجوازيتنا التابعـة • فسمات البرجوازية الأوروبية فى المجالين الاقتصادى والسياسى ، فى البنيـان العلوى والسفلى غير متوافر ،وكل محاولات الحكـام الذين جاءوا بعـد ٥ نوفمبر كانت محطات على طريق التطور الاقتصادى الحر • وقـد سخرت لهذا الهدف البرنامج الثلاثى ثم الخطط الخمسية الثلاث لتحقيق أهداف البرجوازية التجارية الوسيطة ، فى اطـار التحـالف القـائم على تقاسم العائد الاجتماعى لقـوة العمل الاجتماعية ، ان الرأسمالية الوسيطة لا تستطيع وليس

من أهدافهـا القيـام بثورة برجوازية كاملة ، ولا بنـاء الاندمـاج الوطنى واقتصاد مستقل ومقـاومة الاستعمار .

وتتضح فى الجانب الايدلوجى دلالة دورها التاريخى فى اطار علاقـات التبعية التى تربطها بالامبريالية العالمية •

ولا يمكن أن تقـوم طبقـة التجار بأى انفصال أو انقطـاع عن فكر الاقطاع فالمرتكزات الفكرية والقوانين والانظمة محكومة بدور الوسيط بين السوق المحـلى والعـالمى • ومن ثم بالتكـوين الهجـين للرأسمالية التجارية وللتحالف الذى لا تملك فيه دورا مهيمنا • ونلاحظ هيمنة فكر الاقطـاع ممثلا فى المبادىء والشعارات الاسـلامية ، وفى أساليب الادارة والحكم • وذلك واضح حتى فى لغـة «الميثاق الوطنى» بعـد عشرين عاما من قيـام الجمهورية التى تتذبذب بين الوطنيـة والاسلامية فى كل سطر من سطورها • فيؤسـس كل قضـية مرة بالاسلام وأخرى بأحـد أهداف سبتمبر أو بتأويل مبدأ ليبرالى ، وهذا تجاوز يدل على تناقض مزمن لا فى الميثاق وحـده بل فى الواقع الاجتماعى الاقتصادى الذى تشكل فيه هيمنة الرأسمال العـالمى دور الرقيب والحكم والمنظم •

ان النظر الى البرجوازية المحلية فى اليمن الشمالى خارج هـذا الاطـار يقـود الى المبالغة فى سمتها الديمقراطية البرجوازية • اننـا ننطلق من الزعم باستحالة مشروع برجوازى ديمقراطى فى أقطـار الوطن العربى ، وفى العـالم الثالث • وتظهـر بصـورة أكبر قصور هذا « المشروع » فى المستوى الايدلوجى •

وهناك مسألة أخرى أثارها هاليدى فى كتابه تتعلق باختيـار طريق التطور ، فهو يرى أنه كان أمام الجمهورية امكانان : اما أن

تختـار طريق التطور الاشتراكى ، أو الطريق الرأسمالى ، وقد اختارت الطريق الثانى فأصبحت جزءا من الامبريالية فى سياستها الداخلية والخارجية . ويرى أنها كانت قادرة على تحقق التحول الاشتراكى دون سنوات من الممارسة الاقتصادية والسياسية لاسلوب الانتاج الرأسمالى . ان اتباع أحد الطريقين يعتمد على احدى القوى التى تحالفت لاسقاط الامامة وعلى الضغوط الامبريالية ، وعلى مصر عبد الناصر التى كان جيشها الذى أنجد الحركة قوة مؤثرة بل وحاسمة . وهذه القوة وراء اختيار الطريق الرأسمالى .

ان ما يسترعى الانتباه فى سياق تفكير هاليدى ، انما هو نزعته الارادية ، التى تميز تفكير « اليسار الجديد » فى أوروبا الغربية ، وفى العالم الثالث . تصور هذه النزعة التحولات التاريخية وكأنها مرتبطة بالجانب الذاتى من حركة التطور التاريخى وحدها ، وتلغى دور الجانب الموضوعى . لم يأخذ هاليدى فى الحسبان واقع أسلوب وعلاقات الانتاج بتكويناته المختلفة . كان عليه أن يجعل لعوامل الخارج الاثر الحاسم فى تقرير مصير الحركة أى الامبريالية والدور المصرى . والثانى لا يمكن الا أن يعتبر ثوريا بكل المقاييس لا سيما فى نطاق دوره التاريخى : مقاومة الاستعمار . ان الحاجة الى هذا الدور تعنى بكل وضوح أن احدى القوى التى يمكن أن تختار هذا الطريق أو ذاك فى داخل التحالف الذى أسقط الامامة لم تكن قادرة على الدفاع عن الجمهورية التى أعلنتها . فالبنيان الاجتماعى الداخلى كان فى أسوأ حالات التشوه ويرزح تحت ثقل من حكم الامامة ووطأة الحصار الذى ضربه الاستعمار البريطانى على مسار التطور فى المتوكلية . وهذا الحصار السيطرة كان أشد اعاقة للتطور ، من بعض الوجوه ، من الحكم المباشر للاستعمار البريطانى فى اليمن المحتل . ولأن اليمن جزء من الوطن العربى ، كان لا بد أن تتخذ

العوامل الخارجية شكل الصراع مع حكام السعودية ، ذلك النظام الملكى الاوتوقراطى التابع للامبريالية على كل المستويات ، والذى ناب عنها فى كثير من الاحيان فى التصدى لحركة التحرر الوطنى العربية .

ان القوة التى يمكن أن يوكل اليها هاليدى قيادة التحول الاشتراكى داخل التحالف انما هى البرجوازية الصغيرة ، التى لم تكن لا موضوعيا ولا ذاتيا مؤهلة لهذا الدور ، فهى أكثر استعدادا للسير فى ذيل التجار أو المؤسسة القبلية والحماس لسياسة ازالة العوائق أمام التطور الرأسمالى . وهذا ما حدث ولم يصلب عودها ولا تكامل نموها الا فى ظل النظام الجمهورى .

أكد المعبر التاريخى لثورات البرجوازية الصغيرة ان كل كلام على ثوريتها وامكان قيادتها للتحول الاشتراكى باطل . كان هذا الوهم ، جزءا من ذيلية اليسار العربى للحركات البرجوازية والقومية . واستقلاله عنها لا يتم الا بالعودة الى مواقع فكره المستقل ، والتاكيد بكل قوة أن بناء الاشتراكية ، بل تحقيق الوحدة والتحرر من الاستعمار ليست الا المهمة التاريخية المتعددة المراحل لهذا اليسار ، لا يحققها وحده ، بل بقيادة كل القوى الاجتماعية الاخرى فى هذا الطريق .

ان انجاز المهام الكبرى للثورة العربية ، لا يمكن أن تقوم به لا البرجوازية الصغيرة ولا الوسيطة . فالاولى أثبتت أن كل ثوراتها تصاب بالنكسات وتسلم قيادها الى البرجوازية الوسيطة الطفيلية فى مصر والجزائر وسورية . ومع ثوراتها يتخذ التطور التاريخى شكل هبات وردات متكررة تتم داخل اطار البرجوازية التابعة ، التى لا تقوم بانفصال ثورى عن النظام البرجوازى العالمى .

ان البديل للنزعة الارادية عند اليسار الجديد انما هو قيادة العمال لتحالف « كتلة تاريخية » جديدة وهذا وحده كفيل بعدم تكرار الهزائم . فالاهداف الكبرى للثورة العربية تناقض مصالح البرجوازية الصغيرة والكبيرة . ومن هنا نرى أن الامة تتوحد بالطبقات المقهورة فيها ويصبح صعودها التاريخى حقيقة التاريخ الكبرى للامة كلها .

ان ما يصدق على الاقطار العربية ذات الحظ النسبى من التطور الحديث يصدق على اقلها حظا منه . ولا نرى لليمن كل اليمن دورا ولا مكانا الا داخل هذا الصعود التاريخى ، فهو وحده الرد التاريخى على الانهيار الذى تسجننا فيه الامبريالية والصهيونية منذ يونيو ١٩٦٧ .

ان وضع علاقة التساوى بين المعلن والواقع عند تفسير ما يجرى فى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه الحركات، بما فى ذلك حركة سبتمبر أسلوب مضلل لا يقود الا الى حجب حقيقة هذه الحركات ودورها الموضوعى فى اطار المجتمعات التابعة . وصفة التابعة ليست هجاءا أخلاقيا بأية حال من الاحوال . انها محاولة لتوصيفها بلغة الاقتصاد السياسى ، وتحديد مكانها فى التطور التاريخى . فهى بريئة من كل ثورية البرجوازية الغربية التى نشأت فى ظروف تاريخية مختلفة . وتحول البرجوازية الغربية الى قوة امبريالية على نطاق عالمى ، هو بعينه ما يجعل مشروع البرجوازيات الاخرى تابعا . ويترتب على هذا التوصيف ، الذى نزعم أنه علمى ، نتائج سياسية فى كل ما يتعلق بدور الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى .

يظهر الفرق بين المعلن والواقع من ملاحظة تطبيق أحد أهداف سبتمبر . ونقصد « ازالة الفوارق بين الطبقات » . وهو كما أشرنا

منقول من مصر ، حيث كانت المسألة الطبقية محور الفكر السياسى . وكثرت المؤلفات فى الاصلاح الزراعى والتأميم ومشاكل بورصة القطن ، ثم أصبح هذا الشعار جزءا من حركة احتواء حكم البرجوازية الصغيرة لشعار الحركات اليسارية المصرية . وتولت هذه البرجوازية فى واقع الممارسة الاقتصادية السياسية تطبيق هذا الشعار ، أما فى ظروف اليمن الشمالى فان الفوارق بين الطبقات وان كانت موجودة قبل عام ١٩٦٢ ، الا أن وضوح الفوارق واطرادها انما تحقق بفضل « الثورة » و « الجمهورية » فالمبدأ المعلن كانت ولا تزال له وظيفة تضليل ونشر وعى زائف . فكل الشواهد الاقتصادية والاجتماعية تشير الى ازدياد الفوارق الطبقية . وبعد جمهورية ٥ نوفمبر والسلام السعودى والمصالحة وبداية سياسة الباب المفتوح فى عهد الاريانى ثم الحمدى أزداد معدل نمو الفوارق الاجتماعية . ان الذين مارسوا واستمتعوا بازالة الفوارق بين الطبقات هم الذين يفخرون فى هذه الايام لانهم يعالجون فى نفس المستشفى الذى تعالج فيه الملك خالد ثم فهد فى واشنطن . هذا سقف « الثورة » عندهم .

الفصل الثانى

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة

هزيمة يونيو ، وانقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ :

فى الفترة من عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ كان الجيش المصرى يقوم بعدة أدوار فى وقت واحد يطبق بعض جوانب التجربة السياسية المصرية فى شروط بلد عربى هو بدون مبالغة أقل البلدان العربية شبها بمصر المعاصرة ·

محاولة الجيش المصرى وجهاز المخابرات نقل التجربة والدفاع عن النظام الجمهورى مهمة تاريخية معقدة ، ونشاط المخابرات كان مثالا فريدا على غباء البيرقراطية ، التى أثبتت أنها قادرة على افساد أى مسعى تاريخى كبير فى كل مكان · ورغم كل الاخطاء فان الايجابيات كثيرة ، وفى مقدمتها تدريب وتكوين عدد من الالوية ، وان حرصت البروقراطية الحاكمة أن لا يكون منها جيشا متكاملا وحديثا فقد كان تكوين مثل هذا الجيش بحساباتها يناقض دورها · وعلى جبهة الحياة السياسية كانت عدوا شرسا لكل تجمع سياسى او نقابى · وبادرت كل تحرك بالقمع . وكانت الحزبية كما فى مصر نفسها عمالة ، ومارست البيرقراطية العسكرية ما لم تكن قادرة على ممارسته فى مصر · كان المجال فسيحا لازدهار فسادها ، فكانت مثلا تمنع توزيع مجلة الاشتراكى التى يصدرها الحزب الحاكم فى مصر ·

كان النقد الذى وجهته القوة الثالثة بشقيها صائبا فى جوهره، وان كان صادرا من موقع محافظ ، وجزءا من خطة لاخراج مصر من اليمن وفتح الباب أمام الحل اليمنى ، داخل تجمع سياسى تحركه المؤسسة القبلية .

هبطت هزيمة يونيو على جميع العرب كالصاعقة ، ولم يحتفل بها الا حكام السعودية وزعماء بعض القبائل . فقد فاجأ أحد الضباط الموالين للمؤسسة القبلية والمعادين لوجود الجيش المصرى ، ضيوفه من الضباط المصريين بوضع عصابة سوداء على عينه اليمنى ، وقال شاعر يمينى : « وسلط الله على رأس الحنشش حية » (الحنشش: عبد الناصر والحية اسرائيل) .

ان المفارقة المحزنة تمثلت فى أن اطلاق سراح المسجونين السياسيين اليمنيين فى مصر تم بعد هزيمة يونيو وهم مجموعة من الساسة والضباط ، وسبق ذلك تجميد السلال لفترة فى القاهرة .

كانت هزيمة نظام بعينه ، ولكنها تعنى كل الشعب وكل الأمة . ودحرا خطيرا لمشروع العرب القومى يفوق تلك الهزيمة التى أنزلتها القوى الكولونيالية بجيش محمد على فى ١٨٤٠ ، وذلك على جميع المستويات .

بين اليمنيين اقلية تؤكد أنه لولا هزيمة يونيو ما تحرروا من الحكم المصرى ، والاغلبية تتمنى أن ينتصر العرب ويبقى جيش مصر فى اليمن . والموقفان محكومان بالوعى الطبقى . فالاقلية تضم بعض مشايخ القبائل وكبار التجار ومعهم مثقفوهم من البرجوازيين الصغار . والاغلبية تضم الفلاحين وأبناء المدن ، من البرجوازيين

الصغار والفئات الوسطى فى الريف والعمال والمثقفين الوطنيين والتقدميين المعادين للاستعمار والصهيونية .

ان حركة التحرر الوطنى والوحدة القومية صراع اجتماعى وليست قضية لا يختلف عليها . كما أن الاجماع عليها ليس قائما دائما . ولا نستطيع أن نتمسك فى ظروف عصرنا بدولة البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة أو الاقطاع ونتطلع الى أى نوع من الوحدة . ان الهيمنة الامبريالية شكلت الطبقات الاجتماعية داخل العالم التابع ومنه وطننا العربى على صورة ارتباطها بها . وغدت مهمة التحرر الوطنى على كل مستوياته مها تاريخيا ومهمة تاريخية كبرى تقع على عاتق الطبقات والفئات الضد بل النقيض التى لا تتحرر الا بتمزيق القيود التى تشد المجتمع العربى الى الامبريالية ووكلائها فى الداخل .

جاء انقلاب الخامس من نوفمبر ثمرة الهزيمة ، واستلم السلطة تحالف جديد ، ونهجه السياسى لم يكن الا تطبيقا لمطالب مؤتمرات عمران وخمر والجند . وصلت « الذاتية اليمنية » الى الحكم سياستها مهادنة الاستعمار والتحالف مع الرجعية السعودية وتصفية الجيش اليمنى والحياة السياسية من القوى الراديكالية ، التى تمثل الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتى كانت ضعيفة عند اعلان الجمهورية ولكنها كسبت مواقع اجتماعية وسياسية وعسكرية وتطورت مع صعود حركة التحرر الوطنى وشعاراتها الشعبية والشعبوية . وهى فى الاساس من الشرائح الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة فى المدينة والريف والمرتبطة بها من الفئات الوسطى فى الريف ، التى تبنت مواقف اجتماعية من خلال التزامها بالعمل السياسى فى التنظيمات الوطنية واليسارية والقومية (القوميون والشيوعيون والبعثيون والناصريون) . واقتربت بدرجات متفاوتة من الفكر الماركسى ،

تحت تأثير التطور السياسى فى العمل السياسى فى اليمن جنوبا وشمالا الذى تفاعل مع الطفرات الفكرية التى أحدثت قطيعة ما مع الفكر القومى التقليدى . فلم تعد تنظيمات أو أحزاب للبرجوازية الصغيرة ، وان نقلت معها تاريخها الخاص والعام الى وضعها الجديد . وترتب على ذلك أن الملمح الديمقراطى البرجوازى لم تمثله طبقة التجار فى تحالف سبتمبر ، بل هذه القوى . ومن هنا كانت مهمة جمهورية الخامس من نوفمبر التخلص من هذه القوى . وأما طبقة التجار فقد وجدت أكثر من صيغة للتحالف من الجمهورية « الجديدة » ، ثم مع انقلاب الحمدى . والتجار الوسطاء كانوا أشد ضيقا بالقوى الجديدة ، لا سيما بعد خروجهم من عدن . ولا تزال ترى فيها تهديدا لها لا للمؤسسة القبلية وحدها .

شهدت الفترة الواقعة بين الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ والثالث عشر من يونيو ١٩٧٤ صراعا بين أطراف متحركة تتبادل المواقع . ولا نريد هنا أن نقف عند أحداث هذه الاعوام وتفاصيلها . فذلك مبحث خاص ليس هنا مجاله . نريد الاشارة الى اللحظات الحاسمة التى شكلت محطات فى طريق التخلص من القوى الجديدة التى زادها النظام الجمهورى قوة . وقد دافعت عنه ، لانها تطمح الى الاحتفاظ بمنطلقات حركة سبتمبر لتملأها بمضمون جديد . فهى وحدها كانت ولا تزال تشكل النقيض لعهد الامامة . فمصالحها والجماهير الغفيرة فى الريف والمدينة تناقض الامامة بصورة جذرية . أما الملاك الكبار وكبار المشائخ والتجار ولا سيما ذلك القطاع القبلى من حاشد وبكيل الذى انضوى تحت لواء المعارضة منذ بزوغ حركة الأحرار الدستوريين ، فانه لا يهدف الا الى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية ، دون الخروج عليها .

وأصبحت عدن منذ الاستقلال حليفا طبيعيا للقوى الجديدة ، سواء ارتبطت بها تنظيميا أو لم ترتبط . جاء انتصار عدن نسمة

طاهرة ملأت النفوس بالأمل وأحيت الأهداف الكبرى لحركة التحرر الوطنى والقومى فى ليل الهزيمة . زاد استقلال عدن الامور تعقيدا فى نظر المشايخ . أصبحت عدن مشكلة داخلية فى الشمال ، والشمال مشكلة فى عدن ، وهذا منطق الوحدة الذى يفصح عن نفسه بأكثر من طريقة .

النظام الجمهورى الحد الادنى الذى يجمع كل القوى السياسية الجديدة والمؤسسة القبلية وطبقة التجار . والجمهورية « تقبل كل صورة » . وكانت هذه الفكرة واضحة فى الاذهان فى غمرة الدفاع البطولى عن الجمهورية . كان صراعا على المحتوى الاجتماعى للجمهورية من يرث الامامة . أولئك الذين اختلفوا معها داخل اطارها التاريخى ، أم الذين يشكلون نقيضها الحقيقى تاريخيا فى اليمن كله ، وبكلمات أخرى قوى الاصلاح وترميم النظام القديم ، أم قوى الثورة التى تصنع الأسس الموضوعية لتطور عصرى لا ينطلق من التسليم بالمؤسسة القبلية ولا الطائفية الدينية ويقاوم كل عواقبها التى تسحب نفسها على نظام الادارة والحكم والجيش . جمهورية وجمهورية ، جمهوريون وجمهوريون ، ولا يغير من الامر شيئا أن تكون قوى القديم واقفة تحت مظلة الدولة الاسلامية أو « حزب الله » أو « الاتحاد اليمنى الجديد » أو « اتحاد القوى الشعبية » الذى ليس شعبيا ولا اتحاديا .

قامت القوى الجديدة بالدور الاكبر فى الدفاع عن الجمهورية ، فى حصار صنعاء ، وانتصر شعار « الجمهورية أو الموت » الذى رفعته المقاومة الشعبية لا فى صنعاء وحدها بل فى جميع المدن الاخرى ، وفى الريف . لم يكن أحد المخلصين فى الجيش أو المقاومة الشعبية يتوقع أن الجمهورية المنتصرة ستغير جلدها بعد حوالى عامين ، وأن عددا

كبيرا من الذين حموها سوف يزجون فى السجون ويتشردون ، وأن بعضهم سيقع فريسة للجنون تحت ثقل الفارق بين الحلم والواقع والتضحيات ، وان جثمان الشهيد عبد الرقيب عبد الوهاب سيعرض فى ميدان التحرير · اختفت ألوان الجمهورية الزاهية · وبدأ الرسم بالحبر الأسود على أرضية لها سيماء الامامة الكثيرة ·

نجد الرد على هذه القوى الجديدة عند زيد فى صورة أحكام يحاول بها تبرير ما حدث · وهو أمين لتفكير القوة الثالثة بقسميها فلا خلاف بينهما على الموقف من الجديد · فهذه القوى تمثل غير واضح لايديولوجيات وافدة (ص ٤٦) وحديثة عن المصادمات الدموية · ومصرع عبد الرقيب لا نجد فيه كلمة تعاطف واحدة ، فهذه القوى الجديدة فشلت « لأنها تواجه مناخا مغلقا وأرضا ترفض بذور جديدة وغريبة » ، والى جانب ذلك عدم وعى كامل بظروف البلد النفسية والفكرية ، فى مقابل تصور عاطفى يلهبه احساس الشباب الطموح ولكنه يحتاج فى الواقع الى المزيد من الوعى والقليل من العاطفة والى الكثير من الخبرة (نفس الصفحة) · انهم وافدون بأكثر من معنى · ايديولوجية اليسار وافدة · وكل الذين « وفدوا » على الجمهورية من أبناء المناطق الشافعية ، لم تكن الامامة تعترف لهم بحق فى حكم البلاد · وهذه دعوى ورثة الامامة · وقد أطلقهم الوجود المصرى فى دنيا الحياة العسكرية ، بعد أن كان الجيش حكرا على أبناء المنطقة الزيدية ·

ان كلمات زيد نص يلخص موقفا ثابتا من الجديد فى أوساط القوى القديمة فكل ما عداها غريب · للمرة الالف يقول زيد : الا كل شىء ما خلا الامامة الزيدية باطل ·

اننا نتفق معه فى أن هذه القوى الجديدة قليلة الخبرة ، أمام مؤسسة قديمة · اتقنت هى والاحرار الدستوريين فنون الدس ·

واستبدلت بالسياسة مؤامرات القصور · ولكن هذه القوى الجديدة ليست أمرا عابرا · جاءت لتبقى · وقد أثبتت كل الاحداث أنها كذلك · ومعها دخل الصراع السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية مستوى جديدا · أصبح قائما على برامج وأفكارا محددة · ولم يعد العمل السياسى مجمعا هلامى الشكل لأطراف تتنادى لكر وفر سياسيين كما كان الحال مع حركة الأحرار وغيرها ·

وجهت القوى الرجعية ضرباتها الى القوى الجديدة فى مارس عام ١٩٦٨ فى الحديدة ، ثم فى أغسطس عام ١٩٦٨ · وكان الجيش والقوى القبلية يشتركان فى كل هذه الاحداث الدامية · وبعدها أصبح الطريق مفتوحا أمام عودة الملكيين ، فلم يكن الجمهوريون من القوة الثالثة بقسميها يرى فيهم عدوا حقيقيا · كانوا فى نظر بعضهم من ابناء القبيلة ، ومن نفس المقام الاجتماعى عند آخرين ، أو أخوة فى المذهب فى عين البعض الاخر · وهذا المزيج الفريد يصنع وحدتهم · وأما المصريون والجمهوريون المتشردون وكل حلفاء هذا الطرف فى نظرهم عائق أمام تفاهم اليمنيين · وكانوا ولا يزالون يقصرون هذه الصفة بدلالتها السياسية ـ على انفسهم هم الجمهورية والجمهورية هم · لقد وظفوا الانتصار الكبير فى معركة الحصار لصالحهم ونزعوا « فتيل » الجمهورية ـ انها المرة الاولى التى يتحول فيها نصر عسكرى الى هزيمة سياسية كاملة · وبعد ذلك بسنوات حول السادات نصرا عسكريا جزئيا الى هزيمة سياسية كاملة ، وكانت الهزيمة قومية مع خيانته ·

عودة الملكيين انتصار لليمين الجمهورى ، ولم يكن حقنا للدماء · فقد سال الدم الآخر فى سبيل عودتهم · لم يعد للجمهورية الا الصورة والاعلام والبيارق الصاخبة · فقد سلمت بكل شروط

السلام السعودى . كان الصلح اليمنى الذى نسجت راياته تحت الوصاية السعودية تراجعا عن الاهداف التاريخية لسبتمبر ولدور اليمن كجزء من حركة التحرر العربى وانتصارا لقوى اليمين فى الداخل والخارج . وليس مصادفة أن هزيمة يونيو كانت شرط صعودهم الأول . جمهورية منزوعة السلاح لا دور لها فى الجزيرة العربية . ولم يعد أحد يتحدث عن « الذاتية اليمنية » التى أطلت برأسها فى « ثورة الشعر » وفى « واق الواق » عند الزبيرى ، حيث اعترض على الدور المصرى قبل وجوده من وحى الصراع السياسى الدائر فى العام السابق لحركة الجيش فى القاهرة وصنعاء وتعز . وبكلمات الشاعر البردونى « ان رجال نوفمبر تنازلوا عمليا عن اعلانهم عن « الذات اليمنية » ، وحققوا الفتوحات السلمية للاخرين » . ان هذه الذات أصبحت فى نظرهم غير ذات موضوع . كما أنهم لا يميزون أنفسهم عن حكام السعودية وأما الفتوحات فلم تكن سلمية ، وان اختتمت بالسلام .

كان أخطر شروط الصلح سياسة الباب المفتوح فى المجال الاقتصادى . فقد شكل جذور كل العلاقات الاخرى .

أصبح واجب الذين يؤمنون بالثورة البحث عن أفق جديد وسماء أخرى ، ترفض وتقاوم الحلف غير المقدس بين قوى الرجعية فى الداخل والاستعمار العالمى .

والفوضى التى رافقت حكم الاريانى لم يستطع الحكم أن يتخلص منها الى يومنا هذا . فهى والفساد لا يرتبطان بأشخاص الحاكمين بل بانتمائهم الاجتماعى . والمؤسسة القبلية ورجالها من القضاة والضباط لا يرقون فى ظل علاقاتهم بحكام السعودية الى مستوى

القدرة على بناء دولة حديثة ، مركزية متماسكة ، تملك ترتيبا واضحا للأولويات والاهداف . فهذا كله يناقض أسس تصور الحكام للدولة والسلطة . ان الثابت فى سياسة الجمهورية الجديدة ايران : التحالف مع السعودية ومعاداة عدن . وكان فشل مغامرة عام ١٩٧٢ ضد الجنوب ، وانتعاش المقاومة من أسباب انقلاب ١٣ يونيو عام ١٩٧٤ ، الذى باركته ورعته السعودية . ومن أبرز سماته أن الجيش الجديد الذى قام به تمت تصفيته من الضباط الراديكاليين ، واتخذ هيئة جيش قبلى تشكلت ملامحه عبر معارك التصفيات منذ عام ١٩٦٨ . وأصبحت هذه السمة ملازمة له منذ ذلك الوقت(*) .

(*) عاد الجيش الى الحكم دون مشاركة من احدى شخصيات الاحرار . وعلاقته بالسياسة لا تعود الى تمرد الثلايا فى عام ١٩٥٥ ، كما يقرر الاخ زيد الوزير (نفس المرجع ، ص ١٤٣) ، بل الى انقلاب عام ١٩٤٨ . فالتنظيم العسكرى ودور الجيش كانا ماثلين فى أثناء الانقلاب . والأهم من ذلك تاريخيا أن الجيش كان « مشتل » العصر ، الذى كان يحيى فى سباق مع خصومه للسيطرة عليه . وبه حاول نظامه الاتصال بالعصر ، فى اطار هوس المحافظة على نظام لا يملك مقومات البقاء . ان وراء كلام زيد عن بداية اتصال الجيش بالسياسة فى ١٩٥٥ ، ثم فى حادث محاولة اغتيال الامام أحمد ، وبعد ذلك فى عام ١٩٦٢ ، فكرة بسيطة تقرر أن كل عمل يقوم به الجيش انقلاب . أما الثورة الوحيدة والقيمة الى يوم الناس هذا فانها انقلاب عام ١٩٤٨ ، الذى لم يسهم فيه الجيش . وان صح أن الانقلاب دائما من عمل الجيوش ، فان هذا لا يجعل انقلاب عام ١٩٤٨ ثورة ولا حركة ثورية . انه انقلاب ومن طراز كلاسيكى فيه الكثير من صفات مؤامرات القصور .

أراد الحمدى استخدام هذا الجيش القبلى لا لمواجهة نفوذ المشائخ فى الدولة بل للحد من سيطرتهم عليها . وهى سيطرة شملت كل جوانب الحياة السياسية فى أيام حكم القاضى الاريانى . وكان محكوما على هذه المحاولة بالفشل منذ البداية لاسباب عديدة . ومنها انه لم يملك برنامجا حقيقيا لمواجهة القبيلة . فطموحه لم يتجاوز حدود تأكيد سلطته القوية ممثلة فى شخصه . ولذا لم يسبق أو يرافق كل مناوراته السياسية وتحدياته الجزئية للمشائخ أى مساس ولو من بعيد بالاساس الاجتماعى والاقتصادى الذى يقفون عليه . بل لم يقطع الصلة بهم . واستمر يغدق عليهم الهبات والمرتبات . واشتراكه معهم فى الارتباط بحكم واحد هو السعودية كان يحول دون اتخاذ موقف قوى ولو بعض الشىء منهم ، خارج اطار الديماجوجية السياسية . كان يظن أن كسب بعض الجهات الحزبية ، وخلق شخصية (كاريزماتية) ستمكنه من ايجاد رأى عام قوى يقف الى جانبه ، ويمنع خصومه من الانتصار عليه . كان ضحية وهم ونرجسية حلمت بتكرار صورة عبدا الناصر . ولم يكن وحيدا فى هذا المسعى الخائب فى الوطن العربى .

أعاد الحمدى اثبات انه لا يمكن تحقيق أهداف خيرة بوسائل شريرة ، وأن الطموح بدون كفاءة جريمة . وهما أمران يفشل كل ساستنا العرب الاشاوس فى ادراكهما كل يوم . مع الحمدى زاد الاهتمام بالامن الوطنى وتطويره بادخال وسائل التجسس والتعذيب الحديثة ، اننا نتابع تطور هذا الجهاز لان تحديثه سوف يصبح جزءاً من طغيان الدولة القبيلة ، ومؤشرا اساسيا على الانفصال بين الحاكم والمحكوم . وهو ما سنعود اليه فى الصفحات القادمة .

تؤكد بعض الروايات ان الحمدى اشترك مع محمد خميس فى قتل بعض أسرى المقاومة فى المنطقة الوسطى . وأما اشتراكه فى

تعذيب أحد الضباط حتى الموت فقد أكدته مصادر كثيرة . وكان تعذيبا يندى له الجبين .

كان الحمدى شديد التلهف والاستعجال لادخال التلفزيون . وفى أيامه بدأ الدور الخطير لكل وسائل الاعلام ، وسادت فيه ديماجوجية لازمته الى اليوم .

أثبت اغتيال الحمدى أن حكام السعودية والمشائخ لا يتورعون عن أقذر الوسائل وأكثرها انحطاطا فى سبيل تنفيذ سياستهم . وقد قتل مظلوما . ولذا يحق لاصحابه أن يعدوه شهيدا . ومع اغتياله تأسست مشكلة محورية حكمت علاقة رؤساء الجمهورية بحكام السعودية فقد استلم الحمدى الحكم بوعود كبيرة قدمها الرياض . وسرعان ما اكتشف وهو فى الحكم انه لا يستطيع الوفاء بها جميعا وبالطريقة المرسومة ، فلجأ الى المناورة والمداورة . وعندها غضب حكام الرياض وقرروا التخلص منه . ويتكرر الامر مع الذين جاءوا بعده(*) .

أرسى عهد القاضى الاريانى وحكم الحمدى أساس العلاقة بالسعودية باتفاقية الدفاع المشترك ومجلس التنسيق اليمنى السعودى . وكان قانون الاستثمار أساس الانفتاح الاقتصادى السياسى ، ولا يزال ركيزة أساسية فى نشاط طبقة التجار ، تنظم علاقاتهم بالرأسمال العربى والدولى .

جمد رحيل الحمدى المأساوى الصراع بين المشائخ ورأس الدولة ، ولم يلغه . فالمؤسسة القبلية لا تستطيع التعايش مع أى

(*) لا يزال حكام السعودية يقومون بدور الخصم والحكم بين القوى القبلية السياسية والحكم فى صنعاء .

حكم مستقر . وهى بطبيعتها نقيض السلطة المركزيـة ، حتى فى أضعف صورها .

القبيلة ركيزة سلطة المشائخ . وهى مؤسسة اجتماعية يضفى عليهـا البعض سمات تجعلها معادلة للتاريخ اليمنى بل والعربى العام كله . وهى جماع الفضائل العربية . انهـا كيـان اجتماعى يجسد كل القيم التى كان العرب يلخصونها بكلمة المروءة . انهـا فى سياق خطـابى مبهرج أثمن ما فى الشخصية اليمنية ، وتحـدد أحيانا وكأنها هدف التاريخ كله . « انهـا أقوى قوة يمنية منذ التاريخ القـديم الى الآن » ، « وهى القـاعدة الجماهيرية العريضة » (زيد ، المرجع السابق ، ص ١٤٩) . ويتحـدث الزبيرى عن « معقل القوة الشعبية الجديدة فى بكيل وحاشد » (واق الواق ، ص ٦٥) . وهى عنـد الزبيرى «ينبوع العروبة » . وتتشابه الكلمات والجمل عنـد الزبيرى وزيد .

ورغم ذلك كله يعترف زيد بأن الجهل قد يدفع هذه القوة فى طريق العبث « بجسد الامة أحيانا » (ص ١٤٩) . وقد لا تفهم القبيلة الاحرار الدستوريين أو غيرهم . ولأنهـا الشعب ، فهى دائما على حق ، وخطاياها حسنات ، كما فى قصيدة معروفة للزبيرى .

ان حداثة المصطلح فى كلام الزبيرى وزيد ، وهذا التوحد بالقبيلة الشعب ، تعبير عن نزعة شعبوية مناسبة لهدف كل واحد منهما . فالدرس الذى وعاه الاثنـان من انقـلاب عام ١٩٤٨ كان منصبا على ضرورة كسب القبيلة الى صف المعارضة للاطاحة بالامامة . وتكـاد المفردات أن تكون واحدة عندهما لا ، الافكـار وحدها تجمعهما رغبة طاغية لوراثة الامامة . كل على طريقته . أحدهما بالزيدية الصريحة بعد رفعها الى مصاف رسالة دينية خالدة ألصق بها مبدأ الحاكمية .

والاخر بالغاء شرط النسب الهاشمى مع الاحتفـاظ بالمرتكزات الاخرى فى « حزب الله » يوحدهما الموقف من الوجود المصرى . يفكر الاخ زيد بمنطق الثوابت التى لا تتغير ، مثل « السجية الروحية » وموقع اليمن بين الحجـاز ومصر مثلا يحكم علاقـة الاقطـار العربية الثلاثة . فمصر تعـادى الحجـاز دائما .. الخ . ان وصف أبنـاء القبائل بأنهـم الجماهير والقوة الشعبية الجديدة لا يجعل منهم قوة شعبية جـديدة ولا جماهير عصرية . ولكنه يسكت عن كونهم فى الشمال والجنوب فلاحين . وان كانوا فى جنوب (ج ع ى) غير مسلحين . والحـديث عن الفـلاح يطرح مشكلة الارض ، وهذا ليس من همومهما . وفى نفس الوقت هو الصلة الاجتماعية والوطنية بين كل أبنـاء اليمن . بيـد أن تاريخنـا كله عنـد الزبيرى وزيـد مستغرق فى القبيلة الشمالية . وما « واق الواق » الا أغنية حنين نثرية طويلة اليها . يربط بهـا كل مسار التاريخ المـاضى والقـادم . ومنهـا وحدها يأتى الخلاص . ويعبق النص بصوغ شيعى يناسب المناخ الروحى لاصحاب «السجية الروحية» . فالامام على والحسين وزيد والهادى رضوان الله عليهم ، وغيرهم من آل البيت حاضرون وشاهدون على أمجاد القبيلة وبطولات فرسانهـا .

و « السجية الروحية » قوة باطنية فى القبيلة اليمنية . والتاريخ اليمنى القـديم أنموذج فريـد فى « الديمقراطية » . والمسود اليمنى القـديم يقـدم الدليل الذى لا يرد على عراقة تلك الديمقراطية ، التى سبقت الشرق والغرب . ونجـد فى (الميثاق الوطنى) الجديد فقرة عن المسود هى محاولة مكشوفة لتحديث القديم ، وتصوير تجربة اليوم وكأنهـا استمرار للأمس البعيد . وهذه هى الاصالة فى نظر واضعى الميثاق . أما الأخ زيـد فانه يفصل المكرب على الملك والامام الجديد فى هذه الحـال استمرار حى له .

فما المسود ؟ أنه مجلس للشيوخ والاعيان له مهام محددة ٠ وهو تابع لمبدأ التعاقب على السلطة فى سبأ ، فكل حكم فيها يعتمد على اتحاد القبائل الذى يكون لقبيلة واحدة فيه مركزا قويا ، ومن هنا ضرورة توزيع السلطة بين القبائل المختلفة لضمان نوع من الاستقرار ٠ وهذا يحدد نوعية الاستقرار فى اليمن القديم فهو ليس استقرار الممالك القديمة فى الشرق ذات النظام الملكى المطلق ٠ ولا تستطيع سلطة مقيدة بتوزيع دورى لعضوية المجالس أن توطد نظاما قويا واستمرارا يؤدى الى التراكم الثقافى بوجهيه المادى والروحى ٠

ولما كانت البنية الاجتماعية الاقتصادية تقوم على الزراعة التى تدعمها تجارة خارجية نشيطة ، هى تجارة وساطة لبعض المعادن والافاوية والبخور ، وهى سلع ذات قيمة فى العالم القديم لصلاتها بالعبادة والرفاهية معا ٠ ان الشح الواضح فى البيئة اليمنية يعوض بهذه التجارة ، التى توجد فائضا نقديا ، وعندما تختفى هذه التجارة تطفو أزمة فائض السكان على السطح ٠ حدث ذلك عند اكتشاف اليونان للرياح الموسمية ، وعند تحول التجارة الى يثرب ومكة ، وعندما تحول مركز الدولة العربية بعد الاسلام من شبه الجزيرة العربية الى الشام ٠

ان الوجه الذى يفخر به النسابة المعاصرون ، فى حقيقته ضعف أساسى فى كيان الدولة اليمنية القديمة ٠ فهى لم ترق الى مستوى الدولة القومية بسبب ما يشبه « الديمقراطية العسكرية » القديمة ، التى توجد توازنا بين القبائل داخل اتحاد القبائل ٠ ولما كانت القبيلة لا تجيد الا لغة الشقاق ، فانها تكسر اطار الاتحاد دوريا لتسود احداها ٠ فلا يتيح ذلك أية فرصة لنشأة سلطة مركزية

قوية على غرار تلك الدولة الشرقية التى تعرف عند المؤرخين الغربيين بدولة « الاستبداد الشرقى » ٠ ولا تنسى أن الوجه الايجابى لها تحقق فى المدارج الحضارية والثقافية الرفيعة ، التى عرفتها فى مابين النهرين وفى مصر وفارس والهند ٠ ومن هنا ضعف الملمح القبلى أو غيابه فى تلك الحضارات واستمرار القبيلة فى تاريخ العرب ٠

ان دول اليمن القديمة محرومة من عوامل التطور التى وجدت فى تلك الحضارات ٠ فدولة « الديمقراطية العسكرية » أو الحربية ، مرحلة متخلفة بالقياس الى الدولة التى جاءت بعدها ٠ وهى تلائم مجتمعا غير مستقر ومتحارب ٠ ولذا استمرت القبيلة كيانا عبر مراحل عديدة ، طالما لم توجد دولة تختلف عن دولة « الديمقراطية العسكرية » ، تحل علاقة جديدة محل العلاقات القائمة داخل القبيلة وفى اتحاد القبائل ٠ وكلها تحول دون ارتباط عميق للفرد (القبيلى) بالدولة ٠ تضافرت عوامل البيئة فى خلخلة هذا الارتباط بشحها وتشتت سكانها وقلة الامطار ومجاورة الصحراء لكل المناطق غير الصحراوية فى اليمن وشبه الجزيرة ٠ وهو فى أساس جدل التبدى والتحضر ذى الاثر القوى فى تاريخ العرب قبل الاسلام وبعد الاسلام ٠

ومن الضرورى هنا التنويه ببدهية معروفة فى الفكر السياسى ، وتنكرها باصرار وسائل الدعاية والاعلام ، والوعى العامى الدينى وغير الدينى ، وفحواها أن الديمقراطية لم توجد فى تلك العهود ، وأن الشورى ليست الديمقراطية ٠ فالديمقراطية وجدت فى اليونان القديم فى المجتمع العبودى ، واكتسبت فى الثورة البرجوازية فى الغرب محتوى جديدا نوعيا ٠ الشورى غير ملزمة للخليفة أو السلطان باجماع المذاهب ٠ ويكتفى « وعاظ السلاطين » بتقديمها اليه ، ولا علاقة

لهـا بمؤسسة الحكم فى أى مستوى من مراتبها ، فالحكم مختزل فى الفكر السياسى الاسلامى فى الحـاكم . ولذا غاب الفكر السياسى القائم على المؤسسات فى الاسلام حتى فى أشكاله المتواضعة ، واقتصر على « الأحكـام السلطانية » وكتب الخراج ونصائح الملوك . ولا نجـد من يوم سقيفة بنى ساعدة حتى الغـاء الخلافة فى تركيـا ، تفصيـلا لشكل الحكم . ولذا لا يجـد أنصار الاسلام السـياسى المعـاصرون مخرجـا من هذا المـأزق الا تحـديث بعض المصطلحات القديمة وترديد « الاسلام هو الحل » .

ان الاسلام لم ينتصر على البنيـان القبلى ، بل استمرت حروبه باسم القبيلة ودخل اليمنيون معارك الانساب ، فوضعوا سلاسلهم فى القـرن الهجرى الاول بعـد جمهرة الانساب ، لابن الكلبى .

واشتد الانقسام القبلى فى بداية الدولة الاموية فى كل الاصقاع التى انتشر فيهـا الاسلام ، حمله العرب الفـاتحون معهم . والعصبية القرشية كانت فى مقدمة الاسباب التى أثارت ورسخت الوعى القبلى . فقـد رأى المسلمون فى أملاك وثروات القرشيين فى الامصار المفتوحة امتدادا لعصبية قرشية تتخـذ صورة الملك . وقبل ذلك كانت الازمة السياسية الاولى فى سقيفة بنى ساعدة ، وارتفع فيهـا لأول مرة صوت القبيلة مطـالبا بوراثة الرسول . وكان أول انتصار لقريش قبيلة الرسول على الأنصار .

الاسلام لم يستطع احتواء القبيلة . وهو فى هذا ليس استثناء فى تاريخ الأمم ، فكل أشكال التطور قبل الرأسمالى لم تحطم بنيـان المجتمعات القديمة ورغم ذلك لا يمكن الا أن نرى فى بنية المجتمع العربى الاسلامى ملمحا مختلفا عن السـمات البارزة فى المجتمعـات

الاخرى التى عرفتهـا ثقـافات عديدة فى آسيا وأوروبا ، ولو بالدور الكبير لهذا الملمح أو بالدرجة ان لم يكن بالنوع . ونقصد الدور البارز للقبيلة فى الحيـاة السياسية ، وفى تكوين سيكولوجية عامة تستند الى مجموعة من المعايير والقيم الأخلاقية والجمالية .

ان حضور القبيلة قوى منذ تراجع المدن فى الحضارة العربيـة الاسلامية وازداد مع تمزق دولة الخلافة . ومع السـلاجقة الاتـراك اكتسب المثـال القبـلى اضـافة غير عربيـة . ومن هنـا كـانت خطورة رفع هذا الكيـان الى مستوى المثال والمثل الاعلى ، وأهـم الجوانب فى نظرنا فى مسألة عـلاقة الاسـلام بالقبيلة مصدرها البنية الاجتماعية فى شبه الجزيرة العربية . فالمـدن فيهـا كانت مدن قوافل مرتبطـة بالتجـارة بعيـدة المدى . كانت واحـات فى الصـحراء الاجتماعية للقبـائل وبصمات هذه الواحات واضحة فى الاهتمـام الشديد بالتجـارة فى القرآن والحديث والمـأثور .

يصعب الحـديث عن هيكل دولة فى مكـة أو المدينة ، لهـا سلطة عامة وأجهزة قهر وادارة . وبدأت هذه الملامح فى التشـكل مع دولة المدينة . القبيلة كانت التحـدى الاكبر أمام رسالة موجهة الى البشر جميعا ، أعلنت فى بداية تاريخها صورة للاخاء تذكر بالفقراء والصيادين الذين أحاطوا بالمسيح . ولكن سرعان ما تبخرت كل هذه الامال أمام منطق البنية الاجتماعية الصلب . ومن العبث أن يكيل المؤرخـون اللوم للامويين . فلم يكونوا سبب هذا الفشل بقـدر ما كانوا معبرين عن كيانات قائمة فى الواقع العربى الاسلامى ، الذى خلعوا عليه وجه القبيلة القرشية الاموية ، وهى صيغة انفراد العرب بالملك .

كانت النتيجة كما يصفها هشـام شرابى ، أصبح المجتمع الاسلامى مؤلفـا من قبائل وعقيـدة مبنية على الاخاء البشرى !

يتناقض تعريف الاخ زيـد للقبيلة . فهى من ناحية « بنـــاء متين » ، ولكن منطق القبيلة نفسه لا يجعل تركيبها متينا « يحـول هذا التشكيل الاجتماعي للقبيلة دون وجود ارتباط قبلى شامل لذلك فقـد سادت العلاقــات القبلية الثأر والخلافات » (نفس المصـــدر ص ١٥٠) . فهى منقسمة على نفسها ، وتقوم بقسمة ثنائية للبشر والجماعات ، وروابط الدم والعــائلة الممتدة وحـدها لهـا وزن فى لغتهـا . ان ما يكشف عنه زيـد وغيره أن البنيــان القبـلى نقيض مفهوم الشعب والوطن والأمة ، ومن هنــا ضرورة رفع هذا البنيــان الاجتماعى الى مستوى الشعب وتحديثه بكلمات ومصطلحات عصرية عنـده وعنـد الزبيرى .

واليمن المنزوية فى الجزيرة التى هجرها مركز الخلافة لم تستيقظ القبيلة فيهـا الا على مدافع البريطانيين عنـد احتلال عدن فى القـرن المـاضى ، ولتكون القبيلة فيهـا جزءا من بنية مجتمع تابع ، وجزءا مواتيـا ومناسبا لاستمرار علاقــات التبعية .

رافقت القبيلة الجمهورية منذ عام ١٩٦٢ ، وقـد رأينا موقف ممثلهـا السياسى ، الذى كان الزبيرى قطبه مع تجمع حاشد . والجيش والقبيلة قاما بانقـلاب الخامس من نوفمبر .

ان فترة الحمدى كانت فى بعض جوانبها تختلف عن المرحلـة التى تلت الانقـلاب وان لم تكن فاصلا أو انقطـاعا سـياسيا أو اقتصاديا عن تلك المرحلة . فكل أركــان التحالف ظلوا فاعلين فى أيام الحمـدى . ودور القبيلة السياسى الذى كان فى مد وجزر ، استقر الان على مد لم يعرفــه منذ مئات السنين . فالهيمنة القبلية على الدولة اتخذت لاول مرة فى تاريخها شكل المؤسسات فوحدت حداثة الادوات والصورة بمضمون رجعى . وهذا يمدها بلا شك بأسباب الحيـاة

والاستمرار ولكنه أيضا من عوامل انحلالهـا الذى بدأ ، ولا يخفى زيـد تخوفه منه .

أشار الباحث الامريكى ستوكى الى أنه قد تكون قبل عام ١٩٦٢ فى المنطقة الزيدية أنموذج للسـلطة المحلية قائم على المشـاركة بين المشائخ والموظفين الاماميين من المدنيين والعسكريين . والتجديد الذى قام به القاضى الاريانى أنما هو تعميم هذا الانموذج على المسـتوى الوطنى ، وجعل الشيوخ أصحـاب وظائف ، وهم الذين ما كانـوا موظفين فى عهـد الامام كما لم يكونوا هيئة ادارية حاكمة فى يوم من الايام .

ان عهـد القـاضى الاريانى لم يعمم هذا الانموذج . فقـد بدأ ذلك بعـد اعلان الجمهورية بشهر ، كما نجـد فى مكـان آخر من هذا الكتـاب .

ان جمهورية الخامس من نوفمبر عممته على كل المستويات ، وبرزت ملامح السلطنة (*) التى حلم بها زعماء القبائل قبيل عام ١٩٦٢ . بدأ حكم القـاضى الاريانى بتكوين المجلس الجمهورى ، وهى الصيغة التى تفضلها المؤسسة القبلية . فقـد ملأت الجـو بالصراخ ضـد سلطة الفرد فى أيام حكم السلال . وكان الزبيرى أكثر الحاحا على هذه المسألة فى نثره وخطبه وفى قصيدته السينية التى هجت السـلال ومصر ، واتهمت المصريين ضمنا أنهم يقبلون « قوانين العبيد » بينما

(*) استخدم الشهيد محمد أحمد نعمان هذه الكلمة فى كتيبه « ازمة المثقف اليمنى » ، عدن ، دار الجماهير ، ١٩٦٤ . كان اغتياله فى اطـار الصراع الطائفى . فالذين يشاركونه مواقفه السياسية من الطرف الاخر هم الذين قاموا باغتياله . وهم اشد ارتباطا

اليمنيون شعب أبى مارد شرس » (يشـرعون قوانين العبيـد لنـا . ونحن شعب أبى مارد شرس) .

المجلس الجمهورى شكل مناسب لفكرة « الأطراف المعنية » ، وهى عميقـة فى وجدان ووعى زعماء القبائل يرفعونها فى وجه كل حكم مركزى ، كلما رأوا أن سير الاحداث يتجاوزهم . واستنكارهم لهذه الفكرة عنـدما تصدر عن محمد أحمد نعمان ، ليس رفضا لهـا ، بل رفض لمشاركة الاطراف التى يزعم أنه يمثلهـا فى اللعبة السياسية . ليس الوطن أو الوطنية ما يدافعون عنه ، بل حق وامتياز طرف من الاطراف . ان زعمـاء القبـائل وممثلى الطائفة ليسوا جديرين بنقد هذه الفكرة فالذين يرفضونها من الاساس وحدهم يحق لهم نقـدها ومعارضة من يمثلهـا ، لانهم بمحتوى فكرهم السياسى وبشعاراتهم يتجاوزون فكرة الاطراف ، اذ يقفون على أرضية الصراع الاجتماعى ، ويرفضون أن تكون أية دعوة زائفـة ، بما فيها فكرة الاطراف دخانا يحجب الرؤية الاجتماعية للمواطنين ، فيغلبون الطائفة على الموقف الطبقى والمنطقـة على الوطن .

ينطلق محمد نعمان والمشائخ من فكرة الاطراف . غير أن نعمان يشمل بهـا المنطقة الشافعية بينما يقصرها المشائخ على المؤسسـة

= بالسعودية . فلا يمكن أن يقبل تبرير قاتله بدعوى وطنية تتعلق بمعـاهدة الطائف . فهم جزء من النظـام السعودى ، ملحقين به . ومن حقه أن نسجل له أنه لم يكن يؤمن بالتصفية الجسدية وسيلة من وسائل السياسة . ومع اختلافنا الجذرى معه نرى أن اليمن فقـد سياسيا ، ومعارضا نشيطا للامامة أسهم فى حركة الاحرار الدستوريين ، بنصيب وافر .

القبلية ، مع مراعاة صورية للاطراف الاخرى . ان الصراع يدور على تفسير الفكرة ، والانحيـاز الى طرف دون آخر فى هذا الصراع اقرارا بالمبـدأ الاساسى فيهـا . وهذا ما يسقط فيه من يدعون أنهم يمثلون الجديد والجمهورية وسبتمبر ، فيتخذون موقفا معاديا للمشـائخ أو يكرهون النعمان كرها أعمى ، فلا يغادرون أرض « الأطراف المعنية » .

لاحظ هاليـدى أن القبيلة خرجت من الحرب الاهلية أكثر قوة ، فقـد أصبحت تملك الدبابات والاسلحة الحديثة . وأهم من ذلك أنها منذ الأيام الاولى للجمهورية تمرست على استخدام أساليب فى الحكم لا عهـد لهـا بهـا .

واقتسام السلطة الذى تبلور مع انقـلاب الخامس من نوفمبر ، أضاف اليه حكم الحمدى الاهتمام الشديد بجهـاز الامن فأصـبح القـوة الثانية بعـد الجيش . والجيش لم يكن وليس الان نقيضـا للقبيلة . فقـد اخترقته بحيث يمكن الحـديث عن الجيش القبيلة كآلية واحـدة وذلك بفضل المنطق القبلى الذى بنى عليه الجيش . وقـد اخترقت القبيلة جهـاز الامن . وهذا سبب تكامله معهـا . يتضح هذا الاختراق للجيش والامن فى تحريم الالتحاق بهما على أبناء المناطق غير الزيدية . ولذا لا يجـد أبنـاء هذه المناطق الا المهن الحرة والاقبـال الشديد على التعليم ، فأبواب الجيش والامن والاجهـزة المركزية مقفلة فى وجوههم ، ان السلطنة التى بدأت فى عهـد القـاضى الاريـانى قـد أينعت ثمارها .

استهل محمد نعمان كتيبه بهذه الكلمات الغاضبة فهو « يواجه أحلامه مواجهـة المنكر لهـا والمتبرم بهـا والنـاقد لهـا فى عنف وشمول وعمق » (ص ٥) . وسبب شكواه هذا « الاستمرار فى اعتبار الجمهورية نقيضا لوجود هاشمى على رأس الدولة كما هو الحال

اليوم ، هو فى واقع الامر المفهوم السياسى للجمهورية اعتبار مغلوط الأساس ، وهو الى « السلطنة » ، التى لا تشترط هاشمية رئيسها أقرب منهــا الى الجمهورية ، التى لم يرتبط شكلها أو روحها فى بلد ما بتحـديد نوع سلالة رئيسها من بين سلالات الشعب » (ص٢٨) .

هذا تفسير لمفهوم السلطنة فى سياق التاريخ السياسى لليمن . ومن الواضح أن صاحب هذه الكلمات يرفض اشتراط زيدية رأس الدولة ، بعـد سقوط الامامة الهاشمية . دون أن يتغير شىء أساسى فى قواعـد اللعبة السياسية بالنسبة للطرف الذى يتحدث باسمه . ونجـد فى الكتيب كلاما على « التناقضات الموهومة » ، أى الصـراع الطـائفى والمذهبى والسلالى . فذلك اغفـال « للمفاهيم الحديثة فى تحليل التناقضات الاجتماعية وتحديد المعالم بين فئـات الشـعب وطبقـاته » (ص ٢٠) .

هل يقترح علينـا المؤلف مخرجـا من هـذه « التناقضـات الموهومة » ؟ فلنفحص فهمه لهـا ، فهى أعمـدة السلطنة الجديدة . ويرجعهـا الى التخلف الذى « ليست القحطانية والهاشمية ولا الزيدية والشافعية ولا الفوضى ولا الاستبداد غير مظاهر لمشكلتنا الرئيسية : التخلف » . ولأهمية هذا الفهم عنـده وضعه كشعار تحت عنـوان الكتيب .

التخلف كلمة غامضة ونسبية ، وهى لا تشخص وضـع اليمن الجمهورى فى أسسه ، فى بنيته الاجتماعية الاقتصادية . فبصـرف النظر عن التخلف والتقـدم هنـاك صراع طبقى عربى داخل كـل مجتمع . فليس الامر فى التخلف والتقـدم بما هما كذلك بل بالبنية التى تحمل التقـدم أو التخلف . ولذا علينـا ان نتحـدث عن أطراف الصراع داخل هذه البنية ، لا عن « الأطراف المعنية » . لأن مائدة

المفاوضات والمساومات هى الاطار المعروف لكل اختلاف بين «الأطراف المعنية » . وأما أطراف الصراع فان ساحة الصراع السياسى فى كـل مستوياته مجالها لحسم تناقضاتها . تنتقل الساحة من مشـاورات اهل الحل والعقـد ، الى مفهومات الصراع السياسى والاجتمـاعى الحـديثة . كما أن فكرة « الاطراف المعنية » تزيف الصراع الاجتماعى بعـد تزييف الوعى الاجتماعى والسياسى ، ولبنان مثال كلاسيكى على ذلك .

والحـديث على التخلف باطـلاق دوران فى اطـاره مهما كانت الكلمات موحية بالنقمة عليه . فهو يقتـرح على المثقفـين اليمنيين الاهتمام باليمن لمعرفتهـا والانصراف عن صراع الاحزاب العربيـة خارج اليمن ، فلا فائدة لليمن من شعارات الشيوعية والبعث والقومية . ويلتقى فى هذه المسألة مع زيـد . وليس هذا مصادفة . فهما يمثلان موقفين مختلفين داخل نفس بنية الصراع السياسى . أحدهما يريـد امامة والاخر جمهورية غير زيدية يستطيع أن يجـد له دورا فيهـا باسم المنطقـة الشافعية . والشعارات الوافـدة تفسد نقـاء الصراع التقليـدى .

ولكن محمد نعمان لا يقف عنـد هـذا الحـد . فهو يتحمس لحل يرى أنه قـد وجـد طريقه فى قيام (الاتحـاد اليمنى التقـدمى) ، الذى جـاء بعـد المحاولات المختلفة والتعديل والتبـديل فى أسـماء المجالس التى أعلنت منذ قيـام الجمهورية ، من مجلس قيادة الثورة الى مجلس الرئاسة . ومجلس الشيوخ الاعلى فالمكتب السياسى . وذلك فى نظره خلق للجهـاز الذى يستطيع فعـلا أن يؤكـد وجـود الجمهورية ، ويفسرهـا كنظـام حديث للحكم . وذلك باتخـاذ القرار داخل المكتب السياسى ، وفى صلب لائحته الداخلية ، بأن ينقسـم

أعضاء المكتب السياسى قسمين ، الامانة العامة المؤقتة للاتحاد والمجلس الجمهورى .

ان هذا الحماس الشديد للاتحاد اليمنى التقدمى ، وجعله معادلا لحداثة الحكم ، يمكن ارجاعه الى ظنه بأن هذه الصيغة لن تقود الى السلطنة ، فالمجلس الجمهورى سيراعى فيه تمثيل « الاطراف المعنية » . التناوب على عرش الجمهورية أفضل صيغة ممكنة ومقبولة لدى الأطراف . وسنكون فى الواقع أمام سلطنة جديدة . فالديمقراطية معادلة سياسية لاشراك الجميع فى الحكم ، ولكن لا باعتبارهم أطرافا بل مواطنين ينتمون الى فئات داخل طبقات داخل متحد اجتماعى كبير اسمه الشعب . هذا ما لا يمكن فهمه أو قبوله عند أصحاب فكرة « الأطراف المعنية » .

والاتحاد اليمنى التقدمى الذى أعلن فى فبراير عام ١٩٦٤ الحزب الوحيد فى البلاد قد أناط به المؤلف حلّ « التناقض الحقيقى فى حياة الشعب بكل فئاته وطبقاته » (ص ٣٨) . والمبالغة هنا غطاء دعائى لدور الاتحاد المنشود ، فهو أداة لتوزيع السلطة داخل الأطراف . وسواس الحزب الواحد لازم الجمهورية منذ ذلك الحين. ان جميع ممثلى الاطراف يشتركون فى رفض التعدد ، باسم الزيدية فى جلباب الحاكمية ، أو المؤتمر الشعبى العام ، الذى كان الحمدى يحلم باقامته أو « حزب الله » الذى أعلنه الزبيرى . ويتمسكون جميعا داخل فكرة الاطراف بتعددهم الخاص ، داخل الطوائف والمناطق . وهذا الحلّ يكشف عن قصوره التاريخى الفاجع . فهو يقوم على طمس والغاء الصراع الطبقى ، وبذلك يمارس أصحابه صراعا طبقيا على طريقتهم المفضلة .

ان وصف الجمهورية بالسلطنة صادق بدلالة أساسية واحدة ، تركيز وشكل الحكم وآلياته التى لا يزن الكلام على الجمهورية مع

وجودها مثقال ذرة من الحداثة . والسلطنات كثيرة فما المشترك بينها ؟ السلطة المطلقة للحاكم أهم الجوامع المشتركة وعليها ومنها تتفرع السمات الاخرى المشتركة بقدر من التفاوت يناسب تفاوت أشكال التطور الاجتماعى الاقتصادى بين الاقطار العربية . يرافق هذه السلطة المطلقة غياب نظام تمثيل يقوم على المواطنة ، فالطائفة أو القبيلة أو المزيج منهما بديل جاهز ، والدولة جهاز قمع يفترس المواطنين ، ونمو جهازها أقوى وأسرع من نمو المجتمع المدنى ، الذى يحتمى به المواطنون ، وتتكون فيه أسس وقواعد الرأى العام ، الذى يستطيع وحده الدفاع عن المؤسسات القانونية. وجهاز القمع الجديد يشرف على مؤسسات المجتمع المدنى . ولدينا فى أقطار عربية كثيرة ومنها اليمن الشمالى أمثلة صارخة على ذلك . فكل النقابات والجمعيات يشرف على تأسيسها جهاز الامن . انه استباق للنشأة الصحية والتطور السوى لهذه الهيئات أى حجب النشأة الوحيدة التى تجعلها مجالا للصراع الاجتماعى . وهى مؤسسات تنشأ بدون مضمون فاعل ذى تأثير فى توجيه سلوك أعضائها ، وطبيعتها استعراضية . وهذا سبب عزوف المواطنين عنها . والقرار الحقيقى يأتى دائما من خارجها . وهى معروفة فى الخارج أكثر من الداخل . والناس لا يكترثون بها ، ويندر أن يعرفوا العاملين فيها . وهى مؤسسات مغلقة تحاكى فى ذلك الجيش والأمن .

اعتماد الحكم على المؤسسة القبلية يتضح فى حكم الاقلية المغلقة، التى لا تحاور أحدا ، ولا تفتح قنوات اتصال بكيان خارجها ، وان كانت تحاول دائما الاستفادة من خدمات التكنوقراط ،وذوى الخبرة عموما . ولكن دون اشراك أحد فى اتخاذ القرار . وقد يتبادر الى ذهن القارىء ان كل الجماعات الحاكمة مكونة من مجموعات صغيرة

سواء فى الانظمة الرأسمالية أو الاشتراكية • ولكن هذه ليست مغلقة على أفرادها • وهى جزء من حركة تفاعل اجتماعى وسياسى يسمح بوجود نوع من الرقابة على الحاكم من المؤسسات والرأى العام •

يتخذ الصراع السياسى فى السلطة الحديثة طابع التصفية الجسدية ، فالمعارض ليس أقل من معتد أو باغ أو مارق • أنه من القبيلة الاخرى وقانون القبيلة لا يسرى الا على أفرادها • والولاء للقبيلة داخل جهاز الدولة الحديث ، لا يكسب الوعى القبلى أية سمة عصرية ، بل يسخر الالة الجديدة التى استولت عليها المؤسسة القبلية لصالحها • السلطة هنا لا تنتج ثروة ، ولا تسهم فى انتاجها ، بل تستولى عليها جاهزة ، بحكم اعتماد البلاد على الخارج عبر الهجرة أو أرزاق النفط • وهذا من أسباب الاستقلال النسبى للحاكم ازاء المحكومين • وقديما وصف العلامة ابن خلدون هذا الاسلوب فى جمع الثروة بأنه « مذاهب غير طبيعى فى المعاش(*) » • وليس

(*) يعرف الناس فى صنعاء أن أسواق القات تعانى أزمة كساد وذلك لسبب اقبال بائعى القات على الاتجار به فى سوق « بير عبيد » • وأرضها مملوكة لاحد الموظفين الكبار فى الدولة ، وهو تاجر من سنحان ، القبيلة الحاكمة • وقد فرض ايجارا يوميا على السيارات التى تتاجر فى القات وعلى الذين يقيمون مبنى من الزنك للاتجار بالمأكولات والمشروبات • تقدر هذه الايجارات بالملايين فى كل شهر • وأمام السوق قرية أنموذجية مكونة من بيت قديم وبستان قات وثلاثة قصور حديثة فخمة للموظف وأبنائه ومولد كهرباء وخزان مياه ضخم • والبيت القديم مهجور • وهو وحده شاهد على حياة الامس القريب• سعر الارض جذر الرأسمالية • ان الاتاوة مذهب غير=

مصادفة أن مقولاته التاريخية كثيرا ما تكون أصلح لتوصيف (**) أوضاعنا من المصطلحات الحديثة • فهى شديدة التطابق مع موروثنا المستمر وآلية سريانه فى واقعنا • ان التحالف الحاكم فى أكثر من قطر عربى يحتفظ ويعيش مع أطلال تاريخنا على مستوى البنية الاجتماعية والعرف والتفكير ، لانه فى حاجة اليه • وكما أشرنا فى مكان آخر أن الحاضر سبب بقاء الماضى فى الجسم الاجتماعى • انه جزء من صيغة التبعية •

والأنموذج المقلد دولة ما بعد الاستقلال فى الاقطار العربية ، والدولة الحزب • والثانية قد تبدو بعيدة عن السلطنة للوهلة الاولى • واليمن الشمالى فى كثير من سماته أقرب الى السلطنات القديمة ، ولكنه استفاد أيضا من التحديث الذى أدخلته دولة الاستقلال • وأصبحت هذه « الحداثة » أهم من الروابط القومية بين الاقطار العربية وفى اليمن نلمس تقليد الانموذج المصرى والنفطى معا •

العمل فى جهاز الدولة طريق الثروة ، فالحراك الاجتماعى لا علاقة له بالجهد أو الكفاءة • والقوة أساس الشرعية ، فلا توجد حكومة لم تكن حصيلة سلسلة من الانقلابات • والانقلاب هو الشكل المفضل لانه ممارسة للصراع الطبقى بحرمان الاخرين من ممارسته • ولذا لا تؤسس هذه الحكومات اندماجا وطنيا أو وحدة اجتماعية متماسكة ، لاحظ هدسون فى كتابه عن الشرعية فى الوطن

= طبيعى فى المعاش • وهى هنا موظفة فى سياق نمو رأسمالى طفيلى ، تخدمه وتعيش فى ظله ، وتتكامل معه •

(**) وليكون التفسير ممكنا وعمليا لا بد أن يوظف هذا التوصيف فى سياق فكر علمى يتجاوز ابن خلدون •

العربى أن أول ما يزيف هو التعداد السكانى . فالناس لا يدلون ببيانات صحيحة لانهم لا يثقون بالحكومات ، وفى اليمن الشمالى ،قامت الدولة بالتعداد التعاونى قبل حلول الموعد الدورى للتعداد السكانى لاعداد توزيع الارقام على المحافظات . وتعرض المشرفون على التعداد الدورى فى عام ١٩٨٥ لضغوط لتعديل بعض الارقام . ان الحكم يستمر برفد كل الاشكال التى بدا أنها فى طريقها الى الانقراض فى مطلع عهد دولة الاستقلال ، أو بعد اعلان الجمهورية فى اليمن . الدولة الجديدة هى التى تفكك المجتمع بعد أن كان الساسة يعلنون الوحدة والتلاحم على رأس أهدافهم باسم مقاومة الاستعمار أو الاستبداد ، وها هم اليوم يقوضون أسس الوحدة . ولكل قطر ميزته الفريدة . فهنا رنين مذهبى عال ، وهناك يعلو صوت القبيلة . وفى حال اليمن الشمالى التوحيد جار بين ثلاث مؤسسات : القبيلة والجيش والرئاسة . فالسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية فى يد الرئيس . وهذا سبب التجانس السائد ، وان لازم هذا التوحيد عدم التمييز الدقيق بين السلطات ، الذى ينشأ من طابع الحكم الاساسى ، حيث تطغى النزعات الشخصية على ضرورات النظام والادارة الحديثين ، فهما اطاران صوريان يحتضنان فكرا وأسلوبا عتيقين .

ان (كلنا قبائل) تبرير غير مقنع لسلطة القبيلة . وهو رفض للتمييز بين الجماعات والطبقات التى تكون اليمن الشمالى . وهذا استمرار لتوحيد الشعب بالقبائل عند الزبيرى . ليس كل اليمن قبليا . فنصف سكانه ينتمى الى كيانات قروية أو مدنية لا تحمل السلاح . وتقوم علاقاتها لاعلى روابط الدم والقرابة . ولا يميزون أنفسهم بالمذهب الدينى من خلال شبكة العلاقات التى تربطهم بالسلطة .

ان الذين قدموا للجمهورية كل ما لديهم من الدم والمال والولاء منذ اعلانها يقصون عن مراكز الحكم بآلية توزيع السلطة ، فى السلطنة . ويزيد الامر سوءا أن الدولة الموظف الاكبر . وبعد ربع قرن من عمر الجمهورية يتساءل الناس : هل هى امامة دون امام ؟ ويتضح أن الامامة ليست الشكل الوحيد من الحكم الذى ينفصل فيه مبدأ السلطة عن مبدأ الواجب ، اذ من الواضح أنه لا يشترط لذلك أن تكون السلطه ثيوقراطية ، فالسلطات العربية المعاصرة تقوم بهذا الدور فى كل طبعاتها وعلى اختلاف وسائل اخراجها .

سوف تزيد الثروة النفطية استقلال الحاكم النسبى ازاء المحكومين .وهى علاقة قائمة فى أساس انفصال فكرة السلطة عنفكرة الواجب،وهذا خط الوراثة الذى يربط الامامة بالسلطنة ، ومع استمراره لا يمكن قيام أى تحديث طالما لم تتغير الاسس التى تقوم عليها السلطة . ولا نعنى بالاسس البنود المعلنة فى الدستور أو فى القوانين أو الميثاق الوطنى . بل الاسس بالقدر الذى تطبق به ، ويضمن الرأى العام المنظم حمايتها .

الفرق بين المعلن والواقع ، بين الصورة التى ترسمها الدولة لنفسها فى وسائل الاعلام والحقائق كبيرة الى درجة مذهلة . ان هذا الفرق موجود فى المجتمعات الرأسمالية فالدساتير الاشتراكية وحدها تثبت فى نصوصها حقوقا مكتسبة ، وليست وعودا أو تضليلا أيديولوجيا . والفرق فى حال اليمن السعيد يأتى بالدرجة الأولى من عدم وجود حتى المساواة الصورية أمام القانون . فحرمان المواطن من حقوقه الاساسية تقوم به فى الدول الرأسمالية لا التشريعات وحدها بل آليات النظام الاجتماعى الاقتصادى ، ويكون دور العامل الثانى أقوى وأفعل . وفى مثال اليمن الشمالى ترقى الاجراءات الادارية

والتعليمات الى مستوى القانون غير المكتوب • وهى من ضرورات الحكم القائم على الجماعات الحاكمة المغلقة • فالدستور غير المكتوب فى اليمن الشمالى تفوق قوة سريانه قوة الدستور البريطانى غير المكتوب أيضا • فالمواطن يعرف حدود طموحه وسقف آماله فى الدستور غير المكتوب • انه محدد سلفا بالمذهب وبالمنطقة • فالجيش والامن الوطنى مفتوحان أمام واحد ومغلقان فى وجه آخر • وحدود القوة ليست المنصب وأهميته بل الانتماء الى المذهب أو القبيلة أو المنطقة • وقمة هذه الحدود الرئاسة الاولى والرئاسة الثانية ، حسب المصطلح اللبنانى ، ويليهما القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة جهاز الامن ووزارة الداخلية •

يبرر البعض هذه الحدود بأن الجمهورية لا تستندها الا القبائل الشمالية ، وهذه عودة الى تلك الافكار والاحلام التى فى « واق الواق » ، والغاء لاجزاء من الشعب لصالح أجزاء أخرى • وجناحى (حاشد وبكيل) يقومان بدور قرن الثور فى الخرافة المشهورة • هذه الافكار مثبوتة فى « ما وراء الاسوار » وهى تصوير دقيق لا لمستوى ثقافة الاحرار الدستوريين فى ذلك الوقت بل ولضلالهم الفكرى وبعدهم عن المذاهب السياسية الحديثة •

ان ظاهر أزمتنا يتجلى فى الفارق بين الحديث الصاخب عن الثورة والجمهورية والمساواة والانجازات العظيمة(*) ، بل ودورنا

(*) ان كون الشعر الحمينى (العامى) من أهم وسائل الدعاية اشارة الى العلاقة بين الحاكم والمحكومين ومستوى من الوعى يعبر عنه هذا الشعر وحده • وهو وثيق الارتباط بالوعى القبلى • ومن الطريف أن أصحاب القرائح طوروا شعرهم لاغراض جديدة • فلم يعد قاصرا على المدح والفخر والذم ، بل =

فى الحضارة •• الخ وواقع الحال • مهمة هذا الضجيج حجب الاطار الاجتماعى وما فى الحياة اليومية من بؤس مأسوى • أن الاندماج الوطنى حلم بعيد المنال فى مجتمع يتمنى فيه المواطنون تزوير مكان ميلادهم ليسهل استخراج جواز السفر • فالمجتمع يعرف أن المعاملات تختلف طبقا لسلم معروف يقسم اليمن الجمهورى الى : الشمال ، جنوب الشمال ، وأبناء اليمن الجنوبى ، ولا يدخل المولودون فى الخارج فيه ، اذ عليهم استصدار حكم قضائى بالمواطنة ، وتستمر المعاملات شهورا • ان «المحتد» يحدد المصير الاجتماعى والسياسى والقانونى • ويا لها من مفارقة فى بلد كان من أبرز محرك فكر المعارضين للامامة فيه رفض السلالية • وها هو الحكم فيه يفصل سلالية جديدة ويطبقها بأدوات « حديثة » •

وعندما تمتد يد القهر الاجتماعى حياة الفرد ، فان المشكلة تتخذ صورة أزمة • اننا نشير الى حادث فاجع كان له دوى شديد • فالقضاء لا يزال ينظر منذ خريف عام ١٩٨٤ فى مقتل الدكتور عبد القادر حمزة • وهو طبيب من مقبنة ، يعمل فى تعز ، وقد قتله أحد الضباط مع سبق الاصرار والترصد ، على اثر شجار بينهما قبل أيام من مقتله • وارتكب الضابط الجريمة بمساعدة مجموعة من الجنود الذين حالوا بين المواطنين واسعاف الدكتور المطعون ، الذى نزف حتى الموت • ولا تزال القضية تنتظر آلهة العدالة معصوبة العينين ، حتى

= أصبح يحث المواطنين على الاقبال على السجل المدنى والمشاركة فى يوم الشجرة • ورغم رداءة الشعر الا أنه دور جيد وأفضل من أغراضه القديمة ، التى أصبحت مفتعلة ولم تعد لها تلقائيتها وشعريتها القديمة التى اشتهر بها كبار شعراء الحمينى كالقردعى والشبثى •

لا تعرف شيئا عن القاتل والمقتول الا كونهما مواطنين . ان حيرة القضاء سببها أن القاتل ضابط أولا ومن منطقة آنس ثانيا والمقتول من المنطقة الشافعية ، وهو طبيب مثقف ، درس فى الاتحاد السوفيتى . وهذا كله يعنى ضمنا أنه مشبوه فى نظر الحكم .

فجر الحادث الوعى الزائف. فقد هتفت الجماهير وهى تشيع جنازة الدكتور عبد القادر حمزة بهتافات طائفية صريحة . من المسئول ؟ .

نحن أمام مواطنة ان صح أنها كذلك تنطوى على درجات . ان مركزية اصدار الجوازات وربط هذا العمل بمركز الجهاز فى صنعاء، وغير ذلك من الاجراءات المركزية جعل بعض الساخرين يتحدثون عن « المركزية الصنعانية » وهى تسرى على التعليم والصحة وغيرها . أنها تعويض عن مركزية حقيقية مفقودة فى واقع حياة المواطنين . اننا لا نزال عند الفرق بين حكم المركز والحكم المركزى . فهذا النمط من حكم المركز لا يمكن أن يؤدى الى المركزية . ان اللا مركزية فى هذا المجال أفضل الطرق الى المركزية الحقة . ان الممارسة القائمة تمركز حول المركز لا يؤدى الى أية مركزية وطنية . بل يفكك المجتمع على مستوى الوعى والسلوك اليومى ويشوه المخزون النفسى من المشاعر والانفعالات السلبية المكظومة .

يفاخر « الميثاق الوطنى » بالحكم اللا مركزى فى سبأ (المسود). ويطبق الحكم مركزية شديدة . ويذهب بعض الكتاب الى أن سبأ فاقت كل الحضارات القديمة فى مصر وفى ما بين النهرين وفى الهند واليونان . وهذه المفارقة تؤكد أن هذا الكلام ليس وعيا تاريخيا علميا بل تضخم وعى قبلى يستند الى عكاز الانساب ليقنع نفسه أنه يعنى شيئا ، ويغالب شعورا باطنيا بالاحباط والمهانة ازاء

مشاكل العصر . وهذا لا علاقة له بالاعتزاز السوى الواثق من نفسه بكل ما هو مشرق فى تاريخنا السابق على الاسلام وتاريخنا العربى الاسلامى . وذلك لا يستقيم الا برفض كل ما يقوم على الجهل وتزوير التاريخ والواقع .

كيف يمكن أن يكون مجتمعنا سويا سياسيا ، ونحن لا نعثر على تهامة فى مؤسساته الا على طريقة التمثيل الرمزى لنفر من أبناء تهامة فى بعض الاجهزة المركزية . ان أشد ما يثير الخوف أن هذا التمثيل الرمزى أصبح سنة مستقرة منذ بداية ممارستها فى الأيام الأولى للجمهورية بالنسبة للمناطق كلها .

ان الاهمية الاستثنائية لدولة ما بعد الاستقلال فى الاقطار العربية ويقابلها اليمن الجمهورى عندنا ، انما هى فى أنها ترسى ملامح التطور اللاحق . فاذا أرادت أن تكون وطنية فهى تحتاج الى ولاء أفراد متساوين فى الحقوق ، وتقوم الفوارق بينهم على أساس اجتماعى اقتصادى ، يتجاوز الانتماء الى منطقة أو مذهب أو طائفة، فتكون الدولة جهازا مفتوحا لحركة الصعود والهبوط بمعايير السياسة والكفاءة والصراع ، لا وفقا لشعائر وطقوس التكوينات السابقة على الرأسمالية .

اننا ندرك أن عائقا بنيويا يمنع دولة ما بعد الاستقلال أو الثورة فى الاقطار العربية ومنها اليمن الشمالى ، من انتهاج سياسة الاندماج الوطنى ، التى انتهجتها البرجوازية فى البلدان الرأسمالية. ان هذه البنية مركبة من شكل علاقة التبعية النوعية ، التى تربط اليمن الشمالى بالعالم الرأسمالى وبالسعودية : التبعية المزدوجة ، مما يضاعف قوة استمرار كل أنماط ما قبل الرأسمالية ، التى تضمها

وترعاها علاقة التبعية بالاقتصاد الامبريالي · ومن هنا فان النضال يجب أن يوجه نيرانه بالدرجة الاولى نحو هذه العلاقة · فعندما تتقاطع كل العوائق التي تسد طريق التحرر الاجتماعي والوطني ·

سنحاول توضيح هذه العلاقة في المسألة الطائفية في اليمن الشمالي · يقول أحد كبار علماء الاجتماع أن المجتمع قليلا ما يخوض في الامور الجوهرية ، التي يفكر فيها أكثر من غيرها . يصدق هذا القول على موقف المجتمع اليمني من المشكلة الطائفية ·

نطمح في السطور التالية تجاوز وصف أو تقرير وجود هذه المشكلة والاقتراب من التفسير أو محاولة التفسير ، والا كان الكلام عليها اسهاما في التضليل ومشاركة في خلق وعي زائف ·

ان الزعم بأن الطائفية مرض ، أو انكار وجودها أصلا والتأفف عن الحديث فيها ، أساليب مختلفة لطمس وجودها والاستمرار في ممارستها عمليا وبدأب كل يوم · والطائفية ليست مرضا لانها ظاهرة اجتماعية وتاريخية ، وهي في سياق الحاضر قناع لمشاكل اجتماعية وسياسية · والمطلوب اليوم تفسيرها في سياقها الاجتماعي،كمسألة تتعلق بتفاوت اجتماعي وحقوقي داخل بنية المجتمع، وكانت تمثل صورة الصراع الاجتماعي في ما قبل الرأسمالية ، حيث سادت الايديولوجيا الدينية كمرجع لكل صراع فكري · ان دراستها كمظهر للصراع الاجتماعي يضمن اعادة الوعي الزائف الى مرقده · ويقتضي ذلك تبيان صلتها بالصراع الطبقي · ونحول بذلك دون تزييفها كما يجري في اليمن الشمالي وفي أقطار عربية أخرى · انها في صورتها الراهنة عائق أمام تشكيل الوعي الاجتماعي الذي يتكون في ميدان الصراع الطبقي وبأدواته وشعاراته · ان أصحاب الموقف الطبقي،أحوج الناس الى توضيح هذه المشكلة ، وازالة الضباب

الذي يحيط بها ، ويمنع أو يعرقل نشأة وعي مادي للتاريخ والحياة ، فيقدم المواطن الطائفة على الطبقة والقبيلة على الشعب والامة ·

المجتمع الرأسمالي التابع هو الذي يحتاج الى كل ترسانة الوعي السابق على الرأسمالية · فهو لا يحطم البنية السابقة على الرأسمالية لاقامة علاقات رأسمالية متكاملة الملامح ، بحكم كون رأسماليته نفسها تابعة مشوهة · وما لم ينجزه على مستوى البنية الاساسية لا ينجزه أيضا على مستوى البنية الايديولوجية · انه لا يحدث قطيعة مع الوعي القديم · ومن هنا تجاور أشكال متناقضة من الوعي داخل المجتمع وفي وعي الافراد والجماعات ، وتعايش مؤسسات متباينة في وظيفتها الفكرية والتربوية ·

ان محاولات المفكر الشهيد مهدي عامل قد ألقت ضوءا على هذا التعقيد والتداخل بين وعي الطوائف والنظام الرأسمالي التابع في لبنان · واذا كنا اليوم نشهد ما يسمى بالصحوة الاسلامية ، فما ذلك الا لان البرجوازية العربية تحتاج الى الماضي · وهذا الماضي حاضر لا لان الماضي مستمر في الحاضر ، بل لان الحاضر يحتاج الى الماضي · فهذا الماضي لا وجود في الحاضر بصورة أبدية ثابتة · ومن هنا فليس الماضي في حد ذاته سبب ما يسمى التخلف ·

ان البداية الحقة انما هي في ارجاع كل أشكال الصراع هذه بما فيها الصراع الطائفي الى مكانه في البنية الاجتماعية الاقتصادية والنظر اليها من حيث علاقتها بمستوى آخر هو بنية الوعي الاجتماعي والسياسي · فلا توجد في نظرنا ظاهرة اجتماعية أو سياسية مستقلة عن الوعي الطبقي والصراع الطبقي · والطبقات السائدة تمارس التضليل الايدلوجي مرتين : أولا عندما تنكر وجود

هذا الصراع وثانيا عندما توظفه بوعى شديد الصحو فى الصراع الطبقى . والعمليتان متكاملتان . وهذه العودة المتكررة الى الاسلام السياسى والى فكر الطوائف بعد فشل كل تجربة كبيرة ، دليل على أن تاريخ البرجوازية العربية تاريخ خيبات كبرى . وهى لا تملك أن تقوم بثورة كاملة فى أى قطر عربى . أى تاريخها دائرى يعود من حيث بدأ كل مرة ، وكأنه زمن أسطورى .

ماذا عن اليمن الجمهورى ؟ ان التقسيم القائم للوظائف العامة فى المجتمع والدولة مناسب لبنية مجتمع الامامة ، التى كانت تقوم على نظام أفقى ورأسى لا يستطيع البقاء خارجه . والاحتفاظ بنفس الشروط مع الحديث عن الغاء الامامة تناقض واضح ، وشاهد على أن الشكل الجمهورى استمرار لها بمعنى من المعانى فالجمهورية كما تتصورها فئة القضاة استبدلت بامامة حكمهم ، داخل البنية القديمة للدولة ، ودون كسر اطارها حتى لا يخرج الجديد الى الحياة . وهذا يعنى أن هذه الجمهورية ، لا تستطيع القضاء على أهم أركان الامامة : المؤسسة القبلية التى كانت ترتكز عليها .

ان الصرامة التى كانت تقسم بها الوظائف العامة فى الدولة من أهم أسباب تفجر الصراع فى اليمن المتوكلى . وقد كان خطرا على وحدة الشعب فى تلك الايام وهو كذلك اليوم بقوة الاستمرار . وليست المشكلة كلها فى حصر الامامة فى ابناء فاطمة وفى فوضوية مبدأ الخروج على الظالم والقيام بالدعوة ، كما أكد الزبيرى محقا . بيدأن الاساس الاجتماعى الاقتصادى للمشكلة غائب الى حد كبير عن تفكيره ،ويتمثل فى مبدأ الرعوية فى المذهب الزيدى الذى يناقض مبدأ المواطنة . ومفهوم المواطنة لا وجود له فى الفكر الدينى . وهو الحمى الفكرى الذى لجأ اليه الزبيرى للدفاع عن جمهورية (أهل الحل والعقد) . وهؤلاء لا يعرفون مرجعا فكريا لهم الا تراث الامامة ، بعد اسقاط

احتكار آل البيت للامامة . وليس مصادفة أن شعارات « حزب الله » أنسب اطار لحزب واحد ، وهو المجرى الذى انحدر فيه تيار العمل السياسى . فهو يوحد القبيلة والدين ، والوطنية والدين . وهو ما يحاول « الميثاق الوطنى » أن يقوم به فى صورة قليلة الاختلاف عن أهداف « حزب الله » . واذا تأسس فيه أهداف سبتمبر الوطنية وبعض المبادىء العامة للفكر السياسى الحديث من آيات وأحاديث، فتعج نصوصه بالاضطراب والتفكك ولا تسعفه الخطابية والتقريرية الصارخة فى نسج وحدة متسقة من المقدمات والتحليلات والنتائج .

ان هذا الازدواج الذى لازم التفكير السياسى منذ « شباب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » سبب من أسباب تعثر الوعى السياسى وازدواجيته . وحسم فكرة « حزب الله » الامر لصالح الاسلام السياسى ، كانت حصيلة قذف كل من ليس من أنصاره بأنه من حزب الشيطان . وحزب الله واحد ، وما أسهل أن يحتكر المؤتمر الشعبى العام العمل السياسى ، فيكون الحزب الاوحد والمكون من أعلى وبقرارات ومرسومات . وهذا النزوع الشديد الى التماثل باسم الوحدة ، والتوحيد القسرى والتنميط الفكرى قوى الجذور فى بنية الفكر الدينى ، وفى المؤسسة القبلية كمعطى ثقافى وسيكولوجى .

والدولة رغم التحديث المظهرى لهياكلها وشعاراتها محافظة على المحتوى القديم . وأول ما تقاومه هو الحراك الاجتماعى داخل هياكلها ومراتبها . لا شك أن قوانين الرأسمالية تربط أفرادا من طبقات وفئات مختلفة ، ولكن فى الحدود التى لا تسمح بحراك حقيقى كالذى تعرفه الرأسمالية الغربية والامريكية مثلا . فالقيود على هذا الحراك قوية فى مستوى البنية الاقتصادية التى تحافظ عليها علاقات التبعية . وأول مقوماتها بلقنة المجتمع . واذا عدنا الى دور الحكم

الذى كان الامام يحيى يقـوم به بين القبائل ، فان انهاكها ، جعـل
الميزان يختـل لصالحه ، ثم لصالح الامام أحمد من بعده • اختـل
الميزان لصالح الدولة الامام • وليس الدولة المؤسسات كما أشرنا •
فالاختلال لصالح المؤسسات يجعله أمرا لا رجعة فيه • وهو ما فشلت
الامامة فى ارسائه • وهو نفس ما تعجز الدولة اليـوم عن الوصول
اليه • ان « البحث عن الدولة الحديثة » مسار طويل •

ان انتشار الاخـذ بالثأر فى الارياف وفى صنعاء صدى لاقتتال
مستمر بين القبائل المتعـادية ، وقـد شمل مناطق كثيرة ، أرحب ،
والحيفة ، ورداع والجوف وغيرها • ولم تستطع الدولة المركز شيئا
حيـاله ، مؤكدة بذلك حدود مركزيتها الفاجعة • فالبنيان القبلى الذى
تستند اليه لا يستطيع الا أن يكون نفيـا لهـا • وكل المحـاولات
التى بذلتهـا الداخلية والسلطات المركزية لحل المشاكل باسم الدولة
رفضت • وقبل المسئولون باعتبارهم ممثلين لقبائلهم فقط • وكثيرا
ما نزلوا عنـد موقف القبائل المتحاربة التى تدافع عن قانونها الخاص
أى أعرافها • فذهبوا اليهـا لا وزراء أو مسئولين كبارا فى الدولة ،
بل أبنـاء قبيلة أخرى تسعى لصلح قبلى ، فاعترفوا بذلك أن العلاقة
التى تربطهم بالقبائل المتحاربة ليست المواطنـة ، ولا المسـئولية
الرسمية بل القبيلة وأعرافها • ان اتساع نطـاق الحروب الصغيرة
وطولها ، واستخدام الاسـلحة الثقيلة فيها تحـد لفكرة الدولة من
حيث هى فكرة لا للدولة الحديثة فقط • وعندما نظمت وزارة الداخلية
ندوة لمناقشة مشكلة الثأر فى أكتوبر ١٩٨٧ ، كان من توصياتها
مناشدة القبائل أن لا تجعل صنعاء ساحة لاخذ الثأر ، وبعـد الندوة
انفجرت سلسلة من جرائم الثأر فى صنعاء نفسها •

لا تجرؤ الدولة على اصدار قانون مثل قانون الثأر الذى صدر فى
اليمن الجنوبى منذ سنوات • وهذا فرق أساسى بين اليمنين • ومهما

قيل عن الجنوب بعـد أحداث ١٣ يناير فالقبيلة لا تحكم هنـاك •
والدولة المركزية موجودة وقـوية • أما فى الشمال فالقبائل تنظر الى
الحكم باعتباره دولة حاشد أو قبيلة من قبائل حاشد • والصراع فى
السنة المـاضية بين حاشد وبكيل اشتركت فيه السعودية • عنـدما
أغتيل أحمد ناصر الذهب على يد أبنـاء عمه فى يناير ١٩٨٨ ، انتشرت
رواية عن حديث بينهوبين رئيس الجمهورية على عبد الله صـالح
أنكر فيهـا الرئيس على الذهب زيارة السعودية مع مجموعة من قبائل
بكيـل • وشـاع أنهم طلبوا خلالهـا من المفتش العام فى السعودية
سلطان بن عبد العزيز والمسئول عن اليمن الشمالى فى الحكم السعودى
مساعدتهم على تنحيـة الرئيس اليمنى • ونقل سلطان « بأمانة »
مطلبهم الى الرئيس • وعاد المشائخ بعـد ذلك الى صنعاء ، وتـم
الصلح على الطريقـة القبلية • ولم يحاكم أحـد من الذين قيل أنهم
سيقـدمون الى المحاكمة لانهم دبروا مؤامرة ضـد الحكم • وحسم
الأمر فى اجتماع مجلس التنسيق اليمنى السعودى فى يوليو ١٩٨٧ •
وقـدم سلطان دعما ماليـا قـدره ثلاثين مليون دولار لبناء قاعـدة
تواجـه القـوى المعـادية للسعودية والاسلام فى الجزيرة (اقرأ اليمن
الجنوبى) • ولم تستنكر الدولة عمل زيارة وفـد بكيل للسعودية ،
فهو عمل لا غبار عليه بمنطق القبيلة التى لا تعرف الولاء للدولةوتبحث
عن سند أو حليف فى أى مكـان • فكـل وعيهـا يتمركز على القبيلة•
أن الجديد الذى فاجأ به الذهب الرئيس أنه استنكر أن يعامل وهو
سلطان من سلاطين العرب وكأنه مواطن عادى • وقـد كان ينشط قبل
اغتياله لتوحيـد قبائل مذحج وهى تكون تجمعـا ثالثا القبائل ،
وتمتـد من الشمال الى حضرموت فى اليمن الجنوبى حسب سلاسل
الأنساب التى لجـأ الذهب والسعودية الى احيائها • وقـد كان داعية
للمذهب الوهابى نشيطا يبنى المساجد ويوزع السلاح • وكان شريرا
قاتلا ، ارتاح الناس لقتله وحمدوا الله • لا يستبعد أن يكون جهاز

الأمن قد دبر اغتياله مستغلا الصراع العائلى وكره الناس له . وقد عبر كبار المشائخ من حاشد وبكيل عن استيائهم لاغتياله ورأوا فيه سابقة خطيرة . انه ضحية الصراع القبلى . ولكن المهم فى المسألة كلها انه ومن خلفه رأوا فى الاتحاد القبلى لمذحج وسيلة للوصول الى الحكم . وهذا منطق الواقع السياسى الراهن فى اليمن الجمهورى . « ويا سنحان كفى ديولة » نصف بيت من الشعر الحمينى ، يطالب بالتناوب على الرئاسة . والقبائل لا تتوجه الى رأس الدولة الا باعتباره ابن هذه القبيلة أو تلك . وهو يضع أهل الثقة من أبنائها فى المراكز الاساسية فى الدولة .

هذا مأزق القبيلة التى لا تستطيع التحول الى دولة الا بنفى نفسها . ولكنها فى هذا الطور الانتقالى للدولة التابعة تمارس مهام الدولة . وهذه المهام تؤدى فى خاتمة المطاف الى القضاء على القبيلة كمؤسسة اجتماعية . ان العلاقة بين الثبات والاستمرار ليست مسألة زمن ، بل تتعلق بايجاد بنيان جديد ليست القبيلة محورها . ان تأقلم المؤسسة الطائفية فى لبنان والمذهب الدينى الرسمى وعشيرته السياسية فى السعودية مع شروط التطور الرأسمالى التابع أدى الى استمرارهما . فالرهان على الزمن ليس مجديا ، لان الزمن لا يعمل من تلقاء نفسه ولا وجود له بهذه الدلالة ، ويغدو عامل تغيير عندما يكون مجالا للجهد الانسانى الهادف نحو التغيير . لقد بدأ انحلال البنيان القبلى منذ دخول علاقات السوق الى اليمن المتوكلى . والطريق طويل . وخوف الاخ زيد من الخطر الذى يهدد بذوبان القبيلة مبرر على المدى غير القصير . أما الان فان توحد القبيلة بالجيش سوف يزج بالجيش فى دوامة الصراع القبلى داخل التجمعات القبلية ، والجيش والقبيلة مؤسستان مغلقتان . الجيش أداة الصراع مغلق فى وجه أكثر من نصف أبناء

اليمن الجمهورى . و « اذابة الروح القبلية فى كيان اقتصادى جديد » يفقد فيه القبيلى » حاسة الروح القبلية وحب الفروسية والقتال) (نفس المصدر . ص ١٥٢) خوف لا على الفروسية ، فلا وجود لها الا فى شعر المدح والهجاء . انه خائف على الاساس الاجتماعى والثقافى للامامة .

ان الطائفية شكل ممارسة الصراع الطبقى فى المجتمع التابع، سواء كان نصيبه كبيرا أو صغيرا أو متوسطا من موروث ما قبل الرأسمالية . لبنان وايران واليمن الشمالى . أن الرأسمالية التابعة تحتفظ بأنماط الوعى السائدة فى عهد ما قبل الرأسمالية لتوظفه فى سبيل الدفاع عن الرأسمالية التابعة . فهى غير موظفة لعلاقات ما قبل الرأسمالية . والطائفية القبلية التى ترعاها الامبريالية الامريكية فى كل مكان من أمريكا اللاتينية الى شبه الجزيرة العربية لا تفتح أفقا أمام الاقطاع أو النظام القبلى ، بل هما تروس صغيرة فى علاقة التبعية . فالامبريالية تحول المجتمعات التابعة الى متاحف(*) .

ان وظيفة الفكر الطائفى فى المجال السياسى فى كل أقطار الوطن العربى جزء من علاقة التبعية ، وتقوم بدورها فى اعادة الانتاج الموسع لهذه العلاقة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، بكل ما

(*) واصرار الاستشراق على جعل مشكلة الاصالة والمعاصرة فى مركز الاهتمام ، اسهام فى هذه العملية . فقد أثار الاشكال لاول مرة المستشرق الفرنسى جاك بيرك فى العقد الخامس بعد أن زعم أن الحيرة والمراوحة التى لازمت فكر الاصلاح الدينى والفكر الحديث فى الوطن العربى سببها البحث عن الاصالة .

تنطوى عليه من ترد وقهر وبؤس · وانقاذ الوعى السياسى من هذه الشبكة الايدلوجية يكون بممارسة الوعى الاجتماعى الطبقى وتلخصها كلمات فقيد الحركة التقدمية فى اليمن عبد الله باذيب « نحن طبقات وهنا كل الخلاف » ·

ان الرأسمالية التابعة لا تستطيع أن تحقق سيطرة على تراكم رأس المال · ولن تحقق أية تنمية مستقلة بدون هذه السيطرة ، ولن تحقق الثورة الديمقراطية الوطنية · ولذا ستبقى فى أشكال متفاوتة صورة القبيلة أو العشيرة والطائفة الدينية داخل كل نظام اقتصادى تابع للامبريالية العالمية · هذه الفسيفاء الاجتماعية حاجة سياسية أساسية فى مجتمع التبعية ·

والحل ليس الرهان على الزمن · تلك نزعة موضوعية اقتصادية · ان المهمة التاريخية انما هى تحطيم الاطار البنيوى لعلاقات التبعية فى كل مستوياتها ·

الوظيفة السياسية لاسطورة الزبيرى :

الممارسة الايدلوجية للصراع الطبقى احدى الادوات الهامة فى الهيمنة السياسية . وعندما تملك الدولة الى جانب التربية والتعليم كل وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ، فان هذه الممارسة تكون جزءا من حكم كلى شامل · وسنقف هنا عند الصورة التى ترسمها وسائل الاعلام فى اليمن الشمالى لاحدى الشخصيات السياسية اليمنية ، وهى شخصية الشهيد محمد محمود الزبيرى . يصبح الشخص الرمز ملتقى دلالات كثيرة ، كيسانا عينيا تقترن به فى أذهان الناس ووجدانهم مجموعة من الافكار والاراء والعواطف ، وكلما أمعنت الصورة التى تكونها وسائل الاعلام الابتعاد عن مجرى الاحداث

والافكار الواقعى نسجت بدلا من الشخصية التاريخية أو الى جانبها اسطورة ، وملامحها موجودة بنصيب يزيد وينقص فى كل شخصية عامة ، أما عندما تريد وسائل الاعلام أن تخلق أسطورة ، وتمارس ذلك العمل بوعى ، وفى ظل احتكار هذه الوسائل فان النتيجة تكون أن يذوب الانسان الحقيقى فى الاسطورة ذوبانا يكاد يكون كاملا · وتدرك هذه الشخصية لا فى سياقها التاريخى الواقعى ، بل خارج التاريخ · وتبدو عندئذ غريبة وغير مفهومة عند من عرفوه من ابناء جيله ورفاق دربه · هذا ما حدث مع صورة الزبيرى · فهى الان ليست صورة ذلك السياسى الذى مهد بعمله السياسى للجمهورية الخامس من نوفمبر ، ولا صاحب الاراء المعروفة والمدونة فى نثره وشعره ، فهذه أيضا ينظر اليها وتقرأ مأولة فى سياق الشخصية الاسطورة ، لا الشخصية التاريخية الواقعية · وهكذا تغطى الاسطورة كل ساحة تاريخ الانسان الحى : حياته وأعماله وآثاره ·

ان صورته قبيل استشهاده كانت جاهزة للتحويل الاسطورى ، لقد أصبح قريبا من الجماعات التى حلم بدورها فى تغيير احوال اليمن ، وهى القبيلة · والقبيلة هنا مرفوعة الى مصاف القوة الشعبية والجماهير ، كما أشرنا فى الصفحات السابقة ان على هذه القوة غير الحديثة أن تخلق اليمن الجديد والعصرى ، وتحقق الوحدة العربية بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وقبل ذلك تلغى الامامة « وتقيم حكما شعبيا » يطمئن المواطن فى المناطق العليا والسفلى ، وفى الجزء المحتل والمعتل الى العيش على قدم المساواة الكاملة فى ظل وحدة شاملة · سقط هدف الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة قبل أن يصل الى اليمن بعد اعلان الجمهورية ، وفى مقدمة « ثورة الشعر » اشارات صريحة الى ذلك ·

اللحظـات الايدلوجية لكلمات مثل « المساواة الكاملة » و «الحكم الشعبى » شديدة الوضوح • وقـد تغير تفكيره السياسى بزاوية قدرها ١٨٠ درجة لا نظريا بل فى الممارسة • وتحت اصراره طالب مؤتمر عمران بجعـل الشريعـة وحـدها أساس الحكم • و « حزب الله » يلخص ببلاغة هذا التحول • وتلاشت كل الافكـار والشعارات التى طغت على منشورات الاتحـاد اليمنى ، التى كان يصدرها مع الاستاذ نعمان فى القـاهرة عن الوحـدة العربية • بل ويرد ذكر الاشتراكية العربية الديمقراطية والتعـاونية •• الخ الشعارات الرائجة فى مصر فى ذلك الزمان عنـدما كان الاتحـاد اليمنى واقعـا بين تيارين تحويين مصر الناصرية ، والحركة السياسية الوطنيـة فى اليمـن الجنـوبى والشمالى . وحتى لا يبدو الاتحـاد اليمنى متخلفـا حدث شعاراته وركب الموجـة ولو فى المناسبات • ورغم خلافه مع النعمان (الصانع الأول لقضية الاحرار) على حـد قوله ، فان الموقف من القـاهرة كان يجمعهمـا •

ومنذ نزوله من الطـائرة فى صنعاء لبس الزبيرى زى القضاة ، وكأنه يعود الى الشريحـة التى ينتمى اليهـا ، الى أحلامها ودورها الذى ملك عليه وجدانه •

أبو الأحرار والصوفى والطـاهر وضمير اليمن ، والرجل الذى لا يعلق به شىء من غبار الطريق ، والمجـاهد الذى نذر نفسه للامة وتعبـد فى محرابهـا ، ليس من هذا التيـار السياسى أو ذاك ، ليس متشددا ولا معتـدلا ، انه نسيج وحـده • هذه بعض الاوصـاف • انه باختصـار مثل ابراهيم أمة وحده • هذه الاوصاف تظلمه وتسىء اليه ، تماما كما أساء اليه اصدار كتب باسـمه لم يكتبهـا مثـل « المنطلقـات النظرية » و « الاسلام دين وثورة » • وهذا يذكرنا برد

أحـد واضعى الحـديث الشريف على ناقـديه ، فقـد أجاب بأنه وضعه لمصلحة الرسول وليس لمصلحته الشخصية • ان هؤلاء الذين يرسمون صورة الزبيرى ، ويزورون الكتب عليه ومن وراءهم من الذين يسـتفيدون من هذه الاعمال يمكن أن نطلق عليهم جمعية المنتفعين بدم الزبيرى •

من الزبيرى ؟

انه من الخلفـاء الراشدين • هذا جواب أحـد الطلاب المتقدمين للالتحـاق بالكلية الحربية ، ردا عن سؤال فى الامتحان الشفهى •

وسـواء نظرنا الى الاجابة بدلالتهـا الحرفية وقلنـا ان الطالب توهم أن الزبيرى عاش فى المـاضى البعيد ، أو افترضنا أنه يعرف أنه عاش فى عصرنا ، فان الدلالة واحـدة • فهو اما أنه يرى فيه واقعا قديما ، أو امتدادا عصريا للخلفـاء الراشدين ، تماما كمـا يقـول المؤرخـون ان عمر بن عبد العزيز خامس الخلفـاء الراشدين • ان المهم هنـا أن الصفات التى يسمعها الطـالب عن الزبيرى لا يمكن فى نظره الا أن تكون لأحـد الخلفـاء الراشدين • فهذا الشاب يتنفس ويفكر فى منـاخ هذه الصفات • وان ما لم يفطن اليه الشاب ، ولا نطلب منه ذلك أن الصورة التى فى ذهنه عن الزبيرى أسطورة ،نسجت خيوطهـا وألوانها أجهزة الاعلام بالاحتفـالات والخطب والمعـارض وبالشعر والنثر والموسيقى(*) • غابت عن عقل الشاب وخياله كل

(*) من المعروف أن الزبيرى أغتيل فى أول ابريل ، ولكى لا يقترن هذا الحـدث بهذا اليوم ، غيرت وسائل الاعلام يوم اغتياله وجعلته ٣١ مارس •

صور الواقع وطغت الاسطورة وحـدها · لم يدرك أن النجاح فى صنع الأسطورة يعنى بالضرورة فشله فى معرفة تاريخ بلاده القريب معرفة مطـابقـة ، وقفت الاسطورة بينه وبين هذه المعرفة · ان الطبقـات والشرائح التى كان معبرا عن طموحهـا والمهيمنة سياسيا توظف هذه الاسطورة لصالحها · ويضفى استشهاده طابعـا تراجيديا يمكنهـا من تصوير طموحهـا الدنيوى وكأنه جزء من رسالة الاستشهاد باسم الأمة · انهـا بذلك تحجب كل نسبية مطـالبها وشعاراتها وأبعادها الطبقية · تحـاول أن تتوحـد بالشعب بكـل فئاته وطبقـاته ، وكذلك ماضيه ومستقبله · وفى غيـاب كل امكـان لفحص هـذه الصورة الاسطورة يكون وأد جميع الصور الاخرى فى الحركة السياسية اليمنية الحـديثة والمعاصرة شرطـا لبقائها ·

ان الابوة طمس لكل تضاد أو تناقض مع شخصية الاب · وعندما تنتقل هذه الصفة من الاسرة الى الشعب ويعلن زعيم سياسى أبا للاحرار ، فان المقصود خلق تماثل بين العلاقات الاسرية والعلاقات بين صفوف المواطنين الذين يشكلون طبقـات وفئات ذات مصـالح متعارضة · احـلال علاقـة طبيعية محل علاقـة اجتماعية · (كلهم أبنـائى) · والاباء كثيرون فى تاريخ الشعوب والابوة أكثر مناسـبة لمجتمعات لا يزال فيهـا للعائلة الممتدة والعلاقات العشـائرية دور فاعل ·

ان صوغ صورة الذات الاجتماعية الراهنة باعتبارها استمرارا معجزا للمـاضى الزاهر يناسب بنية الوعى القبلى · وهو مزيج من الدين والعرف والاوهـام المتشابكة بالانساب · فالابوة وأرض القبيلة وحدودها مرتبطة بالنسب · واذا ما أمكن توظيف هذه الابوة فى حكم يتجـاوز حدود القبيلة الى الجمهورية كلهـا ، يكون تعميم القبيلة على الجمهورية شكل وجود القبيلة لا الجمهورية ·

ان الابوة هنـا فى هذا السياق السياسى توظف صورة الداعى والشهيد ، اذ ترفعه فوق الطبقـات والفئات · انه رسول العناية الالهية ، تجـد أهداف الجماعة تفسيرها فيه ، ولكنهـا لا تفسره · فهو أسطورة مكتفيـة بذاتهـا · بديل عن التاريخ الحقيقى فى هـذا الخطـاب أو المقـال الاسطورى الموظف سياسيا · انه اذا « زعيم لا نستحقه » كما كتب أحـد حوارييه عبد العزيز المقـالح (صحيفة الثورة الصنعانية ٣١ / مارس سنة ١٩٨١) · كان بامكانه أن يجد شعبا آخر أكثر استحقاقا لاداء رسالته ، ولذا علينـا أن نحـرق أطنـان البخـور لاقتنـاعه بالبقـاء فى تاريخنـا الحديث · هذا الوعى المقلوب والزائف مغالطة أيدلوجية لا تتسم بالرهافة ولا السمو ، ولكنها تناسب الوعى العـامى · فما كان الزبيرى الا يمانيـا تستحقه القبيلة، التى جعل التاريخ اليمنى قديمه وحديثه ملكـا لهـا · وهذا شديد القرب من تصور الاخ زيـد للامامة الخـالدة أو « السجية الروحية » التى ترتكز عليهـا الامامة فى تاريخ اليمن · والحديث بالنسـبة لهما واحـد سواء كان يمنيـا أو مصريا ·

ان السلطة الجـديدة تمور بالفساد ، الذى شمل كل جوانب الحيـاة · السرقات بالملايين ، والرشوة قانون العلاقـات الاول من أصغر ادارة حتى المحـاكم الشرعية · والتسيب الادارى لا حدود له · اننـا أمام صورة فاجعـة لمجتمع انحل قبل أن يكتمل نموه ، وذابت فيه كل القيـم الاخلاقية فى جمر النهم البدائى للملذات ، التى يسعرها عطش للسلطة دام أواره قرونا ·

كانت الامامة سلطة منحلة · أما الآن فاننـا نعيش أزمة سلطة الانحـلال · والمبالغة الشديدة فى الحديث عن خطر عودة الامامة لا يدل على وجود خطر حقيقى · بل يدل على احساس داخلى عند الامبراطوريين والحكام أن نظامهم لا يختلف عن الامامة فى كثير من أسسه ومقولاته

ان تصوير عودة الامامة خطرا واقعيا لا يجد تفسيره الا فى الاعتقاد بأن الجمهورية نظام قحطانى فى الحكم مضاد لحكم العدنانيين .

تفكير الزبيرى ونشاطه السياسى جزء لا يتجزأ من السعى التاريخى للقوة الثالثة . والسلطنة الجديدة حصيلتها . وهى مثل اسطورة الزبيرى ملتقى مصالح عديدة . وهى الشكل السياسى المناسب لمجتمع التبعية المزدوجة .

اننا نناقش الزبيرى كما عاش ونحاول فهم دوره ، منذ أن غير موقفه فى عام ١٩٦٢ عندما تغير موقفه ، وقال أنه يعود الى جذوره ويتحد بها . ومنذ تلك اللحظة كف عن أن يرى الوشائج التى تربطه باليمن الجديد . وليس وحيدا فى تغيير موقفه . فهو والنعمان وصلا الى نفس النقطة وان كان من دروب مختلفة . سكن الزبيرى فى « حزب الله » ولجأ النعمان الى السعودية . انه المصير التاريخى لحركة الاحرار ، التى وصل أحد أعضائها الى رئاسة الجمهورية بعد انقلاب الخامس من نوفمبر . وصورت رئاسته الجمهورية الجديدة وكأنها تصحيح لخطأ أسهم فيه عبد الله السلال أحد رجال انقلاب عام ١٩٤٨ .

يرى بعض الكتاب المخلصين ، والذين لا يمكن ضمهم الى جمعية المنتفعين بدم الزبيرى أنه لا بد من تأويل الزبيرى لصالح الفكر الوطنى بل والتقدمى ، وانقاذه بذلك من براثن فكر اليمين . وهذه عملية ترميم بل وتلفيق لا طائل وراءها ، الا الاسهام فى تضليل الرأى العام وترسيخ الاسطورة . فتاريخ الزبيرى فى سنوات حياته الاخيرة مرتبط بصورة لا فكاك لها بالتحالف الحاكم منذ الخامس من نوفمبر . ان التحديث نزعة خطرة ، تحجب صورة الواقع وتحول دون الرؤية التاريخية الاجتماعية للوقائع والشخصيات ومن ثم تحجب

أيضا الرؤية الطبقية لدور الجماعات والافراد . ولكى نقوم بهذا العمل لا بد من تحديد مكان الافراد والجماعات داخل التاريخ الواقعى . ومهما كان نجاح الاسطورة المؤقت ، فانها تحول الانسان الحى الى شبح ، عندما ينقشع الضباب وتبرز ملامح الصورة الحقيقية . فما أجدرنا بالاسراع فى تقديم الصورة الحقيقية بانصاف ومحبة ، يستحقها رجل سقط شهيدا فى سبيل أفكاره . وعلينا لذلك أن نكون صادقين علميا . وأخلاقيا وما أكثر الذين يكذبون من منابر الاعلام بالسهولة التى يتنفسون بها . أطال الله أعمارهم جميعا . وهؤلاء فى موكب الكذب والنفاق يرددون « صلاة بقلوب لا تصلى » . يمارسون السياسة تحت شعار الابتعاد عنها وبمخالب السلطة ويمضغون الكلمات الكبيرة فى مقايلهم وكتاباتهم وخطبهم .

ان مهمة الكتاب التقدميين انقاذ الزبيرى شهيدا ومعارضا من جمعيتهم ووضعه فى مكانه الصحيح من تاريخ حركة معارضة الامامة والتاريخ السياسى الحديث لليمن الشمالى .

الفصل الثالث

التبعية المزدوجة

فى المصطلح والخصوصية :

ما كان للاقتصاد السياسى للتخلف ان يظهر قبل بداية انهيار النظام الاستعمارى ، فطرح بذلك اشكالا جديدة ما كان له بدوره ان يطرح لولا دخول ازمة هذا النظـــام مرحلة جديدة مع اســتقلال بلدان كثيرة فى اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

دخل الاقتصاديون الغربيون معركة « التنظير » مســتخدمين كل الاسلحة « العلمية » فصاغوا نظريات تعيد التخلف الى البنيــة الداخليــة وحــدها ، وكأن المرحلة الاستعمارية حــدث عابر وأن المستعمرات السابقة كانت خارج التاريخ الواقعى . والتشــديد على عوامل البنية الداخلية فى تفسير ظاهرة التخلف مقــدمة لاعفاء الاستعمار وآليات استغلاله الاقتصادى من كل مسئولية .

يضع هؤلاء الاقتصاديون امامهم نمطا واحدا للتطور العــالمى تقاس عليــه كل الحالات . وهــذا النمط انما هو تطــور الغرب الراسمالى . ونظرية المراحل الاقتصادية (روستو) احدى هذه تطبيقات هذه الفكرة . ورغم ان هذا التصور يفترض ضمنا وصراحة أن التاريخ الاقتصادى العام عالمى القوانين ، فان المفارقة تبرز فى نظرة هؤلاء العلماء وذلك عندما تتقهقر السمة العامة للقــوانين الاقتصادية فتصبح مقصورة على تاريخ الغــرب وحده ، فتكون نظرية « الحلقة المفرغة » والمراحل الاقتصادية ، والحــديث عن الفرق بين التنمية والنمو ، « والتوازن شبه المستقر » مدخلا الى جعل نشأة الراسمالية فى الغرب طلسما لا يمكن تفسيره ، ما دام

هؤلاء المفكرون يستخدمون منهجا آخر لفهم اسباب وجذور التخلف التاريخية فى الشرق . ومن هنا تنشأ احدى الصفات الاساسية فى نظرياتهم اللاتاريخية واصطناع معيارين احدهما لدراسـة الغرب وآخر للشرق .

اصبحت التنمية اكثر الكلمـات شـيوعا ، وقيل الكثير عن قدرتها على دحر التخلف . ولم ينتج عن كل ذلك الا « تنميـة التخلف » هذا المصطلح الساخر الذى سكه اقتصـاديو امريكـا اللاتينية ، معلنين بذلك رفضهم لجعل التنمية بديلا للثورة . اصبح التخلف لغزا وكذلك التنمية ، رغم ان مشاكلهما اكثر الامور بداهة وعينية . ولكنها بداهة لا تدرك الا بتوسط تصورات مركبة . ومن هنا كان لابد من الابتداء من رفض التخلف باعتباره تخلفـا فى الزمان ، وعدم الاكتفاء بدراسته كما هو اليوم بل الذهاب الى عمق التاريخ ، والشروع فى محاولة صياغة وحدة جدلية من التـاريخى والمنطقى . فبدون المـدى التاريخى لا يمكن الا ان تختزل ظاهرة التخلف الى بعض ملامحهـا . وبـدون المنطقى سـيكون البحث التاريخى ركاما من الوقائع والحقائق لا رابط له . وهذه الوحدة الجدلية تضع الاشكال فى سياقه الحقيقى : الجدلية بين الجـزء والكل وفى داخل الكل نفسه وبين المركز والاطراف لم تعالج فى اية نظرية للتخلف معالجة واقعية كما فى دراسة اندرية غوندر فرانك المعنونة الرأسمالية والتخلف فى امريكا اللاتينيـة . دراسـات تاريخية عن شيلى والبرازيل ، نيويورك دار مونثلى ريفيو ١٩٦٧ (انظـر : البروفسـور توماس سنتش ، الاقتصـاد السياسى للتخلف ، دار الفـارابى ١٩٧٨ ، ترجمـة فالح عبـد الجبـار ، ص ص ٢٢/١) . وتذكرنا معالجة فرانك بكثير من آراء الاقتصادى العربى سمير امين .

ان سنتش وغيره من الدارسين يعيدون الاشكال الى مكانه

الصحيح : التاريخ الاقتصادى . ومن هنا فمصطلح التبعيـة أدق واصوب من التخلف . وليس الامر جدالا فى الالفـاظ بل فى الدلالات والتصورات التاريخية ، والتزام بهذا الموقف أو ذاك . انه بحث فى اشكال التطور التاريخى . ويمكن فى هذا الاطار النظـر الى اقتصاد التخلف كجزء من الاقتصاد السياسى العام . فلا يقتصر البحث على البنية الداخلية وحدها أو على العوامل الخارجيـة وحدها ، فتكون النتيجة اما الحاق البلدان المستقلة بنمط من التطور يجعل دورها هامشيا فى التاريخ المعـاصر ، واما أن نعكف على حديث طويل عن خصوصية هذه البلدان ونقطع كل ما يربطهـا بتاريخ الصراع الدائر فى عالمنا . ان الوحدة الجدلية بين عوامـل الداخل والخارج تقضى منذ البداية بأن جـدل هذه الظواهر ليس محددا سـلفا ، فاشكال الصراع فى العالم الرأسمالى وفى العـالم الثالث وتطور الاوضاع فى البلدان الاشتراكية فى تحول مستمر وتجدد يكشف اسـاليب ووسـائل جديدة للنضـال والتقـدم والتحديث . ومحصلة التفاعل بين هذه الاطراف يكون لب التطور التاريخى ، وفيه تتشكل صورة المستقبل . والوحدة هنا وحـدة نضال يستشرف الغد الديمقراطى المتطهر بنار الثورة من الاستغلال والقهـر .

نقرأ كثيرا عن استقلال اليمن المتوكلية باعتبـاره احـدى علامات الخصوصية فهل كانت مستقلة حقا ؟ للاجابة عن هـذا السؤال أهمية تاريخية ونظرية ، فالجمهورية العربية اليمنية التى اعلنت فى سبتمبر ١٩٦٢ استمرار بأكثر من معنى للمملكة المتوكلية ، بل ان حضـورها الموضوعى فى واقع اليوم قوى بفعـل [illegible] الثقافى والاجتماعى وفى أسلوب الحكم وآلياته ولا سيما من حيث علاقته بالقبيلة . وهى نفس المؤسسة التى يقيم عليها الوضـع الراهن سياسته . وكانت المتوكلة قد بنت عليها ايضـا [illegible] الاوتوقراطى مع اختلاف جوهرى واحد هو ان القبيلة المؤسسـة

قد انتقلت الى وضع جديد سنشير اليه فى نهاية هذا القســـم من البحث .

كانت المتوكلية انموذجا لتداخل العوامل الداخلية والخارجية . وهى فى ذلك تكاد تكون فريدة حقا ، دون ان يخرجها هذا التفرد من سياق التطور العالمى أو يجعل لها خصوصية تستعصى على التفســـير . بل على العكس من ذلك تمـاما فانه يثبت ان تأثير الاقتصاد الراسمالى كان قويا رغم ان المتوكلية كانت بلدا مستقلا سياسيا وخارج نطاق المستعمرات منذ اعلانها فى ١٩١٩ على اثر هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الاولى . انها الاستثناء الذى يؤكد القاعدة بدرجة لا تقـــل عن الحالات التى تقع فى نطـــاق القاعدة نفسها . كانت المتوكلية مستعمرة اقتصادية للبلدان الراسمالية الكبرى . ولا يقلل من هذه الحقيقة أن التبادل التجـارى بينهـا والبلدان الراسمالية لم يكن كبيرا ، كما فى هذه الأيام . فالمعيـار هنا نوعى وليس كميا . الم تحطم العلاقات التجـارية مع الدول الراسمالية الحرف التقليدية والمحاولات الهشـة للصناعة الآليـة اليدوية ، ثم محاولات بناء صنـاعة خفيفـة مرتبطـة بالسـوق الراسمالى . كانت الحصيلة الحاق المتوكلية بالسوق الراســمالى العـالمى .

لقاء العوامل الداخلية والخارجية فى هـذا السـياق كـون البنية المشوهة للاقتصـاد اليمنى الشمالى وتشكلت منذ ذلك الوقت ، التبعية الاقتصادية للسـوق العالمى .

لم تكن المتوكلية بلدا مستقلا اقتصاديا منذ استقرار الحكم البريطانى فى عدن التى احتلها فى ١٨٣٩ . وكانت هذه الواقعـة التاريخية من أشد العوامل قـوة وتأثيرا فى مجرى التطور اللاحق لايمن المتوكلية . ولا ننسب هنا الى هذا الدور الخـارجى قـدرة

خاصة على تحديد التاريخ ، ولكن ننظر اليه فى علاقة باوضـاع المتوكلية الداخلية فى سياق جدل وحدة وتناقض الجوانب السلبية والايجابية لكل هذه العوامل الداخلية والخارجية .

نستطيع توصيف الاقتصاد فى يمن الامام بانه كان اقطاعيا فى ملامحه الاساسية ويتسم بتخلف شديد وتشتت للسكان وتفتيت للملكيات ولا سيما فى الاجزاء الجبلية . والطبقتان الاساسيتان فيـه الاقطاعيون وكبار الملاك من جهة ، والفلاحون المعدمون واصحاب الملكيات الصغيرة من جهة اخرى . ولم يطرأ تغير نوعى على شكل الملكية بعد ١٩٦٢ وان اصبح بعض المشائخ الجدد وكبار التجار من ملاك الاراضى .

كان الامام وافراد اسرته والمقربين منها على راس الهــرم الاجتماعى ، وقد حد نفوذهم وسيطرتهم من تطور التجـارة وتكون فئة تجارية قوية وكذلك من نمو المدن ، ومن هنا الدور الضعيف للتجار الذين كانوا ملحقين بقمة الهرم الاجتمـاعى وكانت فرصتهم الوحيدة للنمو فى مدينة عدن وفى المهجر ، ومن هذين الموقعين بـدأ تململهم من وضعهم واسهامهم فى حركة المعارضة .

ولعل نظره سريعة على التوزيع السـكانى تعين على فهم بعض جوانب التطور البطىء . فهناك علاقة بين التشتت السكانى فى المناطق الجبلية والملكيات الصغيرة ، وبين التجمعات السكانية الكبيرة وانتشار الملكية الاقطاعية الكبيرة . (احمد القصير . اليمن الهجرة والتنمية ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٥) . ومقارنة نتائج التعداد الزراعى فى ١٩٧٧/١٩٧٨ بالمسح الصناعى فى ١٩٧٠ تدل على عدم حدوث تغير اساسى فى توزيع الملكيات . اظهـرت نتائج التعداد فى الوية ذمار والحديدة وحجة والمحويت ان محافظة الجديدة تنفرد ومعها حجة بنسبة اقل ، بوجود حيازات زراعيـة

تتراوح بين ١٠٠ — ٢٠٠ هكتار فى حين لا تزيد أكبر الحيازات فى فى المحافظات الاخرى عن ٢٠ هكتارا (نفس المصدر) . واما النتائج التى توصل اليها القائمون بالمسح الصناعى ، والتى جاءت فى المجلد الاول (فريق من مركز التنمية الصناعية للدول العربية عام ١٩٧٠ ، ص ص ١١٨ — ١٢٠) فهى على الوجه التالى : الملكية الحكومية ٢ — ٣٪ وهى الاملاك المصادرة والاوقاف ، ١٥٪ الملكية الجماعية التعاونية ، ٣٪ ويقصد بها الملكية على الشيوع والرعى فى المناطق القبلية ، الملكية الخاصة الصغيرة ١٠٪ ويملكها ٨٠٪ من المالكين ، الملكية الخاصة الكبيرة ٦٥ — ٧٠٪ ويملكها ٢٠٪ من الملاك ومؤجرة بطريقة المشاركة (انظر : ابو بكر السقاف ، كتابات (١) ، عدن ١٩٨١ ، ص ١٨٧) . وحجم الملكية الصغيرة الخاصة يدل على التصيب المفرط فى تواضعه لاغلبية الملاك .

اشتهر عن حكم الامام يحيى ومن بعده احمد بأنه قد عزل اليمن الشمالى عن العصر ، ولكن العزلة لم تكن كاملة ، والباحثة السوفيتية جولوبوفسكايا محقة فى قولها بان حكم بيت حميد الدين لم يتبع سياسة العزلة فى ميدان التجارة (ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٨٢ ، ترجمة قائد طربوش ، ص ٤٣) . ومن هذا الباب هبت رياح التبعية وادخلت المملكة فى السوق الرأسمالى الدولى . واليمن التى ظلت تصدر الحبوب ولفترة طويلة الى بلدان حوض البحر الاحمر اصبحت فى الستينيات مستوردا له كما يقول براون (أوفق جولوبوفسكايا ، ص ٥٢) . وكانت قد بدأت فى استيراد الحبوب قبل ذلك ولكن بكميات صغيرة .

كانت الورش المجهزة بالآلات اليدوية والتى تستخدم المواد الخام المحلية تلبى جانبا كبيرا من حاجات السوق الى ما قبل

الحرب العالمية الثانية ، وساعد اقتصاد الكفاف على الصمود امام الاقمشة الانجليزية واليابانية والهندية ، فاقتصر الاستيراد على انواع بعينها وبكميات محدودة .

ادت سياسة الجباية القائمة على « فلسفة » النهب الداخلى الى تدهور الاحوال الاجتماعية والاقتصادية وبداية الهجرة فى نهاية العقد الثانى ومطلع الثالث . وكانت حكومة المركز ولا نقول المركزية قد عانت فى نفس هذه الفترة من هزيمتها امام البريطانيين فى الجنوب وحكام السعودية فى الشمال . وظهر فى الشعر الحمينى (العامى) انين الشكوى وحديث الغربة . اصبحت المتوكلية خزانا يطرد السكان .

وبفعل هذه العوامل مجتمعة تهاوت البنية الهشة لليمن المتوكلية وغمرت الاسواق الاقمشة المستوردة وحطمت اسعارها الرخيصة الانتاج المحلى . ولوحظ هبوط فى جميع الصناعات الحرفية . ومنذ العقد الثالث بدأ الاختلال بين السكان والموارد يزداد يوما بعد يوم ، واصبحت هجرة الايدى العاملة مؤشرا واضحا على هذا الاختلال . وعجز التكوين الاجتماعى الاقتصادى عن تلبية ابسط شروط الانتاج والتطور . وهذه سمات لازمت اليمن الشمالى الى هذه الايام .

واذا كانت فترة الحرب العالمية الثانية قد شهدت ظهور مشروعات استثمار جديدة فى اليمن الجنوبى فى لحج وابين فى ميدان الزراعة ، وفى عدن فى تحديث مينائها ثم بناء مصافى البترول الضخمة ، والتى ظلت حتى عهد قريب اكبر مصافى الشرق الاوسط ، فان سياسة الحكم الامامى أجهزت على اى امكان للنمو المستقل . وكان من الطبيعى فى هذه الظروف أن يعرف افراد الاسرة المالكة وكبار التجار الذين يحتكرون التجارة

الخارجية ان تجارة تصدير القطن تعطيهم نصيبا وافرا من الارباح افضل من انتاج الاقمشة القطنية (محمد صادق عقل ، وهيام ابو عافية ، اضواء على ثورة اليمن ١٩٦٢ . اوردته جولوبوفسكايا ، ص ٥٧) . ويبدو امكان الخروج من علاقات التبعية مستحيلا دون التحرر من السوق الراسمالى وذلك فى ظل شروط تطور افضل من تلك التى سادت فى عهد الامامة .

ولذا لم تكن الامامة غير قادرة على تحقيق ادنى معدلات النمو فحسب ، بل اتسمت مواقفها وسياستها بفقدان يكاد يكون كاملا لاية نظرة متوازنة نحو العصر . كان الذعر والشك والتناقض من اوضح ملامحها فى المجالين الداخلى والخارجى . كانت اقرب الى نوع من المستحاثات (الباليونتلوجية) منها الى تكوين اجتماعى تاريخى متخلف ، شانها شان مثيلاتها فى الجزيرة ، التى لم ينقذها الا النفط (**) .

(**) تم بناء مصنع باجل للغزل والنسيج فى عام ١٩٥٧ وظل دون حركة حتى ١٩٦٢ ، شاهدا على عجز فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى . ولم يكن الموروث من ادوات الانتاج وعلاقاته وحده العائق ، بل كل الميراث الثقافى المتخلف للامامة . ولا يزال هذا الميراث عائقا امام التطور الى اليوم . فلا تزال اللجان تنظر فى اتفاق التامين التجارى مع الشريعة الاسلامية . وتطلب جامعة صنعاء فتوى تبيح تدريس التشريح فى كلية الطب (صحيفة الثورة ١٩٨٥/١٢/٢) . ويمنع سفر النساء الى الخارج دون محرم . والتناقض القائم بين التشريع وحركة الواقع التى يمكن ان تميز فيها ملامح تبرجز تابع ، دليل على استمرار صراع لم يحسم فى المستويات السياسية والقانونية والثقافية ، يجعل التعايش بين مراحل مختلفة من التطور التاريخى ، من اوضح ملامح التركيب السياسى للسلطة .

بدا دور عدن الحديث مع احتلالها فى ١٨٣٩ . وظلت تقوم بدور المدينة الوحيدة والميناء الحديث الوحيد حتى ١٩٦٢ . كانت مركزا تجاريا دوليا . وارتفاع عدد سكانها يشير الى الهجرة الداخلية اليها من الجنوب والشمال . كانت محطة فى الرحلة الى الخارج ، وبالسفر اليها وبما يجلب منها كسر طوق العزلة المستحيلة. وفيها عرف اليمنيون ان العالم اكبر من مملكة الامام ، واحتكوا بانموذج العصر بكل جوانبه السلبية والايجابية. كانت هذه المثاقفة داخل مدينة واحدة ذات اثر كبير وبعيد المدى ، فيها اكتشف اليمنيون من ابناء الجنوب والشمال وحدتهم رغم كل قوانين المستعمرة . وفى معترك النضال ضدها ، وفيها بدا تعاملهم مع ادوات الحضارة الحديثة ، الكهرباء والطرق العصرية ووسائل الاتصال الدولية وعابرات المحيط من البواخر العملاقة والمصافى والنوادى والنقابات والاحزاب والمنظمات . وكانت فى العقدين الخامس والسادس بالذات مدرسة للحركات السياسية ذات الافق القومى واليسارى بمختلف تياراتها . وليس لليمنيين الشماليين معرفة بالجيش الحديث والشرطة والمحاكم الحديثة والطيران والبحرية ، ودور السينما الا فى عدن . كانت عدن نقيض مجتمع الامامة فى نظرهم . امامة الكآبة والركود . بلغ نصيب عدن من تجارة المتوكلية فى عام ١٩٥٥ ، ٩٠ ٪ وكان لتجار الشمال مكاتب فى عدن منذ زمن طويل . ولم تقتصر الرقابة على تجارة المتوكلية من قبل مستعمرة عدن على هذه الفترة كما تقول جولوبوفسكايا (ص ٦٤) بل تعود الى بداية الاتصال بالمستعمرة ، وكانت التجارة الخارجية للمتوكلية تعنى دائما التجارة مع مستعمرة عدن والتجارة مع الاتحاد السوفيتى هى الاستثناء الوحيد فى هذا السياق والتى بدات فى ١٩٢٨ ، ولكن لم يكن لها تاثير فى تقليل تبعية سوق الشمال للاقتصاد والراسمالى .

ومع ازدياد الاستيراد ظهر العجز فى ميزان المدفوعات مملكة الامام ، منذ العقد الثالث . وقد لازم هذا العجز اقتصاد اليمن

الشمالى الى يومنا هذا وان كان العجز فى هذه الايام فلكيا اذا ما
قورن بعجز المتوكلية التى كانت تعتمد فى تغطية العجز على القروض
الخارجية وتحويلات المهاجرين ، تماما كما تفعل (ج ع ى) اليوم .

ان النظام الجمهورى لم يحدث تغييرا تاريخيا حاسما فى بنية
الاقتصاد اليمنى بل ضخم مساوىء الاقتصاد المتوكلى ، من جراء
السياسة الاقتصادية لتحالف المؤسسة القبلية والرأسمالية الوسيطة
فرسخ الاختلال الاساسى فى بنية هذا الاقتصاد ، وتفاقم العجز فى
ميزان المدفوعات مع ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية . والسلع
المستوردة منذ أواسط العقد الخامس هى نفسها التى تملأ اليوم
المحلات التجارية ودكاكين القرى : السكر والاقمشة والدقيق
والسجائر والاسمنت والشاى والاغذية المعلبة والاجهزة
الكهربائية . ان الذى يميز الوضع الاقتصادى الراهن انما هو
توسعه فى استيراد هذه السلع وفشله فى الاكتفاء الذاتى فى مجال
الغذاء ، وعدم قدرته على الاستمرار فى تصدير القطن والبن
والجلود وبعض الفواكه . لايعنى هذا ان الاقتصاد المتوكلى كان
أقدر على تحقيق الامن الغذائى ، أو أن تصدير تلك السلع دليل على
متانته . فالعجز فى ميزان المدفوعات بدأ مع ازدياد الاستيراد فى
ايام الامامة ، وتصدير تلك السلع كان شاهدا على سيادة اقتصاد
الكفاف فى القرية . كانت البلدان الغربية وأمريكا هى المصدر
الاساسى للسلع الى المتوكلية ، ولاتزال الى يومنا هذا .

ان نشأة التجار الكبار فى ظل الامام المالك المراقب ، كان عائقا
أمام تطورها . بيد أن النمو التاريخى اتخذ دروبا متعرجة ، لاتدخل
فى اطار المفارقات الا عند النظرة الاولى . كان الامام شريكا للتجار
الاحتكاريين ، الذين يتصلون بالسوق الراسمالى من ميناء عدن .
وقد منح هائل سعيد انعم حق احتكار ٦٠ ٪ من الصفقات التجارية

المعقودة مع الاتحاد السوفيتى . واشتغلت شركة هائل سعيد
بتصدير السلع اليمنية ، وكانت فى نفس الوقت وكيل الشركات
الاحتكارية الامريكية والبريطانية التى تصدر النفط والكبريت والسكر
وغيره (جولوبوفسكايا ، ١٣٧) . هذا الدور المزدوج ، شهادة على
النشأة المشوهة للرأسمال التجارى الوسيط ، الذى تكون محاصرا
من قبل الامامة والاستعمار البريطانى ، فتحدد بذلك طموحه
التاريخى منذ لحظة الميلاد . فالامام لايتصور مالكا حقيقيا غيره ،
وللتجار فى آليات حكمة الثيوقراطى المتخلف دور لا يكاد يختلف
الا قليلا عن دور عماله على الالوية . فالاقتصاد لا يمكن ان يستقل
عن ارادته المطلقة .

وأما الامبريالية البريطانية فلا يسمح اقتصادها الا بدور
هامشى تابع للدول المستقلة التى تطمح الى تكرار التجربة الرأسمالية .
فكيف اذا كانت الرأسمالية تجارية ناشئة تستظل بعلم بريطانيا
وأيا نعمة هذا الكائن الهزيل . وهذا يلقى ضوءا كاشفا على
دوره الراهنة .

ان حمى تأسيس الشركات المساهمة التى شهدتها نهاية العقد
الخامس وبداية العقد السادس فى المتوكلية ، تدل على ازدياد سرعة
دمجها فى السوق العالمى . ولكن الامامة كانت تراوح فى مكانها وتخطو
حذرة ومتشككة ، بينما حركة الواقع قد سبقتها . فالجيش بتحديثه
النسبى والمواصلات والراديو ، والبعثات التعليمية فى الخارج ،
والانفتاح الكامل على عدن ، كان كل هذا أقوى من ان يقف فى وجهه
جسد الامامة الكسيح ، الذى يتشبث بالكهف على اثر كل هزة
اجتماعية أو سياسية .

ان الامامة الدولة ، كانت عائقا أمام التطور ، وهى نفسها
كانت محكومة بسمة أساسية للمجتمع اليمنى . « فامتزاج التركيب

الاقطاعي بالتركيب القبلي أعاق انفصال فئة التجار انفصالا كاملا عن البنية التباية الاقطاعية» (احمد القصير ، مرجع سابق ، ص٢٦) . نجد في مكان آخر من هذا الكتاب محاولة لتفنيد الشروط الاقتصادية والسياسية التي تجعل استمرار هذه البنيات جزءا من الاقتصاد التابع .

وتصبح الاسباب والعوائق الاخرى تابعة لهذه السمة الاساسية ، مثل قلة الفائض الاقتصادي ، الذي تنتجه بنية اجتماعية لا تساعد على استخدامه ، وكذلك اشكال الصراع القبلي . وما اسهل ان تحطم السلع الصناعية المستوردة الحرف والمهن في المتوكلية . لم تكن التبعية الاقتصادية ليمن الامامة قاصرة على مجال التجارة ، فمن الطبيعي ان تشمل بفعل هذه التجارة نفسها المجال النقدي والمصرفي . فاليمن الشمالي لم تكن لديه عملة وطنية حتى عام ١٩٦٤ ، اى بعد عامين من قيام النظام الجمهوري . فالريال اليمني (ماريانريزا) ، الذي سك في النمسا عام ١٧٨٠ ، كان سلعة ، فوزن الفضة فيه يحدد سعره في السوق . وتكاليف سكه تضاف الى قيمة المعدن فيه ، وتتراوح بين ٥٠٪ و٦٠٪ من ثمنه بحسابات العطار (التخلف الاجتماعي والاقتصادي في اليمن ، بيروت ١٩٦٥) . واكتفى الامام بسك العملة المساعدة . وكان الفتض فيها يفرض اجراء خصم يصل الى ٥٪ ، مقابل صرف كل ريال الى عملات صغيرة (محمد انعم غالب ، النظام السياسي والتخلف الاقتصادي في اليمن ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٤٤) .

كانت عدن سوق الريال . فهي المصدر الاول للبضائع الى المتوكلية . كما انه المركز الذي يجمع سيل الهجرة الداخلية من الريف اليمني في الجنوب والشمال وميناء تصدير قوة العمل المهاجرة الى

افريقيا واوروبا ، وبها وكلاء المغتربين الذين يتولون توصيل تحويلات المهاجرين الى ذويهم في قرى المتوكلية . وسوق عدن يحدد سعر الريال . « فقد كانت القيمة الاسمية للريال عام ١٩٦٠ بسوق لندن خمسة شلنات،بينما كان في عدن مابين٥ و ٧ شلنات» (عبد العزيز المقطري ، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد اليمني الحديث ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٣٧) . ويرى المقطري ان هذا الفرق الذي يصل الى ٤٠٪ سببه استخدام الانجليز للريال كأداة سياسية ، وهو يتابع الحبشي في هذا الراي (هامش نفس الصفحة) . ويتمثل ذلك في الضغط النقدي الذي يمارسه الانجليز على الشمال عبر توجيه اسعار الريال (ماريانريزا) ، بتشجيع عمليات المضاربة في اسواق الريال ، والتي تستفيد منها سلطات الاحتلال ومجموعة الصرافين .

وعدم وجود أى نظام مصرفي في مملكة الامام جعل عدن تقوم بتمويل التجارة الخارجية لصالح كبار التجار المستوردين ، والذين ينتمي معظمهم الى الجاليات الاجنبية ، والجزء البسيط لصالح بعض التجار اليمنيين المتمركزين هناك ، او في الشمال . أما الاغلبية من التجار اليمنيين العاملين في مجال التجارة الخارجية والمتمركزين في الشمال ، فلم يكونوا سوى وسطاء بين سوق الشمال وسوق عدن لصالح بنوك وتجار الاستيراد والتصدير هناك (المقطري ، ص ٣٨) .

يرى محمد انعم في كتابه المذكور الى ان الزيادة في النفقات الحكومية في الداخل والخارج ، ونفقات رحلات العائلة المالكة والمقربين منها سببت نزفا متواصلا لاحتياطي البلاد من الذهب والفضة ، والخزانة العامة ، حتى انها اضطرت في عام ١٩٥٨ الى

شراء الريال ماريا تريزا بالذهب من أسواق الحبشة لمواجهة هذه النفقات ودفع مرتبات الموظفين .

التبعية الجديدة :

وسوف نرى ان دور عدن تقوم به جدة فى هذه الايام ، رغم وجود البنك اليمنى للانشاء والتعمير الذى تأسس فى عام ١٩٦٣ ، ولجنة النقد التى بدأت فى اصدار العملة عام ١٩٦٤ . كانت عدن تقوم بتدوير تحويلات المهاجرين وتراقب تجارة الشمال ، ومنذ مطلع العقد السابع تقوم جدة بهذا الدور .

وقد بدأ دور جدة بالاتفاق السياسى عام ١٩٦٩ الذى عاد بموجبه بعض الملكيين الى الشمال ، وقيل انه فتح باب السلام للجمهورية العربية اليمنية . وهو فى الحقيقة بداية تفريغ الجمهورية من كل محتوى يناقض مصالح السعودية الاساسية . وقد دشن تحالف قوى اليمين وحكام السعودية .

تعود التجار منذ بداية سياسة الباب المفتوح فى المجال الاقتصادى على فوضى السوق المطلقة ، ولم يعرفها على هذه الصورة اى بلد آخر . فهذه السوق لم تتم من تراكم بدائى لرأس المال ، وازدهار التجارة الداخلية الذى يعقب تطور سوق وطنية فى رعاية الشعار المعروف دعه يعمل دعه يمر . فالسوق اليمنى ترجم هذا الشعار الى دعه يثرى دعه ينهب . وكان طبيعيا ان يرفض التجار منذ سنوات تحديد الاسعار من قبلهم على السلع . فذلك فى نظر ممثلى اتحاد الغرف التجارية بداية للاشتراكية !

ان هذا القطاع التجارى الذى تطور مع السياسة الاقتصادية الجديدة كان ولايزال السبب فى زيادة التبعية . فقد ادى الى تصفية لا الحرف والمهن فى القرية اليمنية ، بل وجه ضربة قاتلة للزراعة .

« فتصنيع الاستيراد » لا علاقة له بالحرف ولا بتراكم رأس المال فى الزراعة . وهذه الراسمالية الوسيطة لا تملك اية خبرة فى المجال الصناعى ، بحكم نشأتها . ولعل هذا مصدر لا مبالاتها الشديدة بمصير الوطن . وقد عودتها الدولة فى عهد الامامة واليوم ان تعفى من أعباء التطور ، وتلقى بها على رأس المواطن فى الداخل والمهجر . انها رأسمالية تستحق كل غضب فرانز فانون . و « تصنيع الاستيراد » يستفيد من الاعفاءات الجمركية الكريمة التى تمتد سنوات ، ومن تسهيلات البنوك القائمة على سياسة للاقراض والائتمان ، تقى الراسمالية الوسيطة من كل مشاكل المغامرة ، ولا يبقى الا ان تحتفظ بأموالها فى الخارج ، وهذا ما تفعله لتضمن الربح الوفير والسلامة .

لقد بدأت مؤشرات العجز الخطير فى ميزان المدفوعات منذ عام ١٩٧٩ . وفى ١٩٨٣ بدأت الحكومة تفكر وعلى استيحاء وتقوم بخطوات مضطربة واهدرت عامين من الزمن وهى توكل الاشراف على تقنين الاستيراد وتحديد الميزانية السلعية الى البنك المركزى ، ثم الى وزارة الاقتصاد ، واستقرت اخيرا على وزارة التموين . (البنك المركزى اليمنى ، التقرير السنوى ١٩٨٣ ، ص ٨٣) .

ومنذ عام ١٩٨٥ تفاقم العجز فى الميزان التجارى ، فهو حصيلة عقد ونصف من سياسة الباب المفتوح . وفشلت كل الجهود لتوزيع رخص الاستيراد بين التجار . ولم يجرؤ أحد على التفكير فى تحديد الارباح ، حتى فى السلع الاساسية التى ارتفعت اسعارها ارتفاعا جنونيا ، فى نفس الوقت الذى شهدت فيه السوق العالمية انخفاضا هائلا فى اسعار القمح والسكر والزيت .

ان ضجيج الترشيد ، ليس وراءه اى جهد حقيقى . فكبار المستوردين والتجار الوسطاء والبيوت التجارية الكبيرة ، لم تتأثر

أرباحها البتة . وكان الضحيــة صغــار تجــار التجزئة وبعض التجار المتوسطين . فقد كانوا كبش الفداء .

يزيد الانفاق على الاســتهلاك فى (ج ع ى) على الانتــاج الاجمالى فيها زيادة ملحوظــة والاستهلاك الفردى فى الطبقــات والفئات الغنية وراء هذا العجــز . وكثيرا ما تبرر هــذه النزعة الاستهلاكية المهلكة بالجوع الاستهلاكى ، الذى سببه الفقر الشديد فى عهد الامامة الطويل . ولكن هذا الجوع نفســه كان بالامكان أن يكون حافزا الترشيد ، لو توافرت نظرة اخرى الى أولويات الانتاج والاستهلاك فى بلد يجب أن يكون طموحه الأول ارساء قاعدة مادية وتكنولوجية وعلمية تحول دون اعادة انتاج التخلف والتبعية .

ان المستهلك الأول انما هى اطراف التحالف الحاكم ، ولا تزال الدولة المستهلك الاعظم . وهذا هو الملمح الوحيد على ادراكهـا لمركزية الدولة .

لم توقف الحكومة بيع العملات الأجنبية للبنوك التجــارية الا اعتبارا من ديسمبر ١٩٨٢ (البنك المركزى . التقرير السنوى ١٩٨٣، ص ١٠١) . وهذا هو العام الذى بلغت فيه نســبة الصادرات الى الواردات حدها الادنى . وهو ما يتضح من الجدولين التاليين . ويقسم الباحث المقطرى تاريخ هذه النسبة الى فترتين :

الفترة الأولى :

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات (نهاية يونيو من كل عام)
١٩٦٤	٢١٪
١٩٦٥	٦ر٢٤٪
١٩٦٦	١٣٪
١٩٦٧	—
١٩٦٨	—
١٩٦٩	٤ر١١٪
١٩٧٠	٦ر١١٪
١٩٧١	٧ر٧ ٪

المصدر : البنك المركزى اليمنى ـ النشرة الاقتصادية ١٩٧٠ ، ص ص ٣٨ ـ ٣٩ . والنشرة الاحصائية المالية اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ٢٣

الفترة الثانية :

السنة	نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال ١٩٧٢/١٩٨٢
٧٢/٧١	١٢٪
٧٣/٧٢	٦٪
٧٤/٧٣	٤ر٧ ٪
٧٥/٧٤	٤ر٥ ٪
٧٦/٧٥	٩ر٢ ٪
٧٧/٧٦	٧ر١ ٪
٧٨/٧٧	٨ر٠ ٪
٧٩/٧٨	٦ر٠ ٪
٨٠/٧٩	٢ر١ ٪
١٩٨١	٦ر٠ ٪
١٩٨٢	٥ر٠ ٪

المصدر : مشتق من جدول الصادرات رقم ١٥ وجدول الواردات رقم ١٦ (المقطرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦) .

ليس غريبا ان يتزامن الهبوط فى نسبة تغطية الصادرات للورادات مع بداية سياسة الباب المفتوح والتحالف — التبعية مع حكام السعودية . ومن الواضح ان تدفق سيل الهجرة الذى ارتفع معدل تدفقه فى ايام حكم الحمدى رافق فترة الهبوط الاشد لهذه النسبة . وما هو جدير بالتأمل فى هذين الجدولين أن مرحلة الدفاع عن النظام الجمهورى لم يرافقها الا هبوط اقل بالمقارنة بسنوات السلام السعودى . وهذه السنوات نفسها هى التى عرفت بداية تبديد تحويلات المهاجرين ، وتضخم جهاز الدولة ، وفى مقدمته : الأمن والجيش . فاذا كانت الدولة هى المستهلك الاعظم فان الجيش والأمن يستحوذان على النصيب الأكبر .

بلغ نصيبهما من المصروفات الجارية فى عام ١٩٨٣ (٣٣٦٢ مليونا) والاجمالى الكلى للمصروفات الجارية فى نفس العام (١ر٥٩٢٤) . وهذا يفوق المصروفات على التعليم والصحة والخدمات العامة والانشطة الاجتماعية والماء والكهرباء .

هذه الارقام المعلنة ، وما خفى كان اعظم . فالجزء الاكبر من الانفاق على هاتين المؤسستين له اسباب سياسية . فتضخم جهازى القمع فى بلد متخلف يلازم غياب ابسط صور الحرية ومؤسساتها الديمقراطية ، وحيث يعتمد الولاء على سيف المعز وذهبه . فكيف يكون السبيل الى الترشيد فى مثل هذه الاوضاع ؟ ما ينفق على الدفاع لا يصاحبه ارتقاء فى مستوى القوات المسلحة فى التدريب والتعليم واستخدام التكنولوجيا المعاصرة واشاعة العلم فى الجيش . فهذا الانفاق محكوم بطبيعة تكوين الجيش كمؤسسة مرتبطة بمؤسسة اجتماعية أخرى وهى القبيلة . فكسب ولاء القوات المسلحة سر هذا الانفاق . والمستوى القتالى للجيش ، وكذلك الاخلاقى قد كشفته حرب ١٩٧٢ و ١٩٧٩ مع الجنوب، فقد تبين أن الآلاف من المسجلين فى كشوف المرتبات لا وجود لهم الا فيها . وهذه

الحروب المحزنة يقف وراء نشوبها الجيش والقبيلة وحلفاءهما فى السعودية .

والجيش القبلى الذى ضم الى الجيش قبل خمس سنوات عبء جديد على ميزانية الدفاع . وانضمام الجيش القبلى الى الجيش ليس عامل تحديث بالطبع ، بل برهانا على اندماج الجيش والقبيلة . ويجرى هذا الدمج لصالح الكيان القبلى ما دامت الشروط القائمة للتحالف السياسى قائمة ، ، وهى تنأى بالجيش عن ان يكون جيشا لكل اليمنيين ، فمن المعروف انه مكون بصورة كاملة من ابناء المناطق الشمالية فى (ج ع ى) . وهذا حال قوات الأمن المركزى الذى يعيش ضباطه حياة ترف ترقى الى مستوى الصفوة فى القوات المسلحة المتمثل فى السكن الفاخر والسيارات والخادمات الآسيوية .

يخضع الجيش والمجتمع والحكومة لتأثير القطاع التقليدى من المجتمع بعاداته الموروثة . وكلها تولد « النزوع للاستهلاك الاستعراضى » الذى يهدر نفقات باهظة غير منتجة على الكماليات وهذا النزوع يكمن فى صلب النظام الاستبدادى ، القائم فى المجتمع التقليدى حيث ارتقاء السلم الاجتماعى ما زال مرهونا بدرجة الترف والأبهة والامتيازات التى يمارسها . ويبرز هذا النزوع فى « الاحتفال ببعض المناسبات الاجتماعية ، كالزواج ، والمآتم ، والولائم الاجتماعية . ان هذه الممارسات ليست منسجمة مع النزوع الاستهلاكى الاستعراضى ، وحسب ، بل تفوقه بكثير ، وتنبع من العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية المتأصلة فى المجتمع التقليدى » (البروفسور توماس سنتش ، الاقتصاد السياسى للتخلف ج ٢ ، ص ٢٣٧) . وهذه العادات لا تستطيع التكييف لا مع الانفاق الرشيد ، ولا تحقق معدلا متوسطا للادخار كما انها تنشر هذه العادات بين اصحاب الدخول المتواضعة باشاعتها تصورا محددا لمستوى اللائق للانفاق على هذه العادات ، وليس اوضحها ارتفاع

المهرى والاستهلاك الجنونى للقات . ان هذه الاعراض توهمهم بالصعود فى السلم الاجتماعى .

وتضيف هذه الممارسات الى العادات المحلية فى اليمن تقليد نمط خارجى يعرف العرب جميعا صورته الفاجرة فى مجتمعات النفط . كما أن هذا السلوك الاجتماعى يجمع كما يقول سنقتش بين الرموز القديمة للثروة والرموز الجديدة التى اصبحت موضة شائعة ، مثل اكتناز الذهب ، وبناء القصور الفخمة ، والخدم الاجانب والسيارات الفارهة . ويقدر المال المكتنز فى البلدان العربية بما يوازى ١٠٪ من الدخل القومى ، قبل ١٩٧٣ . وقد تضاعف مرات بعد ارتفاع اسعار النفط اثناء وبعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، التى استهلت صعودا جديدا لحقبة النفط فى الوطن العربى .

ومن اعجب اساليب الانفاق الاستعراضى فى اليمن السعيد ان ثمن الجنبية يصل الى اكثر من ربع مليون من الريالات ، بأسعار منتصف العقد الثامن . ان ثمن النصل وهو من الصلب ، والمقبض من قرن الخرتيت لا يتناسب مع هذا السعر المرتفع . العمل المبذول فى الاثنين والربح مهما تضاعفا لا يمكن ان يصل الى هذا الرقم . هذا فضلا عن كونها من أكثر السلع شيوعا . ان الجنبية رمز الصعود الاجتماعى ، ومرتبطة مباشرة بالانموذج المثالى القبيلى الجديد . ان التوحد بهذا الرمز يفسر انتشارها فى اوساط لم تكن تعرفها قبل ١٩٦٢ وبعده ، فى المناطق الجنوبية ، وبين المتعلمين والشرائح الاجتماعية الجديدة فى المدينة .

ان الثرى الجديد سواء كان شيخا أو ضابطا أو تاجرا يستمد مقومات الهيبة ورموزها من شقاء الوسط المحيط به . فمن يصدق ان حفلات زواج سراة البلاد واعيانها تقام فى أكبر فنادق نيويورك ، واذا تواضعوا واقاموها فى الوطن فالزهور واثواب الزفاف تستورد من اوروبا . كل هذا فى بلد عاصمته بدون مجارى ، وتنهش

التراكوما عيون اطفاله ، ويحصد السل والملاريا الآلاف من ابنائه .

ان مصدر الدخل الذى يؤمن هذا المستوى من الانفاق المضاربة فى اسعار الارض ، والاعتماد على الجاه الذى يجلب المال من خزينة الدولة . وهذا سبب الارتفاع الجنونى لاسعار الارض ، فهى جذر الرأسمالية . ودخول البلاد حقبة النفط سوف يضاعف هذا الارتفاع .

ان ظاهرة الاستهلاك الاستعراضى قد ادت الى الاستهلاك النهائى الكلى ، اى استهلاك كل الفائض . والنتيجة ان الادخار الوطنى لا وجود له (*) .

الهجرة والتجارة :

يصور البعض الهجرة وكأنها طبيعة ثابتة فى اليمنيين . ولكن كثافة الهجرة فى منتصف العقد السابع كان وراءها قرار سياسى ، يتناسب مع الجمهورية الجديدة . فبعد عودة الملكيين وانتصار اليمين فى الصف الجمهورى اصبحت بديلا عن الانتاج والاعتماد على النفس . وغدت ضرورية لاستمرار الوضع القائم . فالهوة بين الموارد والسكان تحل بالهجرة ، وتصبح هذه اساس الاقتصاد . ويظن الذين خططوا لها انهم يفرضون تحديا لا يمكن الاستجابة له . والاستجابة الناجحة انما تكون بخلق ظروف غير طاردة للسكان ، وتوطين الانتاج فى تربة اليمن . والبداية مرتبطة بتحقيق ادخار وطنى . وهذا ممكن فى ظل تحالف سياسى آخر ، لا يجعل الهجرة واستمرارها شرط وجوده ويتحرر بذلك من قيود ملوك النفط فى الجزيرة .

(*) يرى الاخ عفيفى عبد الله ابراهيم ان (ج ع ى) تحتل المكان الأول بين الدول التى تواجه صعوبة شديدة فى تسديد الديون الخارجية (مجلة الحكمة ، عدن ، يناير ١٩٨٨) .

أصبحت التجارة المجال المفضل للنشاط الاقتصادى ، وفيها يتم تدوير تحويلات المهاجرين لمصلحة كبار التجار الوسطاء بين السوق المحلى والسوق الرأسمالى العالمى . انها نفس شروط افقار الفلاح التى تلت الحرب العالمية الثانية . يقول بيتمان بينما يوجد قليل من الحرفيين فى تعز ، يوجد فى نفس الوقت بضائع اجنبية كثيرة ، لا فى دكاكين المدن الكبيرة ، بل وفى دكاكين القرى الصغيرة .

ان الصورة اليوم أقسى . فالقرية والمدينة تستوردان البن من الخارج ، الى جانب الدجاج المثلج من فرنسا والبرازيل ، والليمون والعسل من امريكا واسبانيا . والفرق بين العقد الخامس والسابع ان الحرف الآن قد تم تحطيمها ، واختفى اقتصاد الكفاف من حياة القرية . فقد الحقت بالمدينة ، ولا تنتج الحبوب ، بل تستوردها . ان تدهور الزراعة امر تعترف به تقارير البنك اليمنى المركزى فالواردات من المواد الغذائية — احتلت المرتبة الاولى بين واردات القطاع الخاص حتى بلغت نسبتها ٢ر٢٢٪ من اجمالى الواردات (البنك المركزى ، التقرير السنوى ١٩٨٣ ، ص ٥١) . يكتفى واضعوا الخطة الخمسية الثانية بالقول بأن الريف لم يعد لديه فائض من الحبوب للمدينة (رئاسة الوزراء ، الجهاز المركزى للتخطيط الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ — ١٩٨٦ ، ص ٨) .

ان الارباح الطائلة فى مجال التجارة ادت الى تحطيم الزراعة والحرف ، ورهنت القوى العاملة ومستقبل البلاد الاقتصادى فى سوق العمالة الخارجى ، وفى دول النفط بالدرجة الاولى ، وتم تهميش المجتمع اليمنى بأسره بعد تهميش اغلبية القوى العاملة بطردها الى المهجر . يكون المهاجرون نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٤٠٪ من قوة العمل الكلية فى الجمهورية العربية اليمنية وفقا لتقديرات دارسين اجانب وعرب ومحليين ، وهم من الفئات العمرية المنتجة ، وتتراوح اعمارهم بين ١٩ و ٤٥ عاما .

يناسب هذا المناخ الاقتصادى سياسة التبعية فى مختلف المجالات . ويضمن استقرارا وركودا فى الحياة السياسية . فالمجتمع الذى يفرغ دوريا من قوى التغيير فيه يصبح غير قادر على الحركة ، وبعيدا عن الدناميكية التى تميز المجتمعات المتطورة ، التى يحتدم فيها صراع صحى . وهذا اخطر دور تقوم به الثروة النفطية اذ تكبح جماح الحركة الاجتماعية السياسية فى كل البلدان العربية التى تصدر العمالة .

« الدولة الرخوة » افضل وصف لمجتمعات تصدير قوة العمل ، ذات البنية الاقتصادية التابعة . هذا مصطلح سكه ميردال ، وطبقه بصورة متفاوتة على بلدان العالم المتخلف والتابع . وتقل صفات « الدولة الرخوة » كلما اقتربت من النظام البرلمانى وعالجت مشاكلها بكفاءة اكبر . فالهند ابعد كثيرا من هذه الدولة ، بينما نجد صفاتها فى اندونسيا الخاضعة لديكتاتورية عسكرية ، وفى هذه الدولة تدخل « الرشوة عنصرا من اللاعقلانية فى كل تخطيط وفى كل تنفيذ خطة » ، وتصبح الطريق الواسع نحو قمة الهرم الاجتماعى . يدين ميردال اصحاب المشروعات الغربيين بتأسيس سنة تقديم الرشوة الى السياسيين والموظفين للحصول على الاسواق وانجاز الاعمال . وهو عمل تحظره قوانين بلادهم ، ويتحايلون منها فى البلدان الاجنبية (غونار ميردال ، نقد النمو ، ترجمة عيسى عصفور ، دمشق ١٨٩٠ ، ص ص ١٥٣ — ١٥٤)

واخطر عواقب التفاوت فى الدخول انه يغذى « النمو غير المتكافىء » على المستوى الداخلى ويصاحبه ضعف حركة الاندماج الوطنى فى المجتمع ، وتقوية الميول الاقليمية . فالتحيز الحضرى هو فى حقيقية تحيز للفئات الحاكمة ، وتكديس المشروعات والخدمات فى اقاليم بعينها يجعل الحديث عن الوحدة الوطنية تأكيدا لواقع التمايز ، فيتوحد الوطن لا بكل ابنائه ومناطقه ، بل بالشرائح الحاكمة والمناطق المحظوظة منه .

ان اعتماد المواطنين على هيئات التعاون الاهلى لتلبية حاجتهم الى الماء والكهرباء وتعبيد الطرقات الريفية ومبانى المدرس تقليد حديث يعتمد على موروث له جذور فى تاريخ القرية اليمنية . وقد انجزت هذه الهيئات الكثير ، وتنتج مشاكلها من سيطرة القوى التقليدية فى الريف والضباط . الذين يفرضون انفسهم على مجالسها . ولكن ماهو اخطر من هذا ، ان نشاطها هو الوجه الاخر لغياب الدولة ، وعدم قدرتها على الوصول الى كل رعاياها . وكأن القهر الاجتماعى والسياسى واجبها الوحيد .

هذه الاوضاع لا تساعد على الاندماج الوطنى ، بل على نوع من الشتات السياسى اكثر خطورة على مستقبل البلاد من الاثر السلبى للتشتت السكانى فى المكان . هذا التشتت الذى يرجع الى اسباب طبيعية ، الا انه فى اساسه ناتج عن اسلوب الحياة القبلية ولا سيما فى المناطق الشمالية . وكلما جعلت السلطة المحافظة على الكيان القبلى مرشدا لنهجها السياسى ضاعفت من المشاكل القائمة امام الاندماج الوطنى ، التى اوجدها التوزيع غير العادل للتنمية الاقليمية . وكل هذه السياسات تستند الى العصبية القبلية . وهى عصبية تتوحد بالدولة ، لانها تحتكر المراكز الاساسية فيها ، ومنها تسهر على مصالحها .

وآلية التخلف الداخلية هذه ينتج عنها الافتقار الى التكامل الاجتماعى . يقوم ازدواج البنية الاقتصادية اليوم على تصدير العمالة الى الخارج وتدمير قوى الانتاج الذاتية ، وعند استثمار حقول النفط والغاز سوف ترسم صورة واضحة للازدواج والتعايش بين قطاعين غير متكاملين من الانتاج . احدهما فى مجال تصدير النفط والغاز . والاخر الاقتصاد الزراعى الكسيح ، الذى سوف يستمر فى استيراد الغذاء والسلع والخدمات مستهلكا كل الادخار الوطنى .

دور التجارة المركزى فى الاقتصاد وعدم ارتباطها بالصناعة يحول دون اى نمو صناعى حقيقى . فنمط تصنيع الاستيراد لا يقوم الا ببناء صناعات خفيفة برأسمال كثيف لايوطن اية صناعة . فهى تقوم على الاستيراد مثلها فى ذلك مثل الاستهلاك ، ولا تشغل الا جزءا صغيرا من القوة العاملة ، التى تعانى منذ سنوات من بطالة مزمنة بسبب تصدير العمالة اليمنية واستيراد العمالة الاجنبية . والقوة العاملة فى هذه الصناعات وفى المجال غير الانتاجى لها تأثير سلبى على مجمل تقسيم العمل الاجتماعى داخل المجتمع ، لان نموها الحقيقى الذى من شأنه احداث تقسيم متطور للعمل الاجتماعى لابد أن يجرى داخل اقتصاد انتاجى يقوم على الخامات المحلية وعلى ثورة فى الانتاج الزراعى تهدف الى تحقيق الامن الغذائى .

تتخذ كل المشروعات التى لا تصلح الاستيراد الى الاستثمار الكثيف للراسمال وذلك فى صورة استيراد تكنولوجيا متطورة فى مجال المواصلات والطب . وتتكدس بعد انفاق الملايين عليها وعلى شراء قطع الغيار التى تشكل نزفا مستمرا للاموال مضاعفة ذلك من نتائج الاستهلاك الباذخ . وهذا النوع من الاستيراد شكل من اشكاله .

والتجارة الراهنة فى البلاد مقطوعة الصلة بالانتاج المحلى ، بل هى نقيضه وتتوطد فى السوق بالاعتماد على قدرتها التدميرية بالنسبة له .

ومنطق التجارة وحده هو الذى يلغى دور الطرائق الوسيطة فى المواصلات وفى العمل فى الريف ، كاستخدام العربة التى يجرها حصان أو حمار ، والتى قامت بدورها فى تطوير التجارة قصيرة المدى ، اوروبا . فهى تتوافق بتكاليف ضئيلة فى ارياف الاقتصاد المتخلف

(سنتنكن جـ٢ ، ص ٢٦١) . ومنذ سنوات يشاهد الناس الحمير الضالة فى شوارع تعز والحديدة وصنعاء ، وتموت من الجوع ، أو تحت عجلات السيارات . ان تسريحها من قبل مالكيها سببه غلاء العلف ، وارتفاع اجرة العامل الزراعى نتيجة للهجرة . وتعتمد الدولة فى توفير العلف منذ ثلاث سنوات على قرض أمريكى .

ولا تقل غربة الفلاحين اليمنيين فى المدينة عن غربة هذه الحمير الضالة . فهم يتكدسون فى مخازن بالعشرات فى أطراف المدن أو فى أحيائها الفقيرة ، المشوهة . فرضت عليهم هجرة داخلية ، وعندما يصلون اليها فهى اما لا تبالى بهم أو تصدرهم الى دول النفط .

التبعية النقدية :

وهذه من عواقب التبعية الاقتصادية ، وشرط ازدهار التجارة . اشرنا الى أن جدة احتلت مكان عدن قبل عام ١٩٦٢ ، وان كانت عدن قد استمرت فى القيام بدورها حتى عام ١٩٦٧ .

تؤكد الارقام التقديرية التى أوردتها لجنة المسح فى جـدة ، وكذلك الطلبات الرسمية المقدمة من بعض وكلاء الصرافين الى البنك المركزى اليمنى ، بقصد الحصول على الريال اليمنى وارساله الى سوق جدة ، ان متوسط ما يتدفق يوميا من الريال اليمنى الى سوق جدة يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون ريال (المقطرى ، ص ١٧٤) .
ومن جدة تبدأ تحويلات المهاجرين اليمنيين رحلتها الى السوق الداخلى والى البنوك الدولية . والجهاز المصرفى الرسمى لا يقدم خدماته المصرفيه الا الى ٨٠ ٪ من السكان (نفس المصـدر) . فالبنك اليمنى المركزى ، والبنك اليمنى للانشاء والتعمير لا يستطيعان الوصول الى القرى النائية . ولا تعود قوة الصرافين ووكلاء المغتربين فى السوق النقدية الى مرونة مكاتبهم وسرعة حركتها فحسب ، بل وفى كونهم يلبـون حـاجة الاختيـار السيـاسى الواعى لسياسة الباب المفتوح فى المجـال الاقتصـادى ، القائم على تصدير قوة عمل

المجتمع اليمنى . وهذه السياسة نفسها هى التى تشجع التجارة البرية ، وهذه الصفة المهذبة للتهريب فى المناطق الشمالية المتاخمة للسعودية . فهذه التجارة يحميها كبار الشيوخ ، اللذين وجدوا فيها رزقا جديدا . وهم لا يبالون بالخسـارة التى تعانى منها ايرادات الدولة ، ولا بالكساد الذى خيم على الحديدة المدينة والميناء .

ان هذه التجارة غير الشرعية من أقوى الادلة على تناقض القبيلة مع كل دور مركزى للدولة ، فى نفس الوقت الذى يثرى فيه زعماء القبائل لصلاتهم بالدولة .

والمقطرى محق فى قوله ان هناك اكثر من دورة للنقد الاجنبى ، لا يكون البنك المركزى طرفا فيها ، كما لا تكون البنوك التجارية طرفا فيها . وكما ان هناك تجارة غير رسمية ، فمن الطبيعى ان تكون هناك دورة مالية غير رسمية .

التجارة غير الرسمية هى صورة من صور السيطرة على السوق المحلى فى (ج ع ى) من قبل الاقتصاد السعودى الذى ينتفع من الاستيراد لسوق واسع يتكون من السعودية واليمن الشمالى ، ويرسخ بذلك عادات استهلاك جديدة . وقد ساعدته هذه السيطرة فى الاونة الاخيرة على التخلص من جزء من السلع المكدسة التى تراكمت على اثر انخفاض عائدات السعودية من النفط فى السنوات الاخيرة . يتحدد سعر الريال اليمنى فى سوق جدة بالنسبة للريال السعودى بأقل من سعره فى الداخل لاقبال المهاجرين على شراء الريال السعودى ولتمويل تجارة المهربين التى تشمل قائمة كبيرة من السلع من الادوات الكهربائية والسيارات والنفط والكماليات ، ويتولى المهربون توصيلها الى المدن الرئيسية . كما ان لها أسواق معروفة فى انحاء البلاد .

وبهذه الوسيلة يكون الريال السعودى وسيطا بين الريال اليمنى والعملات الاجنبية وفى مقدمتها الدولار الامريكى . وتدفق هذه السلع فى السنوات الاخيرة من أسباب انخفاض تحويلات المهاجرين ، وتدهور سعر الريال اليمنى . ولاشك ان انكماش سوق العمالة فى دول النفط بعد استكمال مشروعات البنية السفلية فيها ، وكذلك منافسة العمالة الاجنبية للعمال اليمنيين وزيادة عدد المنشآت التى تنفذها الشركات الاجنبية وفقا لعقود تسليم المفتاح ، من اسباب انخفاض تحويلات المهاجرين .

ان رفض حكام السعودية السماح بفتح فروع للبنك المركزى اليمنى فى السعودية ضمان للتهريب ولدور الصرافين . ومن المعروف ان صرافا مثل شواق يقرض البنك اليمنى المركزى العملات الصعبة . وقد احتل مكتبه المركزى فى صنعاء المبنى الذى كان بنك « سيتى بنك الامريكى » يحتله قبل ذلك . وبعد ان صفى اعماله مكتفيا بالعمل بودائع محلية فى الفترة الذهبية لتحويلات المهاجرين .

اصبحت المضاربة بالريال اليمنى فى اسواق جدة فى حد ذاتها سببا من اسباب تدهور سعر صرفه فى الاسواق المحلية فى اليمن فتضاعف انخفاض سعره خلال عام واحد .

وهذه التبعية لا يمكن معالجتها بالقوانين ولا بمحاربة التهريب ، على فرض تنفيذ القوانين والنجاح فى محاربة التهريب . فالسبب الاول لها انما هو فى تصدير العمالة الى سوق السعودية .

وسوف يضاف الى هذه التبعية النقدية عامل جديد ، عندما يبدأ البنك الاسلامى اعماله فى البلاد ، بعد ان وافق مجلس الوزراء على افتتاحه فى جلسة استثنائية . وكان انشاؤه قد ادرج ضمن

الخطة الخمسية الثانية باعتباره وسيلة « لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج » (الخطة الخمسية الثالثة ،ص ٦١) .

ان هذا الاستثمار المنتج ليس الا صورة من شركات الاستثمار مصر ، ومن نشاط البنك الاسلامى فى عهد النميرى المظلم فى السودان . ففى كلا البلدين الشقيقين كان النشاط الاسلامى فى هذا المجال سببا رئيسيا فى انهيار الجنيهين المصرى والسودانى . وأما فى السودان فان أموال البنك الاسلامى كانت الوسيلة الفعالة للسيطرة على الحكم . ان البنك الاسلامى انما هو الوجه الاقتصادى لخطط الاستيلاء على الحكم التى تعدها الجماعات الارهابية المتطرفة ، والتى يشكل جهازها الاقتصادى فى مصر والسودان جزءا من القوة المالية للسعودية والخليج العربى . وهى فى مصر من مكونات الرأسمالية الطفيلية التى نشأت وترعرعت مع انفتاح السادات واتفاقية كامب ديفيد ، والتى تقف اليوم حتى ضد الاصلاحات الجزئية المتواضعة التى تحاول الحكومة المصرية القيام بها لايقاف تدهور الجنيه المصرى . وتنقل أموالها الى البنوك الاسلامية فى الباهاما وواشنطن .

والخبرة الدولية للبنوك الاسلامية انما هى خبرة أمريكية فى واقع الامر .

ان ما ينقص النشاط السياسى والدعائى والتنظيمى المحموم الذى تقوم به المنظمات السياسية التى تستثمر الدين فى (ج ع ى) على اختلاف مشاربها ومصادر تمويلها من ايران والسعودية ، انما هو افتتاح البنك الاسلامى . وعندئذ ستكون أقرب من قلب قوسين او أدنى من السلطة .

لقد وقع واضعوا الخطة الخمسية فى شرك تقديم مرونة بمصر وذاقت مرارته السودان ، عندما تحدثوا عن الاستثمار المنتج .

فالبنوك الاسلامية وشركات الاستثمار التى تغطى بهذه التسمية صفتها الفعلية كمصارف وبنوك ، ولا تنشط الا فى المجال النقدى وفى المضاربات وفى تصنيع الاستيراد ، الذى تقيمه مع شركات أمريكيـة اوروبية مشهورة . فمجالها اذا على هامش الانتاج ومناقض له فى مصر والسودان ، ولا علاقة لها بالاستثمار المنتج من قريب أو بعيد . فهذه الدعوات والبنوك ملمح أساسى فى حقبة النفط . وسوف يبـدأ البنك الاسلامى اليمنى اعماله بعد دخول اليمن الشمالى مرحلة تصـدير النفط .

وتكتمل بذلك حلقات التبعيـة المزدوجة للجمهورية العربيـة اليمنية التى تكبل سيادتها وتطورها وتخنق كل آمال الشعب فى النظام الجمهورى . فهى تابعة للسعودية ، وللراسمال العـالمى من خـلال السعودية ومباشرة فى نفس الوقت .

التعليم والمراة والتبعية :

التعليم الحديث الأولى والعالى حديث النشأة فى (ج ع ى) . وقد باغت التطور السياسى التعليم الجامعى منذ البداية . وكان من طالع نحسه انه تزامن مع صعود حقبـة النفط ، وترعرع فى ظلهـا تأسيسا ورعاية ، وتأثر بقيمها ومفهوماتها من خلال الانموذج والتقليد والتمويل . فقد بادرت الكويت بالانفاق عليه ، ونقل الانموذج المصرى فى التعليم الجامعى . فجاء الى حد كبير دون تاريخ محلى ، بل بـدا شيطانيا فى نظر غلاة المحافظين . ولكنهم مع مرور الزمن ادركوا أن ترويضه واحتواءه وتوجيهه امر ممكن . واصبح حلقة من حلقات التبعية وطورا اساسيا من اطوار اعادة انتاج المجتمع . فهو ماحق بسياسـة الباب المفتوح ويلبى حاجاته . وفيه يظهر بصورة صارخة قصـور ما يدعى بالتخطيط . فلا علاقة للتعليم بالخطط ، وهو فى واقعه اثقل القيود على التنمية فى (ج ع ى) .

تبديد القوى البشرية وهدر الطاقة الانتاجية من اخطر ملامح نظام التعليم . وهو بذلك انما يلخص ببلاغة تصور المجتمع وطبقاته السائدة للعمل والعام ومكانهما فى سـلم القيم الاجتماعية ، وهى لم تعرف العمل ولا العلم ، واذ تزدرى الاول باعتباره نصيب الفئـات الدنيا تنظر الى الثانى كزينة تضاف الى المركز الاجتمـاعى ، الذى يعتمد على المتد وعلى مال ثروة النفط الوافرة . وهـذا الاهـدار تتطلبه السياسة الاقتصادية وضروريات السياسة . كما ان جـزءا كبيرا من القوى المحافظة لا يزال ينظر الى التعليم الحديث نظـرة معادية ، ويرى فيه خطرا على المؤسسات ، التى لا تزال قائمـة فى واقع المجتمع السياسى والثقافى .

وقد نجحت هذه القوى فى جعل التعليم يلبى حاجات تطـور مرسوم ، ولا يستجيب لمتطلبات التقدم الضرورية فى عصرنا . والعلم كقوة انتاجية واهم ميدان يحسم فيه مستقبل الشعوب فى صراعهـا ضد الهيمنة الاستعمارية غائب عن عقول الذين يخططون للتعليم . والتطور الذى ينشدونه انما هو ضرب من تنظيم الهيمنة السياسيـة والاجتماعية بتطبيق سياسة القهر الايديولوجى فى مجـال التربيـة والتعليم . بدأت سيطرة القوى الرجعية على التعليم العام منذ عام ١٩٦٣ . وغدت وزارة التربيـة والتعليم من المراكز التى لا يسـمح التحالف السياسى القائم فى البلاد بوقوعها فى يد من ينتمى الى القرن العشرين . وظل الحليف السعودى يبارك هذه السياسة . واضاف اليها الجامعة بعد ذلك . فالتعليم العام والعالى اخطر مواقع القوى الرجعية ومنه تؤثر فى المستقبل القريب والبعيد وتشكل ملامح النظام الجمهورى . زاد الانفاق نسبيا على التعليم العام فى الخطة الثانيـة فبلغ (١٥٤٥ر٥) مليونا فى سنوات الخطة ، ولكن العائد الاجتماعى للتعليم محكوم بالقيود والعوائق وهى ماثلة فى الاهداف والوسائل .

والهدر كبير فى التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والجامعى .
واهو ما اشارت اليه دراسة عن التسرب منشورة لاحد العاملين فى التربية والتعليم . فالذين يتركون الدراسة قبل اتمامها يتزايد عددهم .

وهناك هدر آخر للمال والزمان يمثله طغيان المقررات الدينية من التوحيد الى الفقه والمحفوظات والقرآن والحديث والتهذيب والتجويد . وهى بكثرتها وبالساعات الكثيرة المقررة لها والدرجات المرصودة لها تزاحم المقررات والساعات المقررة للعربية والرياضيات والعلوم الطبيعية والاجتماعية .

يشكو التلاميذ من كثرة السقوط فى هذه المقررات ، التى يزيد محتواها صعوبة طريقة تدريسها وبعضها فوق المستوى العقلى للصغار كمقررات التوحيد والتجويد (**) .

انجز فى السنوات الاخيرة تراجع كامل عن التعليم المختلط للبنات والبنين وفرض زى اسلامى على البنات . وقد استكملت بهذا الانجاز عوامل فصل الصغار عن العلم والحياة السوية . فمن التعليم العام الاولى تبدأ النظام بتوجيه الطفل وجهة تتنافى مع العلم والعصر . فقلة الساعات المقررة للعلوم والرياضيات والعربية

(**) يقصد بالعلماء علماء الدين فقط . والقرار الجمهورى الذى تأسست بموجبه « جمعية العلماء » اكد هذه الصفة وقصرها عليهم . والحكم بذلك يطبق سياسة الهيمنة على كل مؤسسات المجتمع المدنى . وهذه الجمعية من اهم وسائله الايديولوجية فى ممارسة الصراع الايدلوجى ضد خصومه ، كما تعينه ايضا على سحب سلاح الدين من يد بعض ممثلى الاتجاه المتطرف فى تيار الاسلام السياسى .

لا تسمح باعداده للتعليم العالى وتطوير استعداده العقلى فى القنوات اللازمة لتحصيل معارف ومهارات عصرية متطورة .

ان نصيب التعليم الدينى لا يقتصر على هذا القسم من التعليم . فهو يحتكر بصورة كاملة المقررات فى مدارس المعاهد العلمية (الدينية) ، التى تضم فى معاهدها الابتدائية والاعدادية والثانوية سبعين الفا من الطلاب . وهى لا تخضع لاشراف وزارة التربية والتعليم ، كما انها تقوم بالاعداد العسكرى الجزء من الطلاب . وهى الوجه العلنى للنشاط السياسى للجماعات الدينية المختلفة ، التى للتيار الوهابى مكانا خاصا فيها بحكم ارتباطه بالنظام السعودى .

ولا تكتفى هذه الهيئة بالمال الوافد ، بل تكسب شرعيتها برصد الاموال لها فى الخطة الخمسية الثانية ، حيث بلغ نصيبها فى سنواتها الخمس ٣٠٠ مليونا (الخطة الخمسية الثانية ص ٢٨٢) بينما رصد لجامعة صنعاء ١ر٧٣٦ مليونا فى سنوات الخطة الخمس ، وتضع بين اهداف الخطة (الاجراءات التفصيلية لتنفيذ انشاء دار العلوم الاسلامية) (ص ٦٢) .

ان الاهداف البعيدة لهذه الخطط محاصرة التعليم الحديث ، ورفد مؤسسة القضاء والادارة المحلية بموظفين يحملون قيم مجتمع الامامة والطائفة . فليس مصادفة ان يقاوم نائب رئيس الجمهورية اى تحديث لجهاز القضاء ، وان تغلق المحاكم التجارية ابوابها بعد عمر قصير .

ان خريجى المعاهد العلمية (الدينية) يزيدون جيش المتعطلين بشهادات . فهم لا يناسبون اى قطاع حديث ، ولكنهم صالحون للتجنيد فى فرق الدعاة المتفرغة للعمل السياسى . ويختار منهم

المبعوثون الى كليات الدعوة فى السعودية . بينما تفتقر البلاد الى المدرسين المحليين فى كل مراحل التعليم . فعدد المدرسين اليمنيين فى عام ١٩٨٣ فى التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى بلغ ٢٢٥٤ معلما واجمالى عددهم ١٦٩٥٧ الفا ، وكلهم من الاقطار العربية الشقيقة . وهذا العجز الفاجع والعبء الاضافى على ميزانية مراهقة سوف يستمر طويلا . فالجرا خطط التربية والتعليم تطمح الى الاعتماد على النفس فى المستوى الابتدائى خلال خمسة عشر عاما . ويقدر عدد المدرسين من الاقطار الشقيقة الذين سوف تحتاجهم البلاد عام ١٩٩٠ بستين الفا (**) .

ان مقارنة هذا الوضع بالسياسة التعليمية فى الجنوب مفيدة لمعرفة حقيقة السياسة التعليمية فى (ج ع ى) ، التى تقول الخطة الخمسية ان « الاستثمارات الثابتة فى خدمات التعليم تبلغ قيمتها ما نسبته ٢ر٤٤٪ من مجموع الاستثمارات المخصصة لقطاع الخدمات الحكومية » (الخطة الخمسية الثانية ، ص ٢٨٣) . وذلك يشمل التعليم العام وجامعة صنعاء والهيئة العامة للمعاهد الدينية . ان تدنى الكفاءة الانتاجية لهذه الاستثمارات لا يفسر الا بالفساد المالى والادارى ، والا ما تحقق الفشل الفاجع فى اعداد المدرس اليمنى ، وفى نوعية التعليم ، وعدم ملاءمته لحاجات تطور حقيقى . فالاخوة فى الجنوب استغنوا عن الاشقاء العرب فى كل مراحل التعليم

(**) يصل العجز التراكمى فى القطاع التعليمى اليوم الى نسبة مقدارها ٥ر٨٧٪ من احتياجاتنا التعليمية من فئة المعلمين وحدهم . تشير الاحصاءات الى ان (١٠ر٢١٪ فقط انهوا الصف السادس الابتدائى وان ٦٨ر١٠٪ فقط انهوا المرحلة الاعدادية وان ٦٨ر٦٪ انهوا المرحلة الثانوية (مجلة البحوث والدراسات التربوية الصادرة عن مركز البحوث والتطوير التربوى بصنعاء ، يناير ١٩٨٧ ، العدد الثانى ، السنة الاولى ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤) .

العام ، ولا يحتاجون الى الاخوة العرب والوافدين الاجانب الا فى التعليم العالى . كما انهم حققوا فائضا فى الكادر المتوسط وعددا كبيرا من خريجى الكليات العلمية ، الطب والهندسة (كلية التكنولوجيا) والزراعة . كما انه يوجد فى الجنوب المركز العلمى الوحيد لليمن فى العلوم الزراعية فى الجزيرة العربية (انطوان زحلان ، العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩) . وتبين احصاءات العرض والطلب فى الخطة الخمسية الثانية فى المرحلة العامة والمهنية النزوع القوى نحو اغفال اهم اركان التنمية وهى القوة العاملة ، فالعجز فى كل الفئات المهنية ، ماعدا حاملى الشهادات الابتدائية يشكلون ٣ر٨٤٪ من مجموع القوى العاملة . ولا يزال الاعتماد على الجامعات الاجنبية كبيرا ، فى اعداد اصحاب المؤهل الجامعى . فنصيب جامعة صنعاء ٥٤١ مقابل ٢٦٤٣ من الخارج . وتركيب الخريجين يدفع الى سوق العمل بيروقراطيين غير اكفاء ، يحتلون وظائف لا علاقة لها بتخصصهم . ويشجع المناخ الثقافى السائد الاقبال على التعليم الادبى والنظرى (الخطة الخمسية الثانية ، ص ١٠٠ ، الجدول ٣/١١) .

من الواضح ان الآلية التربوية تعرقل الحركة الاجتماعية والاقتصادية ، وهى تقوم بعملها دون عائق . فالنظام المدرسى والجامعى يصاغ فى اتجاه معاد للتنمية ، ويدفع الى السوق « بالعاطلين المتعلمين » الذين لا تتمخض تربيتهم السيئة الا عن رفضهم تلويث ايديهم بعمل يدوى ، فى مجتمع واكد ذى موروث تقليدى قوى الحضور . ان التعليم المهنى يكاد يكون غائبا فى (ج ع ى) ، فنسبة من اتموا تعليما ابتدائيا او اعداديا ونالوا حظا منه تبلغ ٧ر١٪ من قوة العمل ، وعددهم ٤٧١٢ شخصا (نفس المصدر والصفحة) .

ان التعليم العام والمهنى والجامعى بتركيبه الراهن واساليبه وطغيان الديماجوجية السياسية فيه ، لا يزود الطلاب بطاقة اخلاقية وفكرية تؤهلهم لدور فاعل في التنمية ، بل يمجد قيم البطالة والوصولية .

والهدر في التعليم الجامعى اكبر ، فلا يصل الى السنة النهائية في الجامعة اقل من ربع الذين التحقوا بالسنة الاولى .

ان نوعية التعليم الجامعى وعدد الطلاب في الكليات المختلفة مؤشر صريح على ملاءمته لسياسة الباب المفتوح والتبعية . فعدد الطلاب في كلية الشريعة والقانون وكلية التجارة والاقتصاد ٤٣٩١ من مجموعهم الاجمالى بالجامعة ٦١٤٥ (التقرير السنوى للبنك المركزى ١٩٨٣ ، ص ٨٢) منهم ٢٦٠٨ في كلية الشريعة والقانون و ١٧٢٨ في كلية التجارة .

ان تركيب الخريجين يخدم قطاع التجارة وتوابعه . ويلاحظ العدد الكبير في كلية الشريعة والقانون حتى بالنسبة لكلية التجارة . وهذا مؤشر دقيق على العلاقة بين النظام التقليدى والحديث في المجتمع ، فكلية الشريعة والقانون ولا سيما بعد تعديل مقرراتها اصبحت رغم احتفاظها باسمها القديم كلية للشريعة وهى الى جانب معهد القضاء تحافظ على القوى التقليدية وترسخ مواقعها في الحياة السياسية من خلال القضاء ، وتقاوم كل تحديث له يطالب به الفئات الجديدة . ان ممثلى القطاع الحديث في الحياة الاقتصادية والسياسية تابعون وخاضعون لحماية القوى التقليدية . فهم لم يستطيعوا الى اليوم سن قانون للتأمين ، فالقضاة التقليديون يرونه نوعا من الربا بل وتحديا للقدرة الالهية . وتقنين الشريعة الذى طال ليس الا احدى وسائل هذه القوى التقليدية نفسها للاحتفاظ

بكل اوراق اللعبة السياسية في مجال القضاء والتشريع في يدها ، من خلال مجلس الشعب التأسيسى المعين .

وكل اجتهادات وتفسيرات العاملين في مجال تقنين الشريعة تقوم على المذهب الزيدى وحده تقريبا . وكان القاضى الشماحى قد تحدث في كتيب له بعنوان « تاريخ القضاء في اليمن » ان هذا المذهب وحده مهتم بالامور العامة ومؤهل ليكون اساس تقنين الشريعة اذا ما قورن بالمذاهب الاسلامية الاخرى . والاراء الواردة في هذا الكتيب جاءت « مسلوقة » وباسلوب انشائى خطابى ، كما انه لايراعى عواطف ابناء المذاهب الاسلامية الاخرى ولا حقائق الواقع والتاريخ ، وهو في نفس يثير مسألة خطيرة في اوساط الرأى العام .

ان العدد الكبير في كلية الشريعة يرجع الى سهولة الالتحاق بها بالنسبة للضباط في الجيش والامن الذين يريدون رفع مستواهم الوظيفى بالشهادة الجامعية ، وهى في نفس الوقت جواز مرور الى الوظيفة المدنية وشعار هيبة اجتماعية في بنية تقليدية . واصبحت في الآونة الاخيرة احدى وسائل عسكرة الجهاز الادارى المدنى . وذلك بعد تنظيم دورات تدريب لخريجى كلية الشريعة في المعهد القومى للادارة يؤهلهم للمناصب الادارية المدنية في الريف .

تلى كلية التجارة الاقتصاد كلية الشريعة والقانون في تلبية حاجات السوق . وهذا التتالى يصور العلاقة بين الطبقات والشرائح الاجتماعية في (ج ع ى) .

يحتاج القطاع الحديث في الاقتصاد الى خريجى هذه الكلية ، ولا تستطيع القوى التقليدية ايضا الاستغناء عنهم بحكم ارتباط مصلحتها بهذا القطاع . كما أن محتوى تعليمهم لا يشكل تهديدا لمصالحها بل وسيلة لازمة لاستمرار هيمنتها داخل التحالف السياسى الراهن .

القهر الايدلوجي في الجامعة اكثر مباشرة . وهو يتوج عمل المرحلة العامة في التعليم (*) . وغياب تقليد اداري راسخ فيها يجعل اشراف اجهزة القمع عليها ميسورا . وشمول سيطرة هذا الجهاز على الحياة الاجتماعية والسياسية ، يمثل في صورة مهجنة استمرارا لشمول سلطات الامام ، التي كانت مناسبة للفكاهة السوداء في كتابات اليمنيين والعرب والاجانب .

يتميز وضع المراة داخل آليات القهر الاجتماعي والهيمنة

(*) تخضع الجامعة للاشراف المباشر من قبل جهاز الامن الوطني ، ويتعاون ممثلو الجماعات الوهابية والادارة والامن في تحقيق الرقابة اليومية والقمع . وما حدث للدكتور حمود العودي يوضح هذه الآلية ووسائلها . فقد قدم العودي الى لجنة تحقيق شكلها مدير الجامعة « الشاعر » المقالح . بعد ان قدم طالب محتسب كاسيتا سجل عليه حوارا بينه وبين استاذه ، واتهم الطالب ومعه اتحاد الطلاب الرسمي الاستاذ بانكار عصمة الرسول ، ولما كان صوت الاستاذ غير واضح لطغيان صراخ الطالب المحتسب عليه اسقطت الدعوى . ولم يقدم الطالب الى اية لجنة تاديب ، وشجع هذا الوهابيين على رفع قضية احتساب جديدة تتهم العودي بالالحاد والحجة مقتطفات من كتاب له في الاجتماع صدر قبل خمس سنوات . ونظرت محكمة جنائية في صنعاء في القضية وصدر حكمها غيابيا ، بفصل الاستاذ من عمله واستتابته ثم امهاله فان تاب والا نفذ فيه « القتل حدا » . كل هذا وسط خذلان شامل من اعضاء هيئة الادارة ، التي تنصب محاميا للدفاع عن عضو هيئة تدريس .

فصل العودي هذه المأساة في كتابه : « العقل العربي في قفص الاتهام » ، ١٩٨٦ دمشق .

الايدلوجية بضراوة شديدة . تزايد عدد المحجبات في الريف ، بعد ان كانت المراة فيه سافرة الى عهد قريب . وليس مفارقة ان المدينة هي التي تصدر الحجاب . فهذه رسالة المدينة المشوهة ، التي تعيد تاريخ مدن النفط . فهي ليست مكان الانتاج والعلم والحياة الحديثة ، وانما بوابة التبعية السياسية والاقتصادية للبلاد بأسرها . وصورة المراة التي يريدها هذا النمط من « التحديث » تتراوح بين الجارية والبغي والحرم المصون . وكل واحدة منهن ترضي نزوات الرجل في مجتمع أبوي شديد الارتباط بقيم البداوة والقبلية .

ان الهامش الذي يترك للمراة في التعليم الجامعي ونسبته ١٢ ٪ ينخفض كل عام منذ ١٩٨٣ بتأثير المناخ السياسي والثقافي العام ، وتطبيق القرارات التي تكبل حرية المراة في السفر ، الذي يحظر عليها الا اذا كان مع محرم ، سجانها الخاص الذي يتحرك معها داخل البلاد وخارجها . فليس الشرشف سجنها الوحيد ، بل الوطن كله والعالم الخارجي .

ان الهدر في التعليم كبير بين الخريجات . فالزواج غالبا ما يكون سببا لبقائهن في البيت . كما ان الالتحاق بالوظائف العامة يواجه عراقيل كثيرة . وقد انسحبت المراة من عديد من المجالات في السنوات الاخيرة ، لتحل محلها العمالة الأجنبية الوافدة من جنوب شرق آسيا وغيرها .

الاسرة الابوية مدرسة القهر الاولى ، فيها يعد الاطفال ولا سيما الاناث ليقبلوا القهر قيمة داخلية يحملونها في صميم شخصيتهم ، فلا تتصور المراة نفسها الا انسانا ناقصا في جميع المستويات والممارسات ، كائنا تابعا . فالعائلة لا تعد الطفل لان يناقش بل ليطيع ، ويلجأ الى الازدواجية والالتواء في السلوك . وكلها من ثمار مجتمع القهر والخوف . وليس عسيرا ملاحظة كل هذه الملامح في

سلوك الكبار . ان الطفل ثم البالغ والراشد يقع دائما تحت وطأة الاعتماد على الكبير ، الاب أو الاخ الاكبر أو صـــاحب النفوذ فى القبيلة أو الرئيس . فارتباط الاسرة الابوية ، ولا سيما الاسرة الممتدة الملازمة للمجتمع القبلى ، معين كل أشكال التبعية والتقليد ورفض الابداع والابتكار . ان تحطم كل نزوع نحو الاستقلال يبدأ فى الاسرة ، ولا سيما عند الفتيات . فالاسرة الابوية أول واخطر بنية النظام الاجتماعى القائم ، فهى التى تكون عند الاطفال تركيبا فى الطبع والشخصية يجعلهم فيما بعد قابلين للتأثر بنظام اجتماعى متسلط . والرضوخ له هى السمة السائدة وان صاحبتها انماط من السلوك الجانح ، أو الانفجارات الدرامية ، كهروب الابناء من منازلهم وانتحار الفتيات . وهذه ظواهر اخذت فى الانتشـــار فى السنوات الاخيرة . وكانت مأساة هيفاء اكثرها دويا قبل عام . وهى تلخص تداخل عوامل القهر فى مجتمع الباب المفتوح .

كانت هيفاء قد خطبت لابن عم لها هاجر الى الخليج ليجمع المهر وثروة متواضعة يبنى بها حياته الزوجية . وعندما عاد وجدها زوجت لثرى ، وواجهه الدعاة الدينيون بأنه مرفوض واخذوا يشككون فى اسلامه ، وانتهت بخطف الخطيب هيفاء والفرار معها الى مناطق تقع فى حمى قبيلة حاشد ، الامر الذى كاد ان يثير حربا قبلية بين قبائل مارب وحاشد . وجرت مطاردة هيفاء والهارب فى جو مأساوى ، يشهد على غياب سلطة الدولة المركزية ، وعلى حرية ابناء القبائل فى مناطقهم المحددة جغرافيا تحديدا دقيقا واشترك فى المطاردة والنزاع المئات من الرجال المسلحين وعشرات السيارات .

من الواضح ان المراة ركيزة مجتمع القمع ، لان العلاقة بها تبلور ايديولوجية كل مجتمع استغلالى . ان الامر لا يتمثل فى خطورة القمع اليومى والاضطهاد المستمر لنصف المجتمع ، بل وفى ان النصف

المضطهد يصوغ اخلاقه اذ يضطهد المراة ، لانه يولد ايديولوجية القمع ، التى ترتد الى مجتمع الذكور نفسه .

ان الحديث عن بعض الحقوق التى منحها الدين للمراة انتقاص من انسانية المراة . وقد ادركت فاطمة المرنيسى العلاقة بين القهر الموجه الى المراة والرجل والدين : « لا يعارض النظام الاسلامى المراة بقدر ما يعارض الاتحاد بين الجنسين . انه يخشى تحول العلاقة بين الرجل والمراة الى حب شامل يلبى الحاجات الجنسية والعاطفية والعقلية لكليهما . وهذا يشكل خطرا على خضوع الرجل لله ، ذلك انه خضوع يجب ان يستغرق كل ما لدى الرجل من طاقة وفكر » (وراء الحجاب ، ص ٨) .

ان الغاء عدم التســـاوى تحرير للمراة والرجل معا . ومن مقومات هذا الالغاء نهضة « تربية جديدة ترتكز على المساواة الكاملة بين المراة والرجل فى جميع مراحل العمر منذ الولادة حتى المـــات ، مساواة فى الحقوق والواجبات خارج البيت وداخله وفى تربية الاطفال» (نوال السعداوى) .

ان النقد الذى توجهاته الى المجتمع العربى المعاصر فى مصر والمغرب اكثر من صالح بالنسبة للجزيرة العربية ، ومنها اليمن الشمالى ، والمساواة المنشودة بشمولها وجذريتها وحدها يمكن ان تنقذ نساء اليمن الجمهورى . وما حدث فى اليمن الجنوبى اقوى واروع دليل على أن الحل الجـــذرى وحـــده كفيل بدمج المجتمع اليمنى فى العصر . وبذلك فقط يختفى نفاق المجتمع القائم واخلاقه المهترئة وازدواجيته . هذا المجتمع المأخوذ داخليا بقضايا الجنس والمتصرف خارجيـــا كأن الجنس غير موجود كما لاحظت نوال الســـعداوى وفاطمة المرنيسى .

المرأة لا تزال لعبة الرجل والمسرح القاسي لنزواته وضعفه الخلقي . ان تحويلها الى دمية يشير اليه اقبالها الشديد على اقتناء الذهب والجواهر ، وهذه الوفرة في أدوات التجميل والعطور وملابس النساء والاثاث الفاخر والسيارات الفارهة . هذا قفص المرأة الذهبي في الاوساط الغنية . وأما في الاوساط الفقيرة فلا شيء من هذه الاقنعة يحجبه ، فهو هناك سافر بكل قبحه وبشاعته .

حضور المرأة الرمزي والمغرق في تواضعه في الحياة العامة يختفي بالتدريج . ومع استكمال تقنين الشريعة الذي ينفذه مجلس الشعب التأسيسي (المعين) ستحكم القيود الشرعية طوقها على كيان المرأة . وقد تعالت صرخات حماة الفضيلة لبناء كليات للبنات ، وقدمت مشروعات قوانين تحدد مكان أهل الذمة . ولم يبق منهم الا اليهود اليمنيين ، وكأن هؤلاء « المدافعين » عن « بيضة الاسلام » يريدون ترحيل البقية من اليهود اليمنيين الى فلسطين المحتلة . واقترحوا قوانين تعاقب على شتم الرسول وزوجاته .

ان احكام قيود المرأة تعمل في اتساق مع تحديث آليات القمع في المجتمع اليمني الشمالي . تحرير المرأة امر اخطر من ان يترك للجمعيات النسائية وحدها في الوطن العربي . لانها قضية قومية . فالمطلوب تحرير الرجل والمرأة معا ليتم تحرير المجتمع . واشتراك المرأة والرجل في النضال وحده يعيد تربية وتثقيف الرجل للتخلص من سموم الثقافة الابوية في نفس الوقت الذي يعيد الى المرأة ثقتها بنفسها كانسان . ان التحرير الحق يتم اثناء النضال . وتكون نهايته الظافرة حصيلة لمساره نفسه .

يقرر علماء النفس المعاصرون ان الطفل في المجتمع الابوي يربى بمزيج من الخوف والمحبة ويتعلم داخل هذين القطبين المتلازمين اخلاق

العبودية ، لا اخلاق الحرية ، التي تتطلب احتراما متبادلا بين الطفل وابيه ؛ لا حبا او احتراما من طرف واحد يؤسس اخلاق العبودية .

المثل الاعلى في المجتمع العربي الابوي تصوغه التقاليد العتيقة ، فالصغير لا يعرف أن المناقشة الطريق الوحيد لاحترام القاعدة او القانون ، وانهما قابلان لاعادة النظر فيهما ، وأن الرغبة في مخالفة القانون السائد ليست خرقا لاية قداسة بل أمر لازم لضرورة مناقشة الرأي ، فالاجراءات وحدها الزامية اما الرأي فلا بد أن يكون حرا ، اذا أراد المجتمع أن يربي « مواطنين لا رعايا » .

ان الحاكم يتخذ صورة الاب في المجتمع الابوي ، فهو يثير الخوف بأجهزة البطش ، بينما تكون صورة الاب الحنون أجهزة الدعاية والاعلام بالشعر والنثر وبالصور الصامتة والناطقة . وليس مصادفة ان يزدهر سوق الشعر الحميني في المناسبات الدينية والوطنية ، فهو يخاطب بنية العقل الابوي في الريف وفي المدينة التي لم تبتعد كثيرا عن أسس البنيان النفسي للريف اليمني ، الذي ربته الامامة على ابشع أشكال الفكر الديني تخلفا .

ويتضح لنا دور كلمة الاب التي تتكرر في ادبيات السياسة العربية الدعائية ، فهي ملازمة للسلطة الاوتوقراطية والقبلية ، الاقطاعية وشبه الاقطاعية ، وحينما توجد ديكتاتورية في المجتمع العربي المعاصر ، حتى في مصر التي اخذت بنصيب أوفر من التحديث فان هذه الكلمة تلازم صورة المجتمع الابوي ، وقد استخدمها السادات لتحريك كوامن الشخصية الريفية في مصر باصطناع دور (ابو العيلة) .

تكمل اجهزة الاعلام دور الاسرة والمدرسة والجامعة . وسدنتها من المتعلمين يتسابقون لاهثين على كسب عطف السلطان ورضاه ،

وهو يذلهم مقابل المكانة الاجتماعية والهبات . ويحرقون من البخور ومن كرامتهم الانسانية أكثر من ما يطلبه السلطان نفسه . هذه الصورة البائسة الزرية لعلاقة المتعلم بالامير نجدها في كل « انجاز » اعلامي .

ان السلطنة العربية المعاصرة استبدلت بالفكر الاعلام والاعلان . وكلمة السلطنة التي اختارها احد المفكرين العرب لوصف الدول العربية المعاصرة ، ادق تعبيرا عن جوهر العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ايامنا ، كما انها متسقة مع علاقة الافساد المتبادل الذي يربط المثقف بالسلطة . ويستوي في السلطنة التقليديون و « التقدميون » الذين يصرخون كل يوم مؤكدين انهم ثوار عصريون لوأد الثورة والعصر في قبر ممارساتهم الديكتاتورية .

وليس مصادفة ان يدعو احد الكتاب العرب المعروفين الى اقامة عدة جسور بين المثقف والامير ، فقد جاءت هذه الدعوة في نهاية حقبة النفط ، التي عاد فيها الفكر السياسي الى « الاحكام السلطانية » سواء في الدعاية الرسمية لدول النفط ، أو في الدعوات الدينية ، التي نصبت عليها امراء الجماعات .

اتسم فرع هذه الظاهرة في الجزيرة ومنها اليمن بفجاجة خاصة ، وتشقق نظري هو شهادة لا ترد على تدني الحصيلة الفكرية للقائمين على الدعاية ، وعلى بدائية القاعدة التي يقوم عليها كل البناء في المجتمع اليمني . فكان لزاما ان يتجاوز الحديث عن « المكاسب » الثورية مع تمجيد القبيلة واتخاذ هيمنتها شكل المؤسسات .

ان مؤسسات الانتاج الثقافي والاعلامي تعيد انتاج التخلف في مجالها متكاملة مع الخطط التي تخلو من التخطيط ، فيبدو الواقع

كله معرضا حديثا مزيفا ليس له من روح العصر الا الاشارات والرموز ، والادوات العصرية ، التي يؤكد عدم تجانسها مع بناه الواقعية تبعيته الساحقة ، وقوة الوأد الطاغية ، التي تنفي مشروع الحداثة كل يوم من حياة اليمنيين .

انها الاقامة على الكذب التي يصفها الكاتب التشيكي ميدليوس (*) . يسأل عن علة التأثير كما تخلقه الدعاية الرسمية التي تبثها الصحف وبيثها التلفزيون والاذاعة حتى يبدو أن الناس لا يأبهون لهذه الدعاية ، ولا يلقون اليها سمعا أو بالا . وحين يظهر من غير ريب انهم يعلمون انها تكذب كذبا جليا ووقحا . يرد ميدليوس الامر الى واقعة عامة هي ان الكذب الدعائي يصدر عن الكذب عموما ، أي عن يقين بأن الجميع يكذبون وأن كل واحد يكذب ، وحين يستتب اليقين بأن التكاذب شائع ، وأنه قوام التخاطب بين الناس ، تكون الدعاية الملفقة في البيانات والخطب والتصريحات بلغت غايتها وحققت غرضها ، ذلك ان مرام الدعاية الكلامية سواء كانت علمانية أم مذهبية انما هو الحؤول دون السامعين وتوهم امكان تحقق أمر ما . ترمي الدعاية الى التعمية ، أي الى زرع اليقين باستحالة التحقق تفضي الى الاقامة « على الكذب » . فكما أن المرء قد يكون « على الحق » فانه ان تمكنت منه الحال التي يصفها ميدليوس يكون « على الكذب » . وقوام الاقامة على الكذب ليس أن يكذب المرء عن قصد وتصميم وعلم ، بل أن يسهم في تسفيه استقبال وجه الحق وانتظاره وتوقعه والتوق اليه . فما يعرف كرامة الانسان وحريته ليس امتلاكه الحق أو القتل من أجله ، بل الاقرار بجدوى التطلع اليه وبعموم هذا التطلع وامكان الانتهاء الى الحقيقة والخلوص اليها .

(*) انظر : وضاح شرارة ، تشريق وتغريب ، دار التنوير ، بيروت ، ١٩٨٦ .

واما الكذب الذى تبثه الدعاية فكذب عام ، ويصرف جهـده الى تعطيل معنى الكلام على الحق . لذا فان مآل مثل هذا الكذب فساد لغة التخاطب فسادا لا تصلح بعده للاتصال والدلالة ، كما لا تصلح للفكر والتدبر واجتهاد الرأى . وهو ماتبثه دعايتنا المحلية من غير كلل حين تحرم التطرق الى مواضيع تتكاثر يوما فآخر وتصفها صراحة وضمنا بأنها ليست للاجتهاد او لايجوز الاجتهاد فيها أو هى مجمع عليها . وقرينة الاجمـاع فى مثل هذه الحال الدم او الموت أو قول القائل المدجج بحجج لا ترد .

التخطيط وسياسة الباب المفتوح :

عرفت (ج ع ى) ما يسمى بالتخطيط الاقتصادى لاول مرة عندما اعلنت البرنامج الثلاثى (١٩٧٣ — ١٩٧٦) وبعد ذلك مع الخطـة الخمسية الاولى (١٩٧٦ — ١٩٨١) ثم الخطـة الخمسـية الثانية (١٩٨٢ — ١٩٨٦) .

واذا اردنا ان نعرف نصيب هذه الخطط من النجاح ، فلابد ان نحدد قبل ذلك مكانها فى الاقتصاد اليمنى الشمالى . وقبل ذلك كله لابد من نفحص مدى استحقاقها لصفة الخطة ، رغم ان الخطة ، وعلى الاصح البرمجة لم تعد قاصرة على الدول الاشتراكية ، فتدخل الدولة اصبح واردا فى دول غير اشتراكية . ولذا يحتفظ دائما بصفة التخطيط للاقتصاد الاشتراكى ، عندما تعنى التخطيط الشامل للاستقلال عن السوق الرأسمالى .

ان الحاجة الى تجاوز حدود المعقولية الخاصة والى تنسيق نشاطات المشروعات المختلفة ، اى الحاجة الى التخطيط تظهر الى حد معين فى ظل الرأسمالية ..... مثل التروست والكارتل التى تتكون فى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . . » (اوسكار لانج ، الاقتصاد

السياسى ترجمة د. راشد البراوى ، دار المعارف بمصر ١٩٦١ ، ص ١٩٢) .

لكن خصائص الاقتصاد اليمنى محكومة بمستوى آخر من التطور وبدرجة دنيا من التنظيم الاجتمـاعى للعمل ، وقد اصبح التخطيط فيها ضرورة ، انطلاقا من هذا المستوى ، وتلبية لحاجات تطور رأسمالى تابع ، وضعها اصحاب الحل والعقد ، أمام أعينهم منذ البداية . ولنبادر الى التأكيد بأن التخطيط فى هذا السياق كلمة غير مناسبة لوصف ما يجرى فى الحياة الاقتصادية منذ البرنامج الثلاثى الى الخطة الثالثة . ان السمة المميزة لها كلها كونها مشروعات ميزانيات جمعت فى صعيد واحد . فهى لا تستطيع تحقيق المعقولية الاجتماعية فى الانتاج والتوزيع حتى فى حدود معينة تنجح فيها الدولة الرأسمالية فى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية . وذلك بسبب الصفة الاساسية للاقتصاد اليمنى الشمالى ، اى كونه اقتصادا تابعـا .

ان الرأسمالية الاحتكارية تظهر ميلا الى التخطيط جزئيا لمضاعفة الارباح . فلا مكان للتخطيـط مع بقاء الملكية الخاصـة لوسـائل الانتاج ، فالمعقولية الاجتماعية فى الانتاج والتوزيع لا تتحقق الا مع الاشتراكية .

ارتباط الاقتصاد اليمنى الشمـالى بالشركات الاحتكـارية ، وبالاقتصاد السعودى يسم تخلفه بطابع التبعية المزدوجة . والخطط الاقتصادية مربوطة الى هذه العجلة التى لا تسمح الا باعادة توزيع الدخل بانتظام لصالح ممثلى القطاع الخاص ، الرأسمالية الوسيطة، وكبار الملاك ، والمشايخ ، والجهاز البيروقراطى العسكرى المدنى ، المتداخل مع المؤسسة القبلية الاقطاعية . ان الخطة هنا ليست

الا ستارا لنشاط معروف فى اكثر من بلد عربى وغير عربى ، انها شكل تطور نظام راسمالى تابع ، ومن ثم غير قادر على ان يكون راسماليا مستقلا .

نحاول فى الصفحات القادمة ايضاح هذه القضية . سيتضح ذلك من دراسة توزيع اعباء الخطة بوساطة الضرائب ، وفى تخصص القطاع العام فى مشروعات البنية السفلية . فالضرائب غير المباشرة كانت على التوالى فى عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، ٣٠٤١ر٧ مليونا و ٣٧٦٣ر١ ، اما الضرائب المباشرة فكانت ٥٦١ر٢ و ٦٥٧ر٣ فى نفس العامين (التقرير السنوى ، ص ٥٨ ، ٥٩) . ورغم هذا الفرق بين نوعى الضريبة فان الزيادة قد ترتبت على « الزيادة فى الضريبة المباشرة ، على الزيادة فى ضريبة الشركات والضريبة على الدخل والارباح ، وبالاخص ضريبة كسب العمل » (نفس المصدر ، ص ٥٩) . وتكون ضريبة كسب العمل كما ترد فى جدول الايرادات الجارية فى نفس الصفحة ٣١٢ مليونا ويدفعها المواطنون من أصحاب المهن الحرة بصفة اساسية . والرسوم على القات بلغت ١١١ر٦ ، وهى ضريبة غير مباشرة ايضا ، وتدنى هذا التحصيل يدل على تحيز واضح لصالح مالكى مزارع القات ، ورواج القات فى حد ذاته مؤشر على ملاءمة السياسة الاقتصادية والمالية لشروط الهجرة (*) .

(*) استخدمنا تقريرى البنك المركزى عن عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ . وبمراجعة تقرير عام ١٩٨٥ الذى صدر فى ١٩٨٧ تبين ان المؤشرات تكاد تكون ثابتة فى جميع المجالات . وتظهر اضطرابها عند مقارنتها بمنشورات الجهاز المركزى للتخطيط والوزارات الاخرى . وان نقف هنا لا عند علمية هذه المنشورات ولا عند دقتها .

ان نصيب الضريبة المباشرة على الارباح من الايرادات تصل الى حوالى ٥ر١ ٪ . فرأس المال الذى تقدم له السياسة المالية والاقتصادية كل وسائل النمو معفى من عبء اساسى فى الميزانية العامة . فهو بذلك ينهب المال العام مرتين . مرة بالانتفاع من التوظيفات الكبيرة التى تقوم بها الدولة فى الابنية السفلية ، دون ان يسهم فيها بريال واحد ، ومكتفيا باستثمارها . وثانية بتحويل الجزء المعفى من الارباح الى مدخرات خاصة ، ويقوم بتصديرها فى شكل تحويلات بالعملة الصعبة الى الخارج . وشركات القطاع الخاص تعمل فى اغلب الاحيان بقروض من البنوك تتجاوز ودائعها .

اما المشايخ فانهم ياخذون نصيبهم من الخطة من قناتين : اتصالهم المباشر بجهاز الدولة كوسطاء بين المواطن والدولة ، ويترتب عليه تخصيص ميزانيات ضخمة لهم ، فوق الهبات الدورية التى ينالونها من رأس الدولة . ومن الاسهم التى يمنحها لهم رأس المال الوسيط ، الذى لا يستطيع الدفاع عن مشروعاته بقوته الذاتية . لذا يلاحظ فى السنوات الاخيرة ، دخول بعض المشايخ وابناء المشايخ فى مشروعات حديثة فى مجال سلع الاستهلاك والوكالات التجارية ، التى يوظفون فيها بالدرجة الاولى جاههم ووجاهتهم ، اللذان يدران مالا دون اية مغامرة .

ان ما يعلن فى الخطط وفى الخطب يمكن عدم الالتفات اليه ، مؤكدين مع ميردال ان معظم ما يمكن فيها حتى الان صراع داخلى بين هدف سياسى معلن هو الاصلاح الداعى الى المساواة وتطور فعلى نحو الابقاء على التفاوت وحتى نحو زيادته . ان التفاوت فى الدخل يزداد قسوة واتساعا . واختيار التطور فى ظل سياسة الباب المفتوح ينطوى منذ البداية على التسليم بان النزاع قائم بين اهداف التنمية واهداف المساواة وان هذا التفاوت فى الدخل يؤدى الى نمو

الاقتصاد . ولا يمكن للذين اختاروا هذا الطريق أن يسلموا بان شروط التطور الراهن فى العالم الثالث ، ومنه اليمن الشمالى تؤكد ان هناك أسبابا عامة كثيرة تكون من اجلها المساواة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة شرطا بالاحرى للنمو السريع المستقر (ميردال ، مرجع سابق ، ص ٣٥) .

ليس تبرير السياسة الاقتصادية فى (ج ع ى) بقوة الضغوط الاقليمية ، اى السعودية ، الا دفاعا عن سياسة الاستسلام لحكام السعودية ، وايهاما للرأى العام بأنه من الممكن الانتفاع بحقبة النفط . وتشير كل الدلائل الى ان ملوك حقبة النفط هم الذين استفادوا من قوة العمل اليمنية المهاجرة سياسيا ، ورشوا التحالف السياسى الحاكم (ج ع ى) بجزء من الثروة النفطية ، يضمنون به الاستقرار السياسى المطلوب .

الخصائص الاساسية للاقتصاد اليمنى الشمالى :

يفرط الساسة والاقتصاديون فى الحديث عن الخصائص اليمنية فى كل المجالات وليس الاقتصاد استثناءا فى هذه القاعدة . واما عندما يتحدث الصحفيون عن الخصوصية فانهم ينحطون بالموضوع الى مستوى مدهش من البدائية فى التفكير والتعبير .

لكل وضع خصوصيته ، طالما سلمنا بأنه لا وجود لوضعين متشابهين بصورة مطلقة حتى عندما ينتميان الى طور انتاجى واحد ولكن هذا لا يعنى ان هذه الاوضاع لا تملك سمات اساسية مشتركة . اما ما نحن بصدده هنا ، فانه محاولة لتوظيف الخصوصية للدفاع عن قروح السياسة الاقتصادية وعجزها .

نقرأ فى الخطة الخمسية الثانية ان هذه الخصائص تتمثل فى انخفاض متوسط دخل الفرد النقدى والحقيقى ، وارتفاع معدل الزيادة السكانية ، والتوزيع العمرى للسكان ، وتوسع حركات الهجرة ، ومحدودية النشاط الصناعى ، وانتشار الامية ، ونقص المقومات الهيكلية ، وقصور الموارد . هذا بالاضافة الى سمات ينفرد بها الاقتصاد اليمنى : المعاناة من الحرب الاهلية ، وابتداء التنمية من قاعدة تفتقر الى الهياكل اللازمة ، والاعتماد شبه الكلى على مستلزمات الاستهلاك المستوردة حيث تمثل الواردات من السلع والخدمات ما يربو على ٧٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى (ص ٣٥ — ٣٦) . هل يمكن ان نضع مثلا الاعتماد شبه الكامل على الاستيراد ضمن الخصائص . انه نتيجة وليس سببا انه عاقبة من عواقب سياسة الباب المخلوع التى يتظارف بعض المدلهين والمستهترين فى حب السمسرة والوساطة بكفاءة من الدرجة العاشرة فى الحديث عنها ، وكأنها طريق الخلاص الاوحد . بينما هى ليست الا خلاصا لبعض الافراد وجماعات قليلة ، تبدى تلهفا مخزيا لتأجير البلاد كلها شقة مفروشة لامراء وملوك النفط .

أما الخصائص الباقية فانها تستمد كل منطقها من نظرية الحلقة المفرغة التى روج لها الاقتصاديون الرأسماليون فى الغرب طويلا ، ولا سيما فى العقد السادس من هذا القرن . « لان البلد فقير لا يتطور ، ولانه لا يتطور فانه يظل فقيرا » . ويمكن اختيار واحدة من الخصائص المذكورة والعودة اليها فى دورة مغلقة . لا يسلم واضعو الخطة بهذه النظرية ، والا ما اجهدوا انفسهم فى وضعها . ولكن الصعوبات التى يراكمونها تشير الى التسليم الضمنى باستحالة التقدم أو وعورته ، ولكنهم لا يعزون هذا الى شروط السياسة الاقتصادية الاقليمية والعربية والدولية وعوامل البنية الداخلية ومسارها التاريخى ، فلو فعلوا ذلك لخرجوا من مجال الصنعة الفنية الى الاقتصاد السياسى .

انهم يكتفون بابراز العوائق وكانهم يعتذرون سلفا عن كل عجز متوقع او محتمل ، ومن الواضح انهم خبراء عرب من الذين توفدهم الصناديق العربية أو الهيئات الدولية لتقديم النصح والمساعدة .

اليس امرا بالغ الغرابة أن واضعى الخطة لم يخطر ببالهم ولو للحظة واحدة أن التضية الاولى لكل تخطيط جاد انما هى على وجه التحديد مواجهة هذه التحديات الموضوعية ، وان كل جهد لا يواجهها انما يخطط لاعادة انتاجها ، اما السؤال المركزى التخطيط لمصلحة من ؟ فان الاجابة عنه موجودة فى كل الخطة .

لن نناقش الارقام والاحكام الواردة فى الخطة الثانية والمتعلقة بتقييم الخطة الخمسية اولى .

ويكفى ان نشير الى أن المعدل المحقق من النمو أقل دائما من المعدل السنوى الاجمالى المخطط ، والنتيجة الحتمية لذلك أن المعدل السنوى الحقيقى للزيادة فى الانفاق الاستهلاكى النهائى (الخاص والعام) كان أعلى من معدل النمو فى الناتج الاجمالى المحلى مما تولد عنه ادخار سالب من الناتج الاجمالى المحلى . (الخطة الخمسية الثانية ، ص ٥) . والاستقلال السياسى يعنى دائما السيطرة على الادخار ، فى كل النظم الاقتصادية ، وهذا ما لا يستطيع الاقتصاد التابع تحقيقه .

ان معدل تحقيق الخطة الاولى لم يزد فى أحسن الاحوال عن ٦٠٪ ويتدنى كثيرا الى ٤٠٪ . وكثير من المشروعات الفاشلة ذهبت للقطاع الخاص ، اثناء اعداد الخطة الثانية . وكل هذا لا يرد فى تقييم الخطة . بل وقد اغفلت ذكر احد الاسباب الهامة لفشل الخطة الأولى ، وهو عدم فاعلية اجهزة القضاء . أو على الاصح

ماعاياتها التى نتج عنها عدم الفصل لسنوات عديدة فى دعاوى تتعلق بملكية أراض وعقارات كانت مدرجة فى الخطة الاولى ، وظهر من يدعى ملكيتها . ويكشف هذا ضعف الحكم المركزى ، وانتماء جهاز القضاء الى العهد الامامى ، ومعه القوانين السائدة وطرق التقاضى ونوع المحاكم ، وباختصار ازمة المؤسسة الحقوقية والقانونية .

ان المنفذ من المشروعات (نسبته ٣٨٪ فقط) (نفس المصدر ص ٨) ، وانتشار زراعة القات الذى يعلق عليه كل تصور ليس كافيا لاقناع أحد ، فهو نفسه مشكلة على المخططين مواجهتها .

نقرا فى نفس الصفحة السابقة « أولا : لم يزد الفائض من السلع الغذائية لاهل المدن لاطعام سكانها المتزايدين ، ومن حدث ارتفاع كبير فى اسعار السلع الغذائية . ثانيا : لم تزد المواد الاولية اللازمة للصناعة بل انخفض بعضها كالقطن ومن هنا واجهت الصناعات المحلية التى تعتمد فى انتاجها على المواد الخام الزراعية بعض الصعوبات واثر ذلك على نمو انتاجها . ثالثا : انخفض الحجم الحقيقى للصادرات الزراعية . رابعا : زاد الحجم الحقيقى للواردات من السلع الزراعية ، وعلى الاخص الغذائية منها » .

يشمل الفشل السياسة الزراعية والصناعية معا . ويتضح ان وصفه التقييم فى نفس الصفحة بانه بعض الجمود فى القطاع الزراعى « بحيث لم يتجاوز معدل نموه السنوى ١٪ خلال الخطة » فيه مغالطة صريحة . لانه حتى لو وافقنا على هذا المعدل فانه اقل من معدل النمو السكانى السنوى . وصف حال القرية بانها لا تجد فائضا من السلع الغذائية لاطعام سكان المدن ، نصف الحقيقة ، الذى يعتبر ابشع من الكذب ، فالقرية التى هاجر سكانها تستورد الغذاء ، وقد حطم استيراد السلع الغذائية اقتصاد الكفاف فيها .

اما الموارد الاولية اللازمة للصناعة فان القول بانها لم تزد تكرار لنفس الحيلة السابقة ، ان القطن قد اختفى فى ســـنوات الخطـــة الاولى . واذا كان المقصود فى الفقرة الثالثة بالصادرات الزراعية البن فقد اختفى فى نفس الفترة . والفقرة الرابعة هى حصيلة ما قبلها . وما تسكت عنه انما هو زيادة الحجم الحقيقى للواردات من السلع الزراعية ، وهو حجم كبير « يحتل المكان الاول بين واردات القطاع الخاص » (التقرير السنوى ، ص ٥١) . ولم تصدر الجمهورية شيئا من البن او الجلود عام ١٩٨٢ (التقرير السنوى ، ص ٤٩) .

واذا كان ســـكان المدن لا يمثلون اكثر من ١١٪ من الســـكان فى الجمهورية العربية اليمنية ، فانه من الواضح ان هذا الاســـتيراد الضخم للســـلع الغذائيـــة يلبى حاجات ســـكان الريف من الحبوب والدجاج واللحوم والسمك المعلب .

والمساحة التى نقصت فى مجال زراعة الحبوب بين (١٩٧٥ و ١٩٨٠) فقط بلغت ٣٨٥ الفا من الهكتارات . وتشير بيانات التعداد الزراعى فى جميع المحافظات الى ان اجمالى المساحة المهجورة بلغ (٢٢٤٥٧٠) هكتـــارا . واما الزيادة فى المساحة المزروعة بالبطاطس والخضروات والعنب فى نفس الفترة فقد بلغت ١٢٫٩ الف هكتارا ، اى ما يمثل ٣٫٣٥٪ فقط من المساحة التى نقصت فى مجـــال زراعة الحبوب (احمـــد القصـــير ، مرجع سابق ، ص ١٢٨) . ان معـــرفة واضعى الخطـــة هـــذه الحقـــائق التى تسكت عنها الخطة الخمسية الثانية ، جعلتهم يلجأون الى الوعظ بدلا من لغة الارقام والتخطيط والضوابط الاقتصادية والقانونية والادارية التى يعتمد عليها كل تخطيط حقيقى ، ويغلب التمنى والتحسين على لغـــة الخطط كلها . وهى اشبه ما تكون بتوصيات المؤتمرات والاجتماعات .

« فالحث على الادخار وترشيد الاستهلاك » لزيادة المدخرات (ص ٤٣) يبدو لواضعى الخطـــة امرا مستحيلا فنقـــرأ فى نفس

الصفحة : « الا أن هذا لا يكفى لتحقيق معدلات النمو المطلوبة ، ومن ثم يلزم الحصول على المعونات والقروض الميسرة تتفق مع كون الجمهورية أحد البلدان الاقل نموا » . ثم تتوالى مجموعة من النصائح صعبة التحقيق ، ماذا ما استمرت الاهـــداف الراهنـــة التخطيط قائمة مثل زيادة موارد الدولة من الضرائب ، والنظـــر فى ايجاد اوعية ضريبية جديدة ، وايجاد أوعية للادخار توجه الى المشروعات ذات الآثار الانمائية .

ان الادخار وتوظيفه ممكن . ولكن بوضع أهداف أخرى للخطة الاقتصادية لا صلة لها بالاستهلاك الباذخ وتبديد الثروة وتضع فى اسسها اقامة بنية انتاجية زراعية صناعية ، بمعدلات نمو لا ترتبط بموارد خارجية غير مضمونة أو تكون ثمنا التبعية السياسية .

ان واضعى الخطة باصرارهم على المعونات والقروض الميسرة يقررون ان الادخار الوطنى مستحيل ، وهو كذلك بالفعل ولكن فى ظل التخطيط الذى يمارسونه . « سوف يكون ضروريا لمواصلة مسيرة التنمية فى هذا البلد الاقل نموا استمرار تـــدفق المعونات بالشروط المسيرة وتحسين الموارد المحلية حتى يستطيع الاقتصاد الوطنى (من) تقليل احتياجاته الخارجية فى خطط قادمة والســـير نحو التنمية الذاتية المستمرة والمستقرة » (ص ٣٨) .

ان ما هو قيد على التنمية يقدم شرطا لتأسيسها واستمرارها . ولا ينطوى هذا التفكير على تفاؤل سياسى بدوام التمويل الخارجى الا لانه يعرف مقدما ان هذا التمويل لا يتعارض مع خطط الممولين الخارجيين ، الذين يعرفون ان تمويل هذا النوع من التخطيط ينسجم كل الانسجام مع سياستهم العربية والدولية .

ولنلق نظرة على مصادر تمويل الخطة .

المصادر	القيمة مليون ريال	التوزيع الهيكلى ٪
الادخار القومى الاجمالى	١٣٨٣٥	٤٧٫٢
التحويلات الراسمالية من الخارج	٥٠٠	١٫٧
السحب من القروض الخارجية	١٣٥٠٠	٤٦٫١
الاستثمارات الخاصة المباشرة والاجنبية	١٥٠٠	٥٫١
السحب من الاحتياطى	–٤٣	–٠٫١
مجموع مصادر التمويل	٢٩٢٩٢	١٠٠٫٠

المصدر : الخطة الخمسية الثانية ص ٨٧ :

ان الادخار الوطنى الاجمالى ليس الا تحويلات المهاجرين ، فنصيبها من العوائد المحصلة والتحويلات الجارية ٧٥٪ ، و « العنصر الاجنبى يشكل نحو ٥٢٫٩٪ من اجمالى التحويل المطلوب . وهى نسبة عالية ، لا سيما اذا اخذنا فى الاعتبار مكونات الادخار القومى ، ومنها التحويلات الجارية وعوائد عوامل الانتاج (٣٥٫٦٠٠ مليون ريال) . وهى عنصر غير مأمون الجانب لخضوعه لتقلبات سوق العمالة فى الدول المجاورة ، وبند المساعدات الجارية الذى ادرج ضمن الايرادات الجارية للدولة والمخصص للاستثمار فى بعض مشروعات التنمية الاجتماعية » (ص ٨٩) . ان النسبة الحقيقية للتمويل المعتمد على الخارج بما فى ذلك سوق العمالة فى دول النفط هى ٩٣٫٣٪ .

قانون الاستثمار :

هذا وجه التخطيط السافر فى ظروف تهيمن عليها شروط التبعية فى كل المستويات . ويفضح قانون الاستثمار عن قوة التوجه نحو الخارج

وهى سمة كل اقتصاد تابع . صدر هذا القانون فى عام ١٩٧٥ . وهو التعبير الاقتصادى عن تطورات سياسية بدأت بانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وانتهت بالسلام السعودى فى عام ١٩٦٩ . تضمن المادتان الثالثة والسادسة من القانون المساواة فى المعاملة بين راس المال المحلى والاجنبى والمختلط ، كما تتعهد بعدم تأميم اى مشروع استثمارى ، وتحويل قيمة التعويض الى الخارج اذا كان راس المال اجنبيا .

لم يسفر هذا التشجيع الكريم الا عن استثمارات فى الفنادق : شيراتون ورمادا حدة ، والبنوك الاجنبية التى فتحت ابوابها : البنك الباكستانى ، وسيتى بنك الامريكى ، وبنك الاعتماد البريطانى . وكلها تعمل بودائع محلية .

راس المال النفطى ليس عاملا من عوامل التكامل الاقتصادى العربى ، حتى يعمل فى قطاعات انتاجية ، انه على النقيض من ذلك عامل من عوامل تبعية الاقتصاد العربى عموما وعائق امام اى تكامل اقتصادى عربى ولو فى حدوده الدنيا . كما انه يفضل الاستثمار والادخار فى امريكا واوروبا ، وجزء كبير من أمواله لا يخضع عمليا لامراء وملوك النفط .

شجعت الحكومة الاستيراد حتى صفت كل الفائض فى ميزانية النقد الاجنبى الذى بلغ عام ١٩٧٩ ، ١٤٥٩٫٤ مليونا ، كانت مودعة فى البنوك الخارجية . وثبات سعر الصرف للريال اليمنى ، مع غياب اية رقابة على الاستيراد ، قلبت الفائض الى عجز اضعف الريال فى السوق امام الريال السعودى والدولار فكان تدهور سعر صرفه ، وبداية موجة الغلاء والتضخم ، فالاحتياطى الدولى من العملات الاجنبية انفق على الكماليات ومطالب القلة الحاكمة ،

وعرفت الاسواق الخبز الافرنجى الاسود من المانيا الغربية وكعك اعياد الميلاد من ايطاليا وساندويتشات التين من بريطانيا ، ودخلت البلاد فى فترة عيد الجمهورية عام ١٩٨٥ نصف مليون سيارة .

وفى منتصف الخطة الخمسية الثانية لم يكن عند الحكومة احتياطيا تستطيع السحب منه .. ومن هنا اصبح الاعتماد على القروض الخارجية والمعونات ملازما لكل حديث عن الخطة . فالتدهور السريع لميزان المدفوعات يعود ايضا الى تقلص سوق العمالة اليمنية فى دول النفط « المضيفة » ، وتزايد التحويلات العينية التى يرسلها المهاجرون سلعا معمرة وكماليات وآلات ، الامر الذى نتج عنه انكماش ملحوظ فى الدخل غير المنظور . انخفض من ١٠٩٧ر٨ مليونا فى عام ٨٢ الى ٥٥٨ر٦ مليونا فى عام ٨٣ أى بنقص قدره ٥١١ر٣ مليونا (التقرير السنوى ، ص ٥٢) وعانت الخطة الثانية من انخفاض « التحويلات الرسمية للحكومة بما فى ذلك الهبات والاعانات بمقدار ١٢٥٧ر٤ مليونا من الريالات وبنسبة ٦٤ر٣٪ . ويعزى هذا الانخفاض الى الظروف الاقليمية فى منطقة الخليج العربى » (نفس الصفحة) .

الهجرة اساس التبعية الاقتصادية المزدوجة لسوق العمالة فى الجزيرة وتقلبات دخل حكامها ، ولا يمكن مع استمرارها تحقيق بعث الزراعة ، كما ان الاتجاه نحو زراعة الفواكه من قبل التجار الاحتكاريين شركاء كبار المسئولين ليس الا اختيارا للطريق السهل الى الربح وعجزا عن مواجهة الاشكال الاساسى فى المجال الزراعى : انتاج الحبوب ، الذى سجل « هبوطا حادا فى عام ١٩٨٣ بنسبة ٥٢٪ وقدرها من المحصول (٧٦٠ طنا بسبب انخفاض الانتاجية وهجرة اليد العاملة والجفاف » (التقرير السنوى ، ص ٧٤) .

- يصبح الحديث عن تحقيق مستوى معقول من الامن الغذائى ، والكلام على اقامة اقتصاد زراعى صناعى ، خدعة بلاغية لا تستطيع ان تسند الانهيار الماثل لا فى الزراعة بل فى كل قطاعات الاقتصاد الوطنى .

يستمر التدفق اللفظى واعظا : الحث على الادخار ، وزيادة الانتاج ، والحد من الانفاق ، وعدالة أكبر فى التوزيع الاقليمى لثمار التنمية ، والمشاركة الشعبية ، والتكامل مع اليمن الجنوبى ، والتكامل العربى ، وحتى تطوير التكنولوجيا ، وتمويل المستوردات حسب أولويات التنمية واحتياجات الاستهلاك .. ومخزون استراتيجى من الغذاء ، والمحافظة على البيئة بصيانة المدرجات ومقاومة التصحر ، والاستخدام الكامل لقوة العمل اليمنية (ص ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ من الخطة الخمسية الثانية) . باختصار كل المشاكل الاساسية فى الاقتصاد تجد حلها فى الوعظ وبالوعظ ، والواقع الاقتصادى على حاله ويزداد رسوخا فى مشاكله .

سوف تتحقق كل هذه الاهداف النبيلة « بمالا يهدد سياسة الباب المفتوح ولا يعطل فى ذات الوقت عمليات الاستثمار المنتج الرامى الى تحسين الهيكل الانتاجى ولا يسبب حرمان المواطنين من السلع الضرورية والاساسية للاستهلاك الشعبى وكذلك السلع الوسيطة والاساسية لتنفيذ برامج التنمية » . (الخطة الخمسية الثانية ، ص ٤٨) .

هذا الاصرار على سياسة الباب المفتوح ، مع كل عواقبه التى يعانى منها الاقتصاد اليمنى تؤكد الاعتصام بالتبعية ، التى اصبحت حلقة مفرغة من صنع اصحاب القرار السياسى ، وسوف تزداد المخاطر الكبرى والصغرى التى تتحدث عنها الخطة الخمسية

الثانيــة . وقد بدات تــدر ذلك فى الســنة الثانية منهــا فبلغت (٢٩٣٧ر٤) مليونا من الريالات بالمقارنة مع (٤٠١٦ر٦) مليونا فى عام ١٩٨٢ (التقرير السنوى ، ص ٦٤) .

وبلغ الادخار السالب فى الخطة الخمسية الاولى ٩٤٨١ مليونا من الريالات ، ويعادل ١٩٫٢٪ من الناتج الاجمالى المحلى . « وهى نسبة عالية تهدد الاقتصاد الوطنى بالخطر » (الخطــة الخمسية الثانية ، ص ٥٦) .

نقرا فى الخطة الخمسية الثانية نقدا للخطة الخمسية الاولى « انه اصل الداء فى ميزان المدفوعات العجز المســتمر والمتزايد فى الميزان السلعى والخدمى » (ص ٣٠) ووعدا بأن الخطة الثانيــة سوف تأخذ فى الاعتبار هذا الداء ، ولكن انخفاض المصروفات على التنمية فى العام الثانى من الخطة الخمسية الثانية يدل على ان نفس الاسباب التى رافقت الخطة الاولى لا تزال قائمة . ومن هنا لا يطمح واضعو الخطة الثانية الا الى تخفيض العجز عبر سنوات الخطة » من نحو ٨٤٤٣ مليونا فى ١٩٨٢ الى ٧٩٢٣ مليونا فى ١٩٨٦ م «(الخطة الخمسية الثانية ، ص ٩١) . ومن المتوقع ان يصبح العجز المتراكم خلال سنواتها اكثر من ١٥٫٤٥٧ مليونا كما يتوقع واضعو الخطة .

ان الخطة الثانية فشلت مثل الخطة الاولى ، ولا يغير من هذه الحقيقة شيئا ان يسمى محمد سعيد العطار ذلك تراجعا ، كما جاء فى حديثه الى صحيفة الثورة اليومية فى ١٩٨٥/١/٢٨

ان التركيب الاقتصادى للواردات اليمنية هو سبب العجــز المزمن للميزان التجارى ، وليس الارتفاع غير العــادى للاســعار العالمية ، فنصيب سلع الاستهلاك النهائى يأتى فى المقدمة دائما ، وتليه سلع الاستهلاك الوسيط بينما تأتى سلع التكوين الراسمالى بعد ذلك .

السنة / البيان	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٨٨/٧٨	١٩٨٠
سلع الاستهلاك النهــائى :	٧١٪	٥٥٪	٥٤٪	٤٦٫٥٪
سلع الاستهلاك الوســيط :	٢٢٪	٣٤٪	٣٤٪	٣١٫١٪
سلع التكوين الرأسمالى :	٧٪	١١٪	١٢٪	٢٢٫٤٪

المصــدر : المقطرى ، ص ٢٥٣ .

ولا يجب أن تضللنا حتى النسب المتواضعة لســلع التكوين الراسمالى فى الجدول ، فهى لا ترسى قواعد انتــاج محلى بقــدر ما هى ضرب من ضروب الاستهلاك سواء كان ذلك بتصنيع الاستيراد او بالاعتماد فى المواد الخام والالات على الخارج . فمصانع التعليب والتجميع لا علاقة لها بالواقع الذى من حولها ، وهى ترمى بعــد استهلاكها مثل علب البلاستيك الفارغة . ويلاحظ ان نسبة ســلع الاستهلاك النهائى والوسيط لا تزال عالية فى سنوات الخطة الاولى .

كان المعدل المخطط له فى الخطة الاولى للنمو ١٤٫٥٪ . ولم يتحقق النمو فى المواد والاستخدامات الا بمعدل سنوى حقيقى ادنى من ذلك بلغ ٩٫٨٪ .

يصف احد الاقتصاديين العرب الحديث عن معدلات النمــو بانه تمرينات عقلية شائعة . وهو محق فى ذلك ، فالاعتراض على مثل هذه التمرينات ليس مقصورا على فساد منطقها ، بل وبالدرجة الاولى موجه نحو عدم واقعيتها ، فهى تنطلق من افتراض مؤداه ان نمط توزيع الدخل لا يتأثر بنمط التنمية . وكــل الوقائع فى الخطط

منذ عام ١٩٧٣ تؤكد انها لم توجه الى اشباع الحاجات الاساسية للمواطنين ذوى الدخل المحدود والفقراء ومن هم الاكثر فقرا . فالعلاقة القائمة بين سياسة الباب المفتوح وتوزيع الدخل الوطنى لا تسمح بذلك . ان تركيز التخطيط منذ عام ١٩٧٣ ، على مشروعات البنية السفلية وسياسة من وسائل توزيع الدخل . فهى تفتح الباب واسعا امام القطاع الخاص للاثراء السريع على حساب المال العام . وتوزيع الضريبة كما أشرنا وسيلة أخرى . ان الاقتصاد التابع كنمط انتاج يؤثر فى توزيع الدخل ، ويكون صحيحا ان يقال بان قرار انشاء طريق جديد فى العاصمة أو مدينة كبيرة يتضمن قرارا بالتوزيع . وقد اشارت الخطة الثانية على استحياء فى سطرين الى « زيادة نصيب الاقاليم خارج المدن من الاستثمارات المدرجة بالخطة » (ص ٤٤) . وفى نفس الوقت تحث على النظر فى « اعطاء حوافز مختلفة للمشروعات الخاصة التى يتم انشاؤها خارج المدن الثلاث الرئيسية ـ صنعاء ـ تعز ـ الحديدة » (نفس الصفحة) . ان قرار انشاء الطرق الواسعة والمضاءة يستبعد من استخدامها كل سكان القرى الذين لا تطأ اقدامهم ارض هذه المدن ودليل على ان سلم الاولويات متحيز اجتماعيا .

ان التحيز الحضرى يصدر عن قرار سياسى ، فالمدن بل بعض الاحياء بها هى التى تنال الحظ الاوفر من الخدمات . اذا كان سكان المدن لا يشكل الا حوالى ١١٪ من مجموع السكان ، فان هذه الخدمات موجهة الى الفئات العليا من سكانها ، واحياء هذه الفئة اتضحت لها معالم جغرافية وجمالية منذ سنوات فى المدن الرئيسية ، وانتقال الشيوخ من قراهم الى المدنية ظاهرة انتشرت فى السنوات الاخيرة ، ويشير ذلك الى تغير فى دخلهم ومركزهم السياسى وقوة العلاقات التى تربطهم بالمدنية والتجار .

ان الحديث عن « عدالة اكبر فى توزيع التنمية الاقليمية »

« الخطة الخمسية الثانية ، ص ٤٣) يظل شعارا فى مجال المعلن ، ولذا يظل تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى نطاق المدن الثلاث .

يدرك واضعو الخطة مخاطر عدم عدالة توزيع التنمية اقليميا ، فالتركيز على المدن الثلاث ، الذى يمكن ملاحظة استئثار صنعاء بالقسم الاكبر منه (*) يزيد « فجوة الدخل ومستوى المعيشة اكثر واكثر بينها وبين الاقاليم الاخرى ، وعلى الاخص اذا اخذنا فى الحسبان ان عودة المغتربين المتزايدة الى الوطن تتركز فى المناطق الحضرية » (ص ١١٢) .

ورغم ذلك فان الخطة الخمسية الثانية لا تفرد بابا أو ركنا صغيرا للتنمية الاقليمية بحجة انه لم يتم الى الان تقسيم اليمن الى « اقاليم تنموية » . ومن هنا اعتماد الخطة فى هذا المجال على الافتراضات والتقديرات العامة ، ولا نجد تحت عنوان التنمية الاقليمية الا صفحة ونصف صفحة فى الخطة كلها .

لا يتوقع احد ان تدرس الخطة وجوه غياب العدالة فى التوزيع الاقليمى للتخطيط ، فهو يشمل الى جانب الدخل ومستوى المعيشة الخدمات الاساسية من التعليم الى المواصلات الى الخدمات الصحية . وكل تخطيط لزرع الرأسمالية لا يمكن ان يتجنب هذه المشاكل . وخطورتها تكمن فى انها تغذى نزعات المجتمع التقليدى التى على الدولة الحديثة تذويبها ، بينما تقوم الدولة لانها غير حديثة على تعميقها فتقاوم روح الاندماج الوطنى والتكامل الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمجتمع فى الوقت الذى تتحدث فيه عن وحدته المثلى على مستوى المعلن .

(*) ابدى استاذ جغرافيا عربى دهشته من استدبار كل المشروعات البحر وتوجهها نحو الجبال .

ان الدولة بذلك تعمق هذه الصفة التى تسود فى كل المجتمعات التى لا توجد فيها مؤسسات تمثل الرأى العام ، ولا تعرف التعدد فى المجال السياسى ولا الحوار الفكرى والثقافى .

ان المعجزة التى يريد التخطيط فى ظل سياسة الباب المفتوح انما هى اعادة انتاج هذا المجتمع . ورغم كل النجاح المؤقت الذى تضمنه ظروف محلية وعربية وعالمية عابرة ، فان هذه مهمة مستحيلة تاريخيا ولاسباب محلية وعربية ودولية .

الترشيد وسياسة الباب المفتوح :

بعد ازمة ندرة العملات الصعبة ، ونفاذ الاحتياطى منها ، بدأ المسئولون ومعهم الاعلام يتحدثون عن ترشيد الاستيراد ، ويقال ان ارتفاع الاسعار ظاهرة عالمية ، رحم الله السادات ، وقال بعضهم ماذا عند اليمن لتجنب ارتفاع الاسعار ؟ يجب على الشعب ان يشكر الحكومة لانه ليس اسوأ حالا من بلدان عربية وغير عربية كثيرة . ولا يزال الاتجاه السائد فى الاعلام وخطب الجمعة يعزو ارتفاع الاسعار الى جشع التجار ، واما اولئك الذين يتربصون بالحياة والناس فى اليمن والذين يسمون انفسهم بالجماعات الاسلامية ، فانهم مستمرون فى الحديث المعاد عن الحلول الاسلامية الجاهزة : كالزكاة والصدقات . وهم كعادتهم لا يدرسون اية مسألة محددة ويكتفون بالكلام العام وسرد الآيات والاحاديث التى يعرفها الجميع ، وحلولهم خطبة واحدة تتكرر منذ عشرات السنوات .

عندما بلغت الندرة الدواء بدأت الحكومة تفكر فى مواجهة الغلاء ، والدراسات السرية تسمى الاشياء بأسمائها ، فتحاول توصيف ما تسميه بالازمة ، وطرق مواجهتها ، بينما ينكر المسئولون

علنا وجود اية ازمة ، فليس الغلاء وندرة العملات الاجنبية والتضخم الا سحابة صيف .

ترجع جذور الازمة الراهنة الى بداية سياسة الباب المفتوح ، التى لازمتها سياسة الانفاق المتزايد ، فاضطرت معه الى الاستدانة بصورة متزايدة من البنك المركزى . وتمثل هذا الانفاق المنفلت من عقاله فى الانفاقين المبوب وغير المبوب ، حتى بلغ معدل استدانة الحكومة من البنك المركزى اربعة مليارات سنويا ، واثر ذلك بصورة مباشرة فى رفع الاسعار ، فى الوقت نفسه استمرت فى سياستها الضريبية ، التى تجعل دخل الدولة من الضرائب متدنيا . تمول الحكومة نفقاتها بالعجز ، وتغطيه باصدار عملة ، وخلق كل هذا مايصوره الاقتصاد السياسى بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة ، واتضحت هذه الصورة فور نفاذ المخزون من السلع عند التجار .

عندما ادعت الحكومة انها افاقت ، وبدأت مواجهة الازمة لم يستطع « ترشيدها » الذى جاء متأخرا ، هذا اذا كان قد جاء على الاطلاق ، ان يعالج الارتفاع الاسعار المستمر بنسب مخيفة ، فهذا الترشيد لا يزال يرافقه الانفاق الحكومى ، ومن سوء طالعه تزامنه مع النضوب النهائى لمعين البلاد السعيدة من العملات الصعبة ، فلم يعد ما عند الحكومة يكفى حتى لاستيراد السلع التموينية الضرورية والادوية فى عام ١٩٨٥ . وفاقم حدة الموقف ارتباط اقتصاد البلاد بدول النفط كسوق للعمالة ومصدر المعونات والهبات .

لم تجد كل النصائح ولا اجتماعات رئيس الدولة والتجار فى الحد من الارتفاع الجنونى للاسعار . واماط التجار اللثام عن وجه شيلوك الحقيقى ، وساءهم ان يقال عنهم انهم السبب فى ارتفاع

الاسعار ، ولم يفهموا اضطرار الحكومة الى الكلام على الترشيد ، وهى التى اعفتهم ولا تزال تعفيهم من اعباء التطور وعودتهم على الرعاية والتدليل ، وفى غمرة هذا الاستياء لم يفكر التجار فى الفرق بينهم وبين الحكومة . فالحكومة مسئولة وتخشى ان تكون الازمة الاقتصادية مدخلا سهلا للاطاحة بالوضع القائم . كما ان الحكومة ، ولا سيما بعض البيروقراطيين والتكنوقراطيين ، الذين رافقوا سياسة الباب المفتوح منذ البداية يفكرون فى مصلحة الطبقة الراسمالية الوسيطة على المدى البعيد ، بينما يتهافت التجار على المصالح العاجلة ، ولم تستطع الحكومة ان تمارس قسوة الاب الراعى معهم ، ولم تتجاوز تنظيماتها مجال التقييد المؤقت لاستيراد بعض السلع ، الفواكه ، والادوية ، وتقييد اجراءات الاستيراد . ان تداخل المصالح بين حملة الاسهم والمشائخ والتجار والضباط يحول دون اى ترشيد حقيقى ، حتى دون الخروج من نطاق العلاقات الراسمالية القائمة ، فاستياء التجار لا مبرر له .

ان الذى تضرر حقا هو التاجر الصغير . فانتشرت ظاهرة افلاس اصحاب الدكاكين الصغار ، وكان نصيب الحديدة ثم تعز من هذه الظاهرة اكثر من غيرهما من المدن . ووجه الكساد فى الحديدة سافر ، فتجارة التهريب فى المناطق الشمالية تخنقها كل يوم ، ويفقد ميناء البلاد الاول دوره لصالح المشائخ وحلفاؤهم من تجار التهريب .

اما التجار الكبار فقد استمروا فى رفع الاسعار متذرعين باسباب عامة تخص البلاد واخرى خاصة بهم ، فتشير مذكراتهم الى المسئولين الى انهم يرون بان تعويض ما استنزف من مخزون العملة الصعبة يتطلب زيادة الاسعار ، كما ان انخفاض سعر الريال بالنسبة للدولار وغيره من العملات الصعبة يستلزم رفع الاسعار . وما لا تتحدث عنه مذكرات اتحاد الغرف التجارية ان تكاليف الاستيراد لا ترتبط

بزيادة الضرائب ولا برسوم الحصول على رخص الاستيراد ، بل بالرشوة التى يقدمونها على كل المستويات ، فالرشوة مجال التعامل الحقيقى بينهم وبين الحكومة . انها بوتقة الولاء الوطنى التى تصهرهم ، وفيها تتجلى وحدتهم . ان علاقاتهم بالدولة تجرى خارج ميزانية الدولة ، فالمعاملات لا تتم فى مكاتب ، بل فى منازل المسئولين ، وفى مقابل القات . وهذا من ابرز سمات « الدولة الرخوة » فى طبعتها اليمنية .

انهيار سعر صرف الريال فى الاسواق منذ عام ١٩٨٣ حرم التجارة من سهولة الاستيراد ومن الارباح الكبيرة والضخمة التى ضمنها تثبيت سعر الريال لسنوات فى حدود ٤ر٥ من الريالات للدولار الواحد . وعندما شكت الحكومة عجزها عن تمويل استيرادهم ، وطلبت منهم اقراض البنك المركزى من مخزونهم من العملات الصعبة رفضوا ، وعرف الناس جميعا عن اقراض تاجر العملة شوالق البنك المركزى فى صيف عام ١٩٨٦ ، بعد تمنع طويل . وهؤلاء التجار لم يتذكروا أن هذا المخزون يعود الى شهر العسل الطويل الذى ضمنه لهم تثبيت سعر صرف الريال الذى سنده استمرار تدفق تحويلات المهاجرين حتى عام ١٩٨٠ .

ورافق تقلص المورد الاساسى من العملات الصعبة ، ولنقل الدولار ، ارتفاع معدل السيولة النقدية بما نسبته ٢٨٪ سنويا خلال السنوات ١٩٨٢ ــ ١٩٨٥ ، فى حين لم تكن تزيد عن ما نسبته ٦ ــ ٨٪ فى السنوات السابقة (تقرير البنك المركزى ، ص ٣) .

واذا كان متوسط الاستيراد السلعى منذ بداية انخفاض تحويلات المهاجرين فى عام ١٩٨٠ يبلغ اكثر من ثمانية مليارات

سنويا ، اى ما يعادل كل تحويلات المهاجرين تقريبا فى أوج ارتفاعها ، فان استمرار سياسة الاستيراد نفسها فى وقت بلغ فيه الفرق بين سعر صرف الريال فى تلك السنوات وسعره الآن اكثر من ضعفين يعنى ان الحكومة لا تزال تمارس سياسة مستهترة ليس فيها ذرة من روح المسئولية حيال كل ما يخص الفئات ذات الدخل المتدنى من المواطنين . اما الفقراء ، فانها لا تعرف عنهم شيئا ، والا ما سمحت ان يكون المعدل السنوى للاستيراد السلعى فى حدود سبعة مليارات من الريالات فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

لجأ التجار من جديد الى التهريب بسبب عجز الحكومة المتزايد . وقد اصبح التهريب مؤسسة « وطنية » راسخة يحميها المشائخ والضباط فى المناطق الشمالية ، ويمارسون به الخوة عملية كل يوم مع مجتمعات السعودية والخليج ، التى تهرب منها كل انواع السلع . ويرد لهم اليمن الجميل بتهريب قرن الخرتيت والوسكى وحبوب الهلوسة والقات . وتقدر هذه التجارة بمئات الملايين . يصل قرن الخرتيت الى الخليج ولا سيما دبى ، عن طريق اليمن الشمالى الذى يهربه تجار هذه السلعة الغالية من دول شرق افريقيا ، ويباع جزء منها فى أسواق اليمن نفسه ، ويعتبر مقبض الجنبية الذى يصنع منه من اسباب غلائها . وهكذا يتخذ الرباط الاقتصادى بين الاشقاء شكل العلاقة الآثمة اخلاقيا وسياسيا واقتصاديا ، وليس هناك ما هو أدل على التبعية الشاملة للاستعمار الغربى وسوقه من هذا الواقع المزرى لعرب الجزيرة الاقحاح ، الذين افسدوا النفط ، ورهنوا مستقبل وحاضر بلدانهم .

ان ما يقترحه التكنوقراطيون اليمنيون ، وبالدرجة الاولى فى الجهاز المركزى للتخطيط الذى يرأسه العطار من الاجراءات

اللازمة « لتخفيف حدة الازمة » ، كما ورد فى تقرير سرى ، لا يرقى الى مستوى المواجهة الجذرية للمشاكل ، حتى بمنطق الرأسمالية التابعة ، فهؤلاء الناصحون الذين يعتمدون على استشارات خبراء عرب ، يعرفون اكثر من غيرهم ، انهم فنيون منفذون وأن رأيهم لا يلتفت اليه الا فى حدود ضيقة وعند الضرورة القاتلة ، التى تفاجىء حكام البلاد والعباد الحقيقيين عندما يتأكدون من نقص تحويلاتهم الى الخارج ، اما العجز فى ميزان المدفوعات وارتفاع الاسعار الفاحش فانه فى الدرجة الثانية من الاهمية . ومن الانصاف لهؤلاء التكنوقراط المحليين والاخوة العرب المستشارين أن نسجل هنا أنهم قدموا مقترحات هى مزيج من تلبية مطالب السياسة الراهنة ، والتمهيد لاقتصاد انتاجى فى شروط اقتصاد تابع عاجز عن الشروع فى اية تنمية مستقلة ، وبذلك يسهمون فى نشر وهم التنمية المستقلة .

فهم يعرفون أن مقترحات الحد الادنى لا تلقى أذنا صاغية ناهيك عن اقتصاد انتاجى وتنمية مستقلة . هذا الانفصال بين السلطة واجهزتها التنفيذية من اسباب تعثر ابسط مقترحات الاصلاح واضطراب الاعمال اليومية فى هذه الاجهزة . ان التكنوقراط القائمين الذين يوكل اليهم ترشيد الاقتصاد فى ظل الراسمالية ، لا يستطيعون القيام بهذه المهمة ، فتركيب نظام الحكم لا يسمح بذلك ، فهم فى نظر اصحاب القرار ليسوا شركاء فى السلطة بل خبراء لابد من الاستفادة منهم . والمواطنون يعرفون هذه الحقيقة ، ومن هنا تمايز نظرتهم الى اجهزة السلطة فى مستوياتها المختلفة .

تنقسم « الاجراءات اللازمة لتخفيف الازمة » المقترحة من قبل الجهاز المركزى للتخطيط الى اجراءات نقدية واقتصادية وسياسية وادارية . ومن الواضح انها تنطلق من التسليم بالأمر الواقع .

وهى لا تهدف الا الى تخفيف حدة الازمة ، وليس معالجتها جذريا ، وهذا تواضع محمود ، واسلوب يختلف عن ديماجوجية الخطب الرسمية . ولذا لا تناقش المقترحات سياسة الباب المفتوح (ام الكبائر) . وسنترك اعتراضنا الاساسى جانبا ونناقش المقترحات من حيث امكان تطبيقها من عدمه فى الشروط السياسية والاقتصادية القائمة فى اليمن الشمالى :

١ — البحث عن وسائل لزيادة موارد اليمن من العملات الصعبة ، لا يمكن الا باللجوء الى الاتفاقات الثنائية مع امريكا الشمالية واستراليا ، أو الحصول على قرض أو معونة من دولة نفطية .

من الواضح أن باب الهبات أكثر من موارب الآن بعد انهيار أسعار النفط . والاتفاقات الثنائية شروطها مجحفة اقتصاديا ، وشباكها السياسية معروفة . والاقتراح يلهث وراء حل سريع ولا ينظر الى ابعد من اليوم .

٢ — رفع اسعار الفائدة المحلية على الادخار بالريال ، وبالعملات الصعبة لن يؤدى الى نتائج حاسمة . فالاستقرار السياسى الراسخ يكون نتيجة قيام اقتصاد يمنى شمالى قادر على جذب الاموال . ولم يستطع قانون الاستثمار منذ عام ١٩٧٥ الى يومنا هذا جذب أية استثمارات حقيقية أو تحقيق ادخار محلى ، لا سيما والحياة المصرفية والقانونية والخدمات لا تزال فى مستوى متدن حتى بالقياس الى بلد كالاردن .

٣ — اقتراح منع خروج الريال فى محله . ولكن يصعب تنفيذه عند صرف رخص الاستيراد ، والحل فتح مصارف أو فروع

المصارف اليمنية فى السعودية والخليج لتكون القنوات الوحيدة لتحويلات المهاجرين .

٤ — اشتراط تحويل المستثمرين لمستورداتهم كلها أو الجزء الاكبر منها من خارج اطار المصادر المعتادة لميزانية الاستيراد بالعملات الصعبة . وهذه المشروعات مستفيدة من قانون الاستثمار . ولا يمكن تنفيذ هذا الاقتراح مع بقاء هذا القانون ، فلابد من الغائه ، وهذا سوف يظهر الحكومة بانها تتراجع عن سياسة الباب المفتوح ، والعياذ بالله . وكان هذا القانون تجسيدا له وتعبيرا قانونيا عنه .

٥ — « التوقف عن الاصدار النقدى فى السنوات القادمة » لمواجهة عجز الميزانية اقتراح غير عملى الا اذا أمكن الحد ثم ايقاف التوسع فى الانفاق وطرح سندات الدين العام قد يكون مفيدا ولكنه عامل مؤثر عندما يكون المواطن على معرفة بحقيقة التدهور الاقتصادى وتطلب منه الدولة القيام باقراضها باعتبار ذلك عملا وطنيا ، كما تفعل الدول فى الازمات أو فى زمن الحرب . كما انه ليس هناك ما يشير الى ضخامة المدخرات عند المواطنين . فمناخ الاستهلاك السائد يحول دون ذلك . بينما يفضل التجار الكبار الاحتفاظ بمدخراتهم فى الخارج تحسبا للمفاجآت .

٦ — « وضع تقدير دقيق وصحيح لمكونات الميزانية العامة للدولة » ، لمعرفة احتياجات البلاد من العملات الصعبة . تنفيذ هذا الاقتراح يعنى بالدرجة الاولى مراجعة نصيب الجيش والامن والمصروفات غير المبوبة ، واخضاع ميزانية الدولة لراى ممثلى الشعب ومحاسبة الحكومة ، وهذه شروط سياسية لا وجود لها ، ولن تتوافر حتى بعد « انتخاب » مجلس الشورى القادم .

٧ — « زيادة الضرائب المباشرة وضرائب الانتـــاج » يتطلب ترشيد رأسمالية طفيلية تابعة ، هى جزء من التحـــالف الحـــاكم ، ولا يستطيع فرضها الا حكم قوى متحرر من شروط هذا التحالف . وهذه سمات رأسمالية مستقلة ، ذات جهاز ســياسى وقانونى وتنفيذى متكامل ، لا يمكن قيامها فى شروط التبعية الراهنة .

٨ — « مراقبة البنوك والصيارفة بشدة » . تم تنفيذ الاقتراح بطرق بربرية بوساطة جهاز الامن « الوطنى » فى غياب القضـــاء الادارى والمدنى . وكانت فرصة جديدة لتبادل الخدمات بالرشوات ، ولم يتضرر الا الصيارفة الصغار . أما البنوك وكبار الصيـــارفة المرتبطين بسوق جدة فانهم يعرفون كيف يديرون اعمالهم .

٩ — « تشجيع انتاج الحبوب فى مناطق اب وصعدة والجوف بالتعاقد على شراء المحصول بأسعار مجزية » . ألم تكن هذه مهمة البنك الزراعى ، الذى صرفت أمواله لتمويل استثمارات زراعية وغير زراعية لكبار الملاك والتجار الكبار . وتكرار تجزيته لا معنى لها .

١٠ — « سرعة استخراج النفط والغــاز وتصديرهمـــا » . الالحاح على هذه القضية تضعف موقف الجانب اليمنى . وهذه بداية ترسيخ النفط للتبعية الاقتصادية . وسيكون النفط حقنة مسكنة ، ويصرف الاذهان عن التفكير الجاد فى التنمية ، على الرغم من انه لن يضيف دخلا كبيرا الى ميزانية الدولة ، بل سيقتصر دوره على سد الثغرة التى تحدثها عودة القوة العاملة من الخارج فى الســنوات القادمة . وسوف يتراوح دخل الدولة من النفط من ٦٠٠ الى ٨٠٠ دولارا فى العام اذا بقيت الاسعار العالمية على حالها .

١١ — « الزام المصانع المحلية باســتخدام المواد الاوليــة المحلية ، التى يمكن انتاجها محليا وبالذات المواد الزراعية الاولية » .

ألا يتطلب هذا ارساء قاعدة صناعية استخراجية وتحويلية وتصنيع زراعى لا تتوافر ابسط شروطه فى الواقع الاقتصادى السياسى .

١٢ — « زيادة المشاريع الاستثمارية بغرض رفع الانتاج المحلى وليس تقليصها » . ان السياسة المتبعة فى الخطة الخمسية الثانية هى تقليص هذه الاستثمارات ، والرأسمال الوسيط بين السـوق المحلى والرأسمالى الخارجى ينشط وفقا لقانون الاستثمار ، ويجد فى الاعفاءات . وغيرها من التسهيلات التى يمنحها القانون افضـــل شروط ازدهاره الخاص ، واطراد أرباحه ومطالبته بانتهـــاج طريق آخر مع استمرار سريان هذا القانون كلام لا معنى له .

١٣ — « اعادة تقييم شامل لسياسة الاعفــاءات الجمركيـــة والضريبية فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار والتصنيع ، وخاصة المواد الاستهلاكية غير الضرورية مثل مصانع المياه المعدنية ... » ، هذه « الصناعات » هى الدجاجة التى تبيض ذهبا للرأسمالية الوسيطة ولكل المساهمين فى الشركات من المشائخ وكبار الضباط ، وليس مصادفة أن تأسيسهـــا تم على أيـــدى ســماسرة محليين معجبين « بنمط الانتـــاج النفطى » ، ومرتبطين به من خـــلال الســمسرة والصـــداقة .

١٤ — « مراقبة الاسعار وتنظيم التجارة والتسويق والرقابة عليهما » . الجهاز الادارى والقضــائى والبوليسى استمرار لروح الامامة فى الجباية والادارة ، ولم يجر اى تحديث بغيره فى صميمــه بما يناسب المهام المقترحة . ان الاسهل شراؤه . وهذا ما يمارسه التجار المحليين والشركات الاجنبية وبيوت الخبرة الدولية .

١٥ — ادارة « المؤسسات التموينية ومؤسســـات الحكومة وفقا لمبدأ الثواب والعقاب » . لتنفيذ هذا الاقتراح يجب أن تكون

الاجهزة خاضعة للحكومة اداريا ووجود سلطة قضائية مستقلة ، والحال انها ليست كذلك . فهى محتكرة فى أيدى أفراد يعينهم رئيس الجمهورية ، وهم يجيدون الاحتماء بجهاز الدولة الذى يوجهونه ، والقضاء غير مستقل ، والقضاء الادارى لا وجود له .

١٦ — « التركيز على المشاريع الانتاجية ، وانتقاص مشروعات ما يسمى بالبينات الاساسية ، ما عدا الصحة والتعليم التى تعتبر من وجهة نظرنا مشاريع انتاجية » .

ان تخصص الخطط فى البنية السفلية كان ولا يزال خدمة للراسمال المحلى الوسيط والراسمالية الاجنبية ، فهى تيسر تغلغل السلع المستوردة فى الريف ، وتعفى الراسمالية المحلية من أعباء التنمية . ان الحديث عن مشاريع انتاجية غير بعيد من كلام خليفة السادات عن الانفتاح الانتاجى ، اذ يقصد باضافة كلمة الانتاج الى الانفتاح ستر عورة الانفتاح .

ان كلمة الانتاج تقوم هنا بدور ورقة التوت المشهورة . والمشترك بين اقتصاد مصر واقتصاد اليمن الشمالى انهما تابعان ، وان كانت التبعية حطمت هناك محاولة للاستقلال ومنعت هنا توافر شروط استقلال اقتصادى فى واقع اكثر تخلفا وبدائية .

١٧ — مشكلة النقل ثانوية ، وان كانت تشكل بالفعل عائقا امام تخفيض الاسعار ، ولم تستطع رئاسة الوزراء تنفيذ اوامرها لان اصحاب السيارات يضغطون عن طريق « لوبى القبيلة » والتجار .

١٨ — « عدم السماح بدخول وتسويق بضائع هى اصلا مصنعة فى الخارج وتحمل شعار صنع فى (ج ع ى) . وهذا

العن من تصنيع الاستيراد ، ولكن سياسة الباب المفتوح تسمح بذلك . وهذه السلع لا تزال تتدفق على الاسواق .

واذا كان الجهاز التنفيذى لا يستطيع حل مشكلة تكاليف النقل وتدفق هذه السلع ، فكيف يستطيع مواجهة المشاكل الاساسية للاقتصاد ، ذات الطابع السياسى ؟ .

ان الطابع الغالب على المقترحات هى الامانى والنوايا الطيبة ، وعدم أخذ الواقع فى الحسبان عند كتابة المقترحات ، ولذا تبدو المقترحات ناتجة عن التفكير فى واقع آخر ، والتوازن الماثل فيها ينبع من غربتها عن الواقع ومن تماسكها الداخلى كافكار ، وليس راجعا الى علاقتها بالواقع ، او الى امكان تنفيذها . ان غربتها عن الواقع تظهر فى عدم اهتمامها بالقضايا العاملة التى يسببها الغلاء والتضخم التى تطحن الملايين فى الريف والمدن وبعد اصحابها عن القرار ، عن السلطة ، يجعلهم منذ البداية يبتعدون عن الممارسة النظرية المرتبطة بالاقتصاد السياسى ويسجنهم فى قفص المهنة ومسلماتها الفنية ، التى تبدو صالحة لكل زمان ومكان . وهذه ليست من سمات الاقتصاد السياسى بما هو علما . وهنا مأساة التكنوقراطيين فى بلادنا العربية والبلدان التابعة كلها .

الفصل الرابع

النفط فى مارب وآفاق المستقبل السياسى

ان مقارنة الدكتور جمال حمدان تأثير النفط فى حياة العرب بتأثير الاسلام فى تاريخهم مقارنة قائمة على الاختلاف . فالنفط يقوم بدور تخريبى فى المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يرافق كل ذلك انحطاط فى القيم وتهميش للانسان العربى عبر شبك التبعية والتنميط والقهر وشروط استمرار تدفقه هى نفسها شروط تبعية أصحابه ، مالكيه الغيورين . بينما كان الأثر الذى أحدثه الاسلام فى حياة العرب انقلابا ، خلق نهضة ادخلت العربى فى سياق التاريخ العالمى ، وهم ملوك النفط على اختلاف اديانهم ومذاهبهم اخراج العرب من دائرة التاريخ المعاصر ووأد الثورة العربية باعادة انتاج شروط التبعية فى حياة كل يوم .

قصة اليمن مع النفط :

قد يكون الثامن من يوليو ١٩٨٤ من الايام الهامة فى تاريخ اليمن الشمالى الحديث ، فقد أعلن رسميا فى ذلك اليوم عن اكتشاف النفط فى منطقة مارب التاريخية المشهورة بسدها . وقدر انتاج البئر الاولى بسبعة الاف برميل فى اليوم ، ثم تضاعفت التقديرات حتى بلغت ربع مليون برميل .

ان احلاما كثيرة وكبيرة راودت نفوس اليمنيين فور اعلان هذا النبأ ، فقصة اليمنيين فى الشمال والجنوب مع النفط طويلة

ودامية . اختلطت فيها الحقيقة بالخيال . والوقائع بالاساطير .
فمنذ الثلاثينات والنفط وراء الاحداث والحروب . وليس مصادفة
أن الحرب اليمنية السعودية عام ١٩٣٤ وقعت فى الفترة التى
شهدت بداية نشاط شركات النفط الامريكية والبريطانية فى
شبه الجزيرة العربية وبوجه خاص فى السعودية والبحرين . كان
النزاع على عسير ونجران السبب المباشر للحرب فى مرحلة حاول
كل من الامام يحيى والملك عبد العزيز توطيد دولة مركزية بدرجة
متفاوتة من التوفيق . ومما له دلالة فى هذا الصدد أن شركة نفط
كاليفورنيا هى التى سلحت جيش « الاخوان » السعودى بالاسلحة
والذخيرة الحديثة ، التى لم تكن متاحة لجيش الامام يحيى . وكانت
من العوامل المؤثرة فى هزيمة جيشه . ومنذ ذلك الوقت أصبح النفط
عاملا داخليا أساسيا فى اليمن والسعودية .

كان النفط أيضا وراء أحداث شبوة عام ١٩٣٨ ، التى شهدت
صداما بين جنود الامام يحيى وبين الانجليز . وشبوة منطقة فى
حضرموت مرشحة لظهور البترول فيها منذ الثلاثينات ، وقد زارها
المستشرق فيلبى عام ١٩٣٦ ، ثم زارها بعض المهندسين الامريكان
بحثا عن النفط .

وقد رجع مؤرخ يمنى شمالى (الجرافى) الى الهمدانى ، وهو
مؤرخ وجغرافى يمنى عاش فى القرن الرابع الهجرى ، ليثبت يمنية
شبوة ، فالهمدانى يؤكد ان أحد جبالى الملح بها والآخر لمأرب . ولهذا
يخلص الجرافى الى ان المشكلة ليست اثبات يمنية المنطقة ، بل
القدرة على تحدى الاستعمار البريطانى فى اليمن الجنوبى .

ظل النفط ليلة القدر التى ترفض المرور بديار اليمنيين . ففى
اليمن الجنوبى نقبت عنه بان أمريكان . ولكنها غادرت منطقة ثمود

فجأة فى الفترة التى شهدت أولى أعمال المقاومة ضد الانجليز . ولم
تفلح كل الاغانى التى قيلت فى النفط فى استحضاره ، كانت عوامل
الجغرافيا السياسية أقوى من أحلام اليمنيين . استمر الأمل قويا
فى اكتشاف النفط . واليمنيون على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية على
علاقة سحرية بنافورة النفط السوداء .

وآخر حروب النفط الكبيرة كانت حرب التدخل التى شنتها
السعودية والملكيون ضد النظام الجمهورى الذى أقيم فى ١٩٦٢ ،
وذلك بمؤازرة نشيطة من المرتزقة الامريكان والبريطانيين فى جنوب
اليمن المحتل آنذاك . واستمرت الحرب ثمان سنوات . واستشهد
فيها عشرات الالاف من اليمنيين والمصريين .

لم تزد هذه الحرب القاسية اليمنيين الا تمسكا بالحلم . فالنفط
فى نظرهم عصا سحرية تعفيهم من مشقة العمل والبناء ، وقليلون
هم الذين يدركون عواقب ومشاكل الثروة النفطية . الم ينقل النفط
« اخوة » لهم من عالم النسيان الى العصر الحديث ، ولو من باب
الاستهلاك السفيه ، فرغم كل شىء زج بهم فى القرن العشرين، فلماذا
لا تتكرر الطبيعة التجربة فى اليمن ، لا سيما وأن المعلومات التى تظهر
بين الحين والآخر تقول ان حقول النفط تمتد من الشمال الى الجنوب،
وان شبه جزيرة العرب بجروفها القارية بحيرة نفط هائلة .

هناك رأى سائد فى اليمن الشمالى يعزو تأخير اكتشاف النفط
الى القوى الخارجية : السعودية وشركات النفط الامريكية . وتؤيد
شواهد كثيرة صحة هذا الرأى ، فالاعلان اكتشافه يؤقت سياسيا
واقتصاديا ، كما حدث فى أمريكا اللاتينية ونيجيريا وليبيا .

كان حكام اليمن المتوكلية يتميزون من الغيظ من ثروة جيرانهم .
ولم يكن الدبلوماسيون فى القاهرة يخفون ذلك قبل سبتمبر ١٩٦٢ ،

كيف يوجد النفط فى بلد قليل السكان ، بينما اليمن بكثافة سكانه وأراضيه الخصبة وحب شعبه للعمل محروم منه . كانوا عاجزين عن فهم حكمة الله فى هذه القسمة العجيبة .

وورثت المؤسسة الحاكمة فى اليمن الشمالى فيما ورثت من حكام المتوكلية هذا الحلم ، ولكن فى سياق تاريخى جديد . « أهل الحل والعقد » يستمدون قوتهم من المؤسسة القبلية السائدة . وهم يشكون بمن النفط على قدهم وصورتهم ، وقد شرعوا منذ مطلع السبعينات فى تقليد اسلوب الحياة فى دول النفط .

ليس تأثير مال النفط فى الحياة السياسية والاجتماعية موضع خلاف بين اليمنيين ، بل نوع هذا التأثير هو الذى يدور عليه الاختلاف ويستأثر باهتمامهم .

ان اعلان اكتشاف النفط لاول مرة فى اليمن الشمالى حدث هام فى حد ذاته . وتوقيت الاعلان بعد الحرب القصيرة التى وقعت بين اليمن الشمالى والسعودية فى ديسمبر ١٩٨٢ يعنى أن (ارامكو) لا تعارض هذا الاعلان . وكانت الحرب قد وقعت فى مناطق قريبة من حقول النفط المكتشفة . وربما يكون هناك بعض التغيير فى التكنيك ، لا فى الاستراتيجية المتبعة مع اليمن الشمالى ، فبدلا من الهيمنة عليه من خلال أموال النفط السعودى ، التى تسهم فى صنع المأزق المالية ثم تبادر لمساعدة اليمن على الخروج منها بالهبات والقروض ، يمكن أن يكون استثمار النفط المكتشف وسيلة هذه السيطرة الرئيسية . وعندها سيضاف قناع جديد الى الاقنعة التى تحاول اخفاء التبعية المزدوجة لامريكا ولحكام السعودية . فاكتشاف النفط يعنى رضاء امريكا والسعودية عن الوضع الراهن ، وان شابت هذا الرضاء خلافات ثانوية تتعلق بآليات السيطرة ولا تمس جوهرها .

وتجديد هذه الآليات هو الذى يجرى البحث [illegible] استمرار الوضع الحالى فى الجزيرة ، مع اضافة [illegible] بدور اليمن الشمالى فى التصدى لليمن الجنوبى ، [illegible] النفط اكتشف فى اليمن الشمالى بعد اعلان اكتشافه فى اليمن [illegible] قبل عام ونصف من قبل شركة ايطالية . ويشاع أن الملك فهد واحد مستشاريه يملكان حوالى ٣٠ ٪ من أسهم شركة هنت صاحبة الامتياز فى اليمن الشمالى . وان صح هذا فان الخلاف بين (يمن هنت) وحكام السعودية خلاف ثانوى أيضا ، فمن بين اهداف حكام السعودية يمكن افراد هدف بعينه باعتباره جزءا من استراتيجية نشأة الدولة الوهابية ، وهو التوسع برسم خريطة حدود متحركة كلما سنحت الفرصة . واستثمار البترول فى اليمن الشمالى يراد له أن يكون مدخلا مناسبا لرسم خريطة الحدود الجديدة ، وهى الامر الواقع ، الذى تريد الرياض فرضه . وكان مطلب تحديد الحدود وراء الحرب بين الدولتين فى ديسمبر ١٩٨٢ . وقد ذهب اكثر من سياسى يمنى ضحية هذه الخريطة منذ المصالحة مع الملكيين عام ١٩٧٠ ، وهى بداية الردة والشروع فى تفريغ النظام الجمهورى من محتواه والعودة الى مصادر التخلف فى المجتمع اليمنى .

زار صنعاء فى نوفمبر ١٩٨٤ وفد كبير ، دون أن يعلن عن وصوله أو مغادرته ، وقد جرت مفاوضات سرية . وبينما كان الوفد السعودى يضم « المختصين بشئون اليمن » فان الوفد اليمنى لم يضم أحدا من الذين كانوا مسئولين اداريين أو عسكريين فى حرب ديسمبر ١٩٨٢ . فقد تم اعفاءهم من مناصبهم بناء على رغبة السعودية .

ان الرؤساء اليمنيين منذ المصالحة لم يستطيعوا اقناع المواطنين بخريطة الحدود المتحركة ، بيد أن النفط يمكن أن يكون « حصان طروادة » الجديد ، فاذا ما خيرت الحكومة مواطنيها

الرعايا بين خيرات النفط القادمة وبين التشدد فى مسألة الحـدود فان حظها فى اقناعهم يبدو كبيرا • وسوف تبعث قيم الاخـوة العربيـة والاسـلامية • فالجمـاعات السـياسية الـدينية التى تمولهـا السعودية قـد أعلنت فى حرب ديسمبر أن الحدود من ميراث الجاهلية، فلا حدود فى دار الاسـلام • وتناسى هؤلاء أن دول النفط هى الجاهلية الجديدة فى أبشع صورها ، وأن الحـديث عن الاخوة الاسلامية فى ظل التبعية للاستعمار والقهر تشويه للمعانى السامية التى ترمز اليها هذه الاخوة •

النفط مقـامات :

ستحدد كمية النفط فى حقـول مـارب والجـوف مكـان اليمن الشمالى فى عالم النفط • والبيانات المتاحة حتى الان تدل على أنـه لن يكون نجما كبيرا فيه ، بل كوكبـا متواضعا • وسوق النفط الدولية يعانى من وفـرة المعروض • والمرجح أن يكون اليمن من الدول التى لا تحقق فائضا كبيرا من أموال النفط مثل سورية • ورغـم قلـة الاحاديث الرسمية عن النفط ، الا أن التصريحـات التى يدلى بهـا المسئولون الى الصحافة الغربية مفرطـة فى التفاؤل • وتتابع الصحافة الغربية والامريكية خاصة موضوع النفط فى اليمن الجنوبى والشمالى باهتمام شديد • فقـد نشرت نيوزويك وحدها ثلاثة موضوعات خلال شهر واحـد ، فى نهاية العـام المنصرم • وطغت أنباء النفط على الغاز الطبيعى الذى أعلن فى البداية عن وجوده بكميـات كبيرة •

ومهما كان حظ اليمن من النفط والغـاز فان هذا المـال الجـديد سيؤثر فى حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • وفى مقـدمة هذه المسائل تأتى العـلاقة باليمن الجنوبى وقضية الوحدة اليمنية

القـديمة الجديدة التى تواضعت فأصبحت طموحـا نحو [illegible] السلمى • وكثرة لجـان الوحـدة التى تبدأ أعمالهـا من جديد [illegible] ليس الا ارجـاء مدروسا للقضية • وسوف يقرب النفط اليمن الشمالى من نادى النفط العربى • وبذلك سيضاف سد جـديد أمام قضية الوحـدة ، والتى كانت قبل ذلك على درجة مركبة من التعقيـد •

هل سيكون اليمن الشمالى استثناءا :

تختلف البنية الاجتماعية الاقتصادية لليمن الشمالى عن ذلك التى كانت سائدة فى بداية مرحلة النفط فى الجزيرة والخليج ، من حيث كونهـا قـد عرفت تحديثا سطحيا جدا منذ ١٩٦٢ • ولم يؤثر هذا التحديث المتواضع فى البنية القـديمة بل ان بعض جـوانب البنيـة القـديمة قد ازدادت قوة مفرغة بذلك هذا التحديث من كل محتواه ، حتى أصبح النظـام الجمهورى وحـده المكسب الاوحـد فى نظر كثير من اليمنيين • ورغم ذلك فهنـاك من يرى أن ثروة النفط سوف تكون قوة ترشـيد ايجابية وان ما حدث فى دول النفط لن يتكرر فى اليمـن الشمالى •

ان النفط الذى بدأت مرحلة استثماره بالشروع فى بناء البنية السفلية لمنشآته ، قـد باغت اليمن الشمالى ، وهو فى بيات سياسى ، كان حصيلة تدهور المقـاومة المسلحة للجبهة الوطنية فى ربيع ١٩٨٢• فقـد حسم الصراع لصـالح المؤسسة الحاكمة ، التى تتشبه من عدة وجوه المؤسسة الحاكمة فى دول النفط • ويمكن توصيفها بأنها مؤسسة قبلية عسـكرية متحـالفة مع الرأسمالية الوسيطة ، تضم ممثلى القبيلة من المشائخ وكبار الملاك والضباط الكبار ، والفئات المتوسطة المدينية المرتبطـة بهم وممثلى الرأسـمالية الوسيطة (انظر الفصول السابقة)•

يؤثر الجيش فى الحياة السياسية منذ ١٩٦٧ بعد رحيل القوات المصرية وهو شديد الالتحام بالقبيلة • فقد خرجت منه القيادات التى كانت معادية للمؤسسة القبلية على التوالى فى انقلاب نوفمبر ١٩٦٧ ثم أحداث مارس ١٩٦٨ فأغسطس ١٩٦٨ ، ومعظمهم من الضباط الصغار المعروفين بانتماءاتهم الحزبية وأغلبهم من المناطق الجنوبية فى (ج ع ى) ومنذ ذلك الوقت أصبح الجيش مكونا من أبناء المناطق الشمالية ، وكذلك الامن الوطنى والشرطة • ومنذ انقلاب ١٩٧٤ أمسك بزمام الامور وعزز موقعه وازداد دور قوى الأمن فى الحياة السياسية • وقد تناولنا هذه الامور بالتحليل من قبل •

ان المشاركة بين هذين الجناحين فى السلطة ليست متكافئة ، فاليد العليا لا تزال لقوى القبيلة ، ولكن الرأسمالية الوسيطة راضية رغم تململها أحيانا من العوائق والاعباء التى يضعها الجناح الاخر فى طريقها • وهى كرأسمالية وسيطة وطفيلية تستفيد من الدولة وتعتمد عليها أكثر من اعتمادها على قوتها الذاتية • فقد نشأت مشوهة فى ظل الاستعمار البريطانى فى الجنوب أو فى سياق سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ مطلع السبعينات . وتلجأ الى القبيلة: خزان التخلف كلما أحست بالخطر • ومن هنا اهتمامها المحدود بالنظام والقانون • وسياسة الانفتاح هى الاساس الاقتصادى لتحالف الجناحين ، وهو كذلك أساس التقاء مصلحتهما بنظام الحكم فى السعودية • فالجناح الاول لا يستطيع تلبية مطالبه النهمة وحاجته الى المال لشراء الولاء فى اطار الميزانية المحدودة للدولة • ومن هنا اعتماده على الدعم المالى السعودى المستثمر على مستوى القبيلة والحكومة ولا سيما أجهزة القمع • وكل خطوات التحديث كالمحاكم المدنية والتنظيم الادارى الجديد التى تتعثر كل يوم لاتخرج عن نطاق هذا التحالف فى ظل الهيمنة السعودية ، وموضوع تحت

نيران التهديد من قبل الجماعات السياسية الدينية المرتبطة بالسعودية ، والتى بدأت منذ ١٩٨٤ تعلن غضبها على سياسة الحكم • وهذه وسيلة معروفة يقصد بها ضبط السياسة الداخلية والخارجية للدولة تمارسها السعودية بين الحين والاخر كلما اختلفت وجهات النظر مع الحكومة اليمنية • وعلى الاصح مع « مؤسسة الرئاسة » التى تشكل مركز التقاء قوى القبيلة والجيش • وان بدا الخلاف يتسم بالحدة منذ فترة فلجأت الحكومة الى تقليم أظافر الجماعات الدينية دون أن تواجههم بقوة •

وأجهزة القمع التى تستخدم أحدث الادوات لحماية المؤسسات البالية تقدم صورة للتناقض الصارخ بين المحتوى والاداة • وتشكل جانبا كبيرا من العبء المالى وسببا أساسيا فى العجز الراهن للميزانية • بالاضافة الى نفقات الاجهزة الخاصة والجيش الشعبى •

ان توظيف مال النفط سيجرى ضمن هذه الشروط السياسية والاجتماعية وهو يترسم خطى تجربة دول النفط العربية • فقد وطد مكان الفئات والطبقات السائدة ، والسابقة على الرأسمالية • وخلق طبقة جديدة لا تتعارض مصالحها معها بل تتكامل ، وهى البرجوازية التجارية والمالية التى أوجدها فائض مال النفط ، ويسر تداخل الافراد والجماعات وترابطهم على قاعدة الدخل الهائل • وسوف يكون للرأسمالية الوسيطة فى اليمن الشمالى الدور الاكبر فى تنظيم العلاقة مع السوق الدولى ، فهى تقوم بهذا الدور الان ، ومع تدفق اموال النفط سيقوى هذا الدور ، مضخما القطاع التجارى الذى يلبى حاجات المجتمع الاستهلاكى منذ بداية الانفتاح • وهذه الرأسمالية اقدر على التعامل مع العصر ، ومن هنا حاجة المؤسسة العسكرية القبلية اليها واعتمادها عليها بصورة كاملة تقريبا • أن خبرة

ممثلى القبيلة لا تذكر فى هذا المجال . والاستثناء الوحيد حصول أحد المشائخ وأبنائه على حق خدمة شركة (يمن هنت) مقتحما بذلك ميدانا جديدا على المؤسسة القبلية ، وهذه احدى محاولاتها للاحتفاظ بامتيازاتها وتجديد وسائل السيطرة باستخدام التسهيلات التى تحصل عليها من الدولة .

البدوى والنفط :

نسمع الكثير من الاقوال التى تحدثنا عن النفط الذى أفسد البدوى ، الذى يصورونه مثالا للخلق الكريم والمروءة العربية قبل عصر النفط ، والواقع يؤكد لنا أن البدوى أفسد النفط وأهدر كل امكاناته التاريخية ، حتى بلغ بها درجة الصفر . فالنفط ليس فرصة تاريخية ضائعة بل مصيدة تاريخية ، تماما كما كان الفحم والذهب واللؤلؤ بالنسبة الى شعوب أخرى فى فجر من الرأسمالية الغربية . النفط أساس كل التطورات السياسية والاجتماعية التى نفت مشروع الثورة العربية مع امتداد تأثير مال النفط من الجزيرة الى بقية الاقطار العربية .

ان العواقب السلبية لاموال النفط ماثلة اليوم فى اليمن الشمالى بسبب اعتماده على تحويلات المهاجرين اليمنيين الى دول النفط ، وهذه أخطر حلقات الارتباط بالسياسة السعودية . وأثر المال القادم لن يزيد هذه التأثيرات السلبية الا قوة . سيمكن المؤسسة الحاكمة من رشوى قوى التغيير المتواضعة والمضى قدما فى افساد الصفوة ، الذى بدأ منذ السبعينات . والشكوى التى يرددها اليمنيون من انحسار دور المثقف فى الحياة العامة تعبير عن هذا الافساد . واتخذ فى معظم الاحيان صورة العودة الى القبيلة أو الطائفة .

زال ذلك البريق الذى صاحب دور المثقف فى فترة الدفاع عن النظام الجمهورى . وأسفرت الهوية الاجتماعية عن وجهها .

والمظاهر الاخرى لتأثير مال النفط واضحة فى ازدياد استهلاك القات ، والاقبال على المشروبات الكحولية والسلع الكمالية ، وظهور أنواع من السلوك الجانح بين الشباب ، وانتشار جرائم الجنس . وكل هذا يصحبه اختلال فى القيم يضاعف أثره السلبى ازدياد القمع واتساع شباكه .

هل يمكن الاستغناء عن الدعم المالى السعودى ؟

حتى لو أراد اليمن الشمالى فان السعودية لا تريده مستغنيا عن هذا الدعم ، فهو أداة النفوذ الاولى . وقد أصبح حاجة داخلية من خلال ارتباط مؤسسات الدولة بهذا الدعم . والحكومات المتوالية لم تحد من الاتفاق بل زادته . وقد لجأت السعودية فى الاونة الاخيرة الى سلاح تأخير أقساط الدعم . وهدفها من وراء ذلك ممارسة الضغط على الحكومة ، التى تواجه موجة غلاء كاسحة ، وانهيارا لسعر الريال وتدهورا للاحتياطى ينعكس فى تضاعف سعر الدولار خلال اقل من عام واحد . فالمسألة ليست فى ازدياد الدخل الوطنى بعد استثمار البترول بل فى توظيف هذا المال،وليس هناك مايشير الى أن ترشيده أمر محتمل . وما ابعد توقعات بعض الاقتصاديين اليمنيين الذين أخذوا يحسبون ريع النفط بأدنى الاسعار ليثبتوا امكان الاستغناء عن الدعم المالى السعودى ، ونسوا أن الامر ليس ماليا محضا . انه سياسى بالدرجة الاولى ، وان فصم عرى الارتباط بالسعودية يتطلب تغييرا بعيد المدى فى المؤسسة الحاكمة وعلى أكثر من مستوى . ولن يكتمل الا باعادة المحتوى الديمقراطى والحديث لشعار الجمهورية الذى التهمته القبيلة والرأسمالية الوسيطة .

لن يكون النفط وسيلة تحرير من قيود التبعية بل قيدا جديدا . وما أكثر الدول التي صاغ النفط أغلال عبوديتها . أمامنا مثال نيجيريا والمكسيك . وهما يملكان بكل المقاييس أجهزة ادارة حديثة بالمقارنة باليمن الشمالي ، ورأيا عاما متقدما .

غياب السياسة النفطية :

لا توجد مؤسسة واحدة يمكن اعتبارها مؤهلة لادارة الاعمال في مجالات التسويق واقتصاد النفط . فمؤسسة النفط اليمنية لا تستطيع القيام بهذه المهام . والعجز في هذا الميدان سيكون فرصة جيدة للشركات الاجنبية ولوكلاء السعودية لفرض رجالها في المراكز الحساسة . وقد بدت ملامح هذا العجز عندما شرعت (يمن هنت) في « توريد » الشركات المقاولة التي ستقوم بأعمال البنية الاساسية في منطقة مارب والصليف . فقد قدمت أرقاما تتراوح بين ثلاثمائة مليونا وأربعمائة مليونا من الدولارات ، ولا تدخل تكاليف بناء المصفاة في هذه التقديرات . أن ريع النفط مرهون سلفا ، فالعروض التي قدمت لتمويل المنشآت تقوم الحكومة بضمان تسديدها وجميع أعبائها . والفساد المالي الذي فاحت رائحته في السنوات الاخيرة شمل معظم المؤسسات المركزية وفي مقدمتها مؤسسة النفط والثروات المعدنية ، والبنك اليمني ، وشركة الطيران ، وبعض الوزارات كالتموين والاقتصاد . وتكاد قسمات الصورة تتشابه مع الفضائح التي حدثت في مصر لان سياسة الانفتاح الاقتصادي في الحالين هي السبب . وان تميزت المؤسسات في حال اليمن الشمالي بدرجة متدنية من الكفاءة الا في باب الفساد ، ومال النفط القادم سيوسع أرجاء جنة الطفيليين والسماسرة وجامعي الاتاوات من ممثلي المؤسسة القبلية وكل الذين يرتبط وجودهم بسوق التجارة الحرة حتى الفوضى

وحماة التهريب والمهربين . وكلهم قد أسهم في الحاق السوق في اليمن الشمالي بالاقتصاد السعودي .

عودة المهاجرين اليمنيين وبنية الاقتصاد :

من السابق لأوانه الحديث عن حجم عودة المهاجرين . وان كانت قد بدأت بفعل عوامل لا علاقة لها بالنفط ، منها تشبع السوق بالعمالة غير الماهرة ومنافسة العمال من غير العرب في المشروعات الكبيرة ، والاستغناء عن العمال في البنية الاساسية التي كانت تستنفذ نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين . ومهما كان حجم الانتاج فانه سيجذب نسبة من العمال اليمنيين في السعودية ودول الخليج . وعودتهم ستكون عاملا صحيا . فقد تقوم بعض التشويه الذي لحق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية . وكان من أهم أسباب حرمان هذه الدولة العربية من قاعدة انتاجية مستقلة ، ومعاناتها من جيرانها، هؤلاء الأشقاء الذين يستثمرون جهود مئات الالاف من أبناء اليمن ويجعلون كدهم قيدا على تطور بلادهم .

ان الازدواج القائم في بنية الاقتصاد اليمني الشمالي سوف تتضاعف، وسيزداد دور ما يسميه البروفسور (سنقش) الاجسام الغريبة ، أي حقول استخراج المواد الاولية ، في بلدان العالم الثالث . فقطاعات الاقتصاد الوطني لا تتطور وتنمو معا ، بل تتفكك وتتشوه ، فيقضي ذلك على التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ، الذي يعاني من غياب قوى الانتاج عنه . وفي اليمن الشمالي نجد أعلى نسبة من قوة العمل الاجتماعي توجد خارج بلدها ، اذا ما قارناها بالبلدان العربية المصدرة لقوة العمل : مصر والاردن والسودان وسورية ، اذ تتراوح هذه النسبة بين ٣٦٪ و ٤٠٪ . وسوف يشهد اليمن الشمالي تجاور

القطاعين : القديم الذى يتسم أصلا بالتشوه والتبعية والجديد وهو اقتصاد التصدير ، الذى سيضاعف الاختلال الواضح فى البنية الاقتصادية الراهنة . فمن أول شروط التغلب على هذا الاختلال ترشيد الاستهلاك ، وتوسيع نصيب الزراعة ، ورسم سياسة تعالج مشاكل الادخار السلبى ، بهدف الحد من التدهور المستمر بسبب الاستيراد الاستهلاكى الذى جعل عجز الميزان التجارى ملمحا ثابتا فى اقتصاد (ج ع ى) .

أثبتت السنوات التى انقضت من عمر الخطة الخمسية الثانية من ١٩٨٢ م أن الحديث عن الكفاءة الانتاجية والترشيد ، والاعتماد على النفس ، والامن الغذائى أقرب الى الامانى والوعود ولا علاقة لها بواقع الاقتصاد اليمنى . وأية خطة لا تصل الى معالجة مشاكل البنية الاقتصادية انما تصب فى خاتمة المطاف فى طاحونة الطبقات والفئات التى أشرنا اليها . ومال النفط سوف يكون عاملا سلبيا فى هذا الاتجاه . وقد أصبح انتظاره شغل الحكومة الشاغل ، ويجرى باسمه ارجاء حل المشاكل الاقتصادية والمالية وأزمات الاختناق الدورى ، والارتفاع اليومى لاسعار السلع الاساسية . وبدلا من الترشيد فى مختلف المستويات تلجأ الحكومة الى سياسة تتأرجح بين العقوبات التى توقع على تجار التجزئة أحيانا وبين حظر استيراد بعض السلع ، التى سرعان ما تملأ السوق وتباع بأسعار مرتفعة . ان مأزق السياسة الاقتصادية يتمثل فى اعلانها ورغبتها فى معالجة المشاكل المتراكمة وتمسكها فى نفس الوقت بسياسة الانفتاح الاقتصادى . ولا نستطيع أن نجد بلدا يتمتع فيه التجار وكبار المستوردين بحرية الاستيراد والتلاعب بالاسعار يمكن أن يقارن بما يجرى فى (ج ع ى) . ولم يعرف تاريخ نشوء الرأسمالية مثل هذه الفوضى وليس سببها الانفتاح بسياسة الانفتاح الاقتصادى بل وضعف جهاز الدولة وفساده .

الوحدة اليمنية :

مشكلة الوحدة اليمنية عويصة ، وما تحاط به من تفاؤل ساذج وضجيج اعلامى لا يزيدها الا تعقيدا . وليست وليدة الامس القريب . فعندما كان الاتراك يحكمون اليمن الشمالى كان الانجليز منذ ١٨٣٩ يحكمون مستعمرة عدن ومحمياتها الشرقية والغربية .

قامت المملكة المتوكلية اليمنية فى اليمن الشمالى بعد خروج الاتراك فى اثر هزيمتهم فى الحرب العالمية الاولى ، وأعلنت الجمهورية العربية اليمنية بعد الاطاحة بالامامة فى ١٩٦٢ . أما فى اليمن الجنوبى فقد خرج البريطانيون منها فى ١٩٦٧ وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

ومنذ ذلك الحين لم تكن العلاقات حسنة بين اليمنيين رغم تعاقب حكام مختلفين هنا وهناك . وعبر تدهور العلاقات عن نفسه فى صورة حربين بين الدولتين فى عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٩ . ان اليمن الشمالى مشكلة داخلية بالنسبة لليمن الجنوبى ، كما أن اليمن الجنوبى مشكلة داخلية بالنسبة لليمن الشمالى ، وليس السبب ارتباط كل جمهورية بمعسكر دولى ، وان كان ذلك من الاسباب الهامة ، بل وبالدرجة الاولى لان مطلب الوحدة اليمنية فى حد ذاته شعار جماهيرى ، وهو جزء من النزوع العميق عند الجماهير نحو الوحدة والتقدم . وقد وحدت القوى السياسية اليمنية فى الجنوب والشمال ، ولا سيما الوطنية والتقدمية منها ، بينه وبين شعارات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . فالوحدة اليمنية ليست شعار كبار الملاك ولا المشائخ ولا الرأسمالية الوسيطة . انها راية الفلاحين والعمال والفئات الوسطى الوطنية ، التى تعرف دور الوحدة فى النهوض باليمن كله .

أزمة يناير ١٩٨٥ :

انفجر الموقف فى منطقة النفط فى الاسبوع الاول من يناير ١٩٨٥ ، وتضاربت الاخبار والاشاعات • وكانت هذه الازمة خاتمة لسلسلة أحداث نهاية العام المنصرم وبدأت بمحاولة حكومة صنعاء اظهار قوتها لتخويف القبائل فى منطقة مأرب ، بعد أن تعرضت منشآت (يمن هنت) لاطلاق النار عليها ، ولكن اظهار القوة تجاوز الحد فى نظر حكام السعودية الذين قدروا عدد القوات المرسلة بأنه أكبر من هذه المهمة ، وحشدوا قوات كبيرة على الحدود فى مظاهرة عسكرية • فطار وزير خارجية صنعاء الى الرياض لتهدئة الخواطر • وفى هذا الجو المشحون بالخطر انفجر الموقف بين اليمنين • ويعزو البعض السبب فى ذلك الى ان اليمن الشمالى لم يكن يقوم بدوريات فى منطقة الحدود ، بينما كان اليمن الجنوبى يقوم بدوريات منتظمة • فعندما شوهدت دوريات اليمن الشمالى ثم رصدت محاولات تمركزها فى منطقة متنازع عليها أخذ اليمنيون الجنوبيون يضاعفون من دورياتهم وتمركزهم فى المنطقة • وتوالت الاخبار عن الصدامات بين الدوريات بالقرب من منطقة الثنية وعارين وماجاورهما • فأصبحت قيادة الاركان فى البلدين فى حالة طوارىء • وارتفع صوت بعض المشائخ فى اليمن الشمالى مناديا بالدفاع عن النفط وبدأ جمع المتطوعين من أبناء القبائل الشمالية • وأسهم الشعر الشعبى فى استنفار الهمم للدفاع عن النفط !!

أرادت السعودية وبعض كبار المشائخ فى اليمن الشمالى وقليل من التكنوقراط فى الحكومة أن تكون مناسبة لتصفية أكثر من حساب • وذعر اليمنيون من حرب على نفط لم يجربوا طيباته • فذهب رئيس اليمن الشمالى فجأة الى عدن وعاد ومعه رئيس اليمن الجنوبى الى صنعاء • نزع الفتيل فلم تشتعل الحرب • وأعلن اتفاق مقتضب عن

الاستثمار المشترك للنفط فى منطقة الحدود حيث الحوض مشترك وان كان معظمه يقع فى اليمن الجنوبى •

أثبتت الحدود انها ليست وهمية على عكس ما يردد الاخوة اليمنيون فى أحاديثهم وخطبهم الحماسية ، وأنها أصلب من هذه الخطب • انها رمز المصالح على جانبيها ، وبدلا من انكار وجودها عليهم دراستها وترشيد الخلاف عليها •

ابرز اليمن الجنوبى خرائط تثبت حقوقه فى أثناء المفاوضات ، ولم يقدم اليمن الشمالى أية وثائق • وتأجل رسم خريطة الحدود • ولكنه سؤال سوف يواجههم من جديد عند مناقشة الاستثمار المشترك على الطبيعة •

ان من بين الاسباب التى دفعت اليمن الشمالى على التعقل الازمة الاقتصادية الطاحنة فيه ، وعدم ثقة رئيس الدولة فى ولاء بعض القادة العسكريين وشكه فى نوايا منافسيه فى المؤسسة القبلية ، وعدم ثقته فى كفاءة جيشه ففاتت الفرصة على « الصقور » من المدنيين والعسكريين •

من علامات الاستفهام الكبيرة فى هذه الازمة أن فكرة الاستثمار المشترك التى تم الوصول اليها دون أية تفاصيل ، كانت مطروحة على الحكومتين قبل الازمة ببضعة أشهر • فلماذا كانت أحداث يناير لازمة ؟ ومن يقف خلفها ؟ ومن بادر بارسال الدوريات التى كانت السبب المباشر لتدهور الموقف بين اليمنين ؟

وبالاتفاق على الاستثمار المشترك عاد الموقف على ما كان عليه قبل أشهر • ولكن الى حين • فليس هناك مايدل على ان القوى الرجعية

ف (ي ع ع) وحكام السعودية يمكن أن يباركوا أي تقارب بين الجمهوريتين ، فجعلها فى حالة حرب معلنة أو كامنة أول بند فى استراتيجية حكام السعودية ٠

ليس النفط شرا محضا ، ولكن ظروف « المجتمعات » العربية فى شبه الجزيرة والخليج هى التى جعلته كذلك ٠ وحتى يصبح نعمة لا نقمة ، وفرصة تاريخية تسند التطور لابد من ترشيد الانظمة ٠ واليمن الشمالى ليس استثناءا ، انه حالة نمطية اخرى لهبوط ثروة النفط على بنية تقليدية ٠

*

* *

كتب هذا الموضوع قبل أحداث يناير ١٩٨٦ ، وجاءت الاحداث بعد ذلك لا لتؤكد عدم امكان تحقيق الوحدة بين قطرين نفطيين ، بل لتثبت حقيقة جديدة وخطيرة وهى امكان الاقتتال على النفط بين القطرين أو الشطرين ٠ وكل احداث يناير وفبراير ١٩٨٨ لا تدع مجالا للشك فى ان النفط لن يكون عامل استقرار فى اليمن بشطريه ٠ ولا شك ان احداث يناير عامل أساسى فى هذا الشأن ٠ فقد أوجدت وضعا معقدا وبالغ الخطورة ٠ وهو قابل للتغيير فى اية لحظة ، لاسيما وأن أكثر من طرف عربى شقيق ودولى يسعى الى توظيف احداث يناير لتنفيذ استراتيجية قديمة وثابتة فى شبه الجزيرة العربية تعتمد على قاعدتين أولاهما الحيلولة دون أى تقارب بين اليمنيين ٠ والثانية تقسيم الصف الداخلى فى اليمنين (الجنوبى والشمالى) ٠ وأفضل الطرق لتنفيذ هذه «الاستراتيجية تسعير الخلاف بين اليمنيين بوساطة«اللوبى السعودى» فى اليمن الشمالى والعمل على الاحتفاظ بالتوتر ملمحا دائما فى العلاقة بين الجنوب والشمال ، حتى يمكن اشعال فتيل الحرب بينهما فى اية فرصة مناسبة ٠ وتتيح الظروف الراهنة الاحتفاظ بقنبلة زمنية لتفجرها

فى الوقت المناسب ٠ وهذه القنبلة هى الآلاف من النازحين الى اليمن الشمالى بعد أحداث يناير ١٩٨٦ ، وعددهم يتراوح بين ثلاثين وخمسة وثلاثين الفا ٠ ويعيش أغلبهم فى معسكرات ونصفهم من العسكريين ٠ وليس سرا أن السعودية ودولة الامارات يقدمون ملايين الدولارات لليمن الشمالى للاحتفاظ بهم ٠ وقد أرسل الف وخمسمائة من الطيارين الى ليبيا لدعم حركته مع تشاد ٠

وان تصعيد الموقف عسكريا فى بداية عام ١٩٨٨ يشير الى أن هذه الاستراتيجية فى طريق التطبيق بالتدريج ، فالصدامات المتتالية يمكن أن تشعل نار حرب شاملة بين عدن وصنعاء الا اذا استطاع الطرفان التصرف بحكمة فى الوقت المناسب ٠ وهو ما يتحقق فى بعض الاحيان ولكن دون ان يلغى الاستراتيجية الثابتة ، التى لا يمكن حذفها من جدول أعمال السياسة اليمنية الا بموقف وطنى وقومى تجاه حكام السعودية ، اذ لا يكفى ان يقول حكام اليمن الشمالى انهم لا يرتاحون من موقف الرياض فى هذه القضية أو تلك ٠ لان تدهور الموقف لا يعالج الا بموقف سياسى وأضح من الاستراتيجية السعودية ، وانطلاقا من وحدة مصالح اليمن جنوبا وشمالا ، ومصالح حركة التحرير الوطنى العربية ، فى شبه الجزيرة وبقية أقطار الوطن العربى ٠

وفى هذا الاطار لابد من الاشارة الى آراء روبرت بوروز ، الذى نشر كتابه ، الجمهورية العربية اليمنية ، سياسات التنمية ١٩٦٢-١٩٨٦ وبست فيوبس مولور ، كولورادو ، بعد كتابة هذا الموضوع ٠ وهو أستاذ جامعى درس فى جامعة بيروت الامريكية وعاش فترة فى اليمن الشمالى ٠ وقد بسط آراءه عن اليمن الشمالى فى كتيب عن اليمن فى السبعينات درس فيه عهد الحمدى ومشاكله مع السعودية ٠ وقد توصل فيه الى استنتاجات أن السعوديين سيحاولون التخلص من حكم الحمدى

وأنهم ينتهجون سياسة خاطئة فى اليمن يمكن أن تؤدى الى تقـوية الاتجاه اليسارى فى اليمن شمالا وجنوبا وفى الجزيرة العربية ، ومن هنا يرى ضرورة « انقاذ السعوديين من أنفسهم » . فهو حريص على مستقبل السياسة الامـريكية فى المنطقة ، ويرى فى تركها « للذكاء » السعودى خطورة بالغة وهذا يعنى ضمنا ان على حكام البيت الابيض أن يوجدوا علاقة مباشرة باليمن الشمالى (*)

وفى كتابه الاخير فى الفصل العاشر منه (اليمن والنفط عام ١٩٨٦) يحلل كل الاحتمالات المترتبة على ظهور النفط واستثماره فهو سينهى وضع القريب الفقير بالنسبة لليمن الشمالى ويمكن الحكم فيه من الاستقلال عن السعودية ، ويقلل من نفوذ المشائخ الذين يعتمدون على وساطتهم بين الحكم فى صنعاء والرياض ، كما ان التحديث سوف يسير بخطى جيدة على يد التكنوقراط اليمانيين الذين لم يكونوا قبل اكتشاف النفط قادرين على العثور على مورد لتمويل مشروعاتهم . وهو بصفة عامة يقسم المجتمع اليمنى والعربى عامة على طريقة الاستشراق الغربى الى حديث وتقليدى ، فالنفط الذى يربط اليمن الشمالى بأمريكا سوف يقوى مواقع التحديث فى وجه التقليديين . ان التحليل يجرى بعيدا عن أى تحديد تقليدى بالاطلاق وحديث بالاطلاق ، وكلّ ما يخدم الحديث

(*) وهذا ما تحقق بصورة أولية فى استثمار النفط من قبل شركة هنت الامريكية . وكانت خطبة جورج بوش فى حفل افتتـاح المصفاة واضحة فى هذا الشأن فقد اكـد على ضرورة الاستقرار فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للمصالح الامريكية وأشـاد بقيـادة اليمن الشمالى السياسية . ومنذ هذه اللحظة أصبح اليمن الشمالى جزءا أساسيا فى الاستراتيجية الأمريكية النفطية والسياسية .

يناسب سياسة أمريكـا . انه لا يدعو الى تحرر صنعاء من الرياض باسم صنعاء بل باسم واشنطن . ويبالغ فى قدرات اليمن الشمالى على بنـاء « ازدهار أعظم لليمن بالاعتماد على موارده هو » ويملك بذلك قدرة على حرية التحرك السياسى لم تكن متاحة له قبل الان . ان عائدات النفط تتراوح من ٦٠٠ و ٧٠٠ مليونا من الدولارات سنويا، وهو أقل من تحويلات المهاجرين ، الذين بدأوا يعودون من السعودية ومن هنـا يبدو أن هامش الحرية الذى ينتجه دخل مستقل عن حكـام السعودية غير كبير لا سيما كلما تقلصت تحويلات المهاجرين اليمنيين. والنظر الى الخلاف بين صنعاء والرياض باعتباره تناقضا جذريا ليس صحيحا فى ضوء كل الاحداث ، فالوشائج التى تشد مجتمع اليمن الشمالى الى حكـام السعودية أقوى من نزعة الاستقلال التى يتحدث عنها الساسة ، وتلغى التناقضات دائما لمواجهة عدن المـارقة ، ورغبة بورروز فى رؤية اليمن الشمالى مستقلا عن السعودية لصالح علاقات أقوى بأمريكا تجعله يبالغ فى الحديث عن ايجابيات نظـام الحزب الواحـد فى اليمن الشمالى ، وكأنه مدرسة للديمقراطية .

ان أحكـام بورروز مبنية على التفكير فى المرغوب فيه أكثر من الواقع ، فهو لا يقـدر متانة المؤسسة القبلية . ويبـالغ فى قـدرة التكنوقراط اليمنيين الذين يتعاطف معهم ويحملهم أعبـاء تاريخيـة ليسوا قادرين على القيـام بها . فهم ليسوا قوة مستقلة بل جماعة ملحقـة بوضع اجتماعى وسياسى . كما أنهم لا يمثلـون الحـديث بصورة مطلقـة بل نوعـا من الحداثة يتناسب وسياسة التبعية . ولا تكمن القضية فى توافر موارد مالية للاستقلال السياسى بل فى من يملك هذه الموارد المـالية ، فهى يمكن ان تكون اداة تكـامل مع اعضاء نادى النفط العربى ، وليست عامل تحرير واستقلال . فكل البنيان الاجتماعى السياسى لليمن الشمالى قائم على التبعية البنيوية التى

تشده الى الخارج • والخلاف بين حكام صنعاء والرياض لا يصل
الى القطيعة السياسية أو التناحر •

ان حماسه للتوجه الرسمى فى اليمن الشمالى ، يظهر فى ايراده
ملاحظة لعبد الكريم الاريانى فى نهاية الفصل العاشر « بالطبع
أريد لليمن اكتشافا للنفط •• بعد عشر سنوات وقبل ذلك لا بد
من استخدام فقرنا لننتزع أكثر ما نستطيع من المساعدة من
العالم ••• » •

« ان الجمهورية اليمنية الزراعية التى اكتسبت ، زخما فى نهاية
السبعينات فقط ربما ما كانت لتحدث قط لو أن النفط تم اكتشافه
فى عام ١٩٦٤ أو عام ١٩٧٤ بدلا من عام ١٩٨٤ » • لا يشير الواقع
السياسى الاقتصادى الى فروق جوهرية بين الثمانينات والسبعينات
أو الستينات ، بل أن التبعية قد ازدادت وترسخت • وفى ضوء
هذا فقط يمكن النظر الى جدية الحديث عن التنمية الزراعية والتطوير ،
وعن توظيف مال النفط لخدمة الشعب اليمنى • ان قوة التحالف
السياسى الحاكم يقابلها عجز كامل للتكنوقراط الذين يعلق عليهم
بوروز آمالا كبارا •

ان الظروف الراهنة أكثر تعقيدا من السنوات العشرين
الماضية • وزادت أحداث يناير الأمر خطورة • فى هذا الافق ليس
هناك ما يدل على أن النفط سوف يكون عامل استقرار أو سلام ،
أو انه سيوظف باستقلال عن البنية الاجتماعية الاقتصادية القائمة
فى اليمن الشمالى •• هذا وهم تكنوقراطى غربى يرى التطور السياسى
قائما على مؤشرات تنمية مستقلة عن شروطها السياسية والاجتماعية •

ان الاحداث الاخيرة وتطورات الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة
وحكام السعودية يجعل الدفاع عن حسن الجوار بين اليمن الجنوبى
والشمالى والبحث عن طرق مناسبة للاستثمار المشترك للثروات
المشتركة ، واجب كل الوطنيين فذلك هو البديل الوحيد لحرب أهلية
لا يمكن التنبؤ بآفاقها •

الفهرس

رقم الايداع ١٩٨٨/٥٤٣٦

شركة الأمل
للطباعة والنشر والتوزيع
(موافيتلي سابقاً)
١٩ ش محمد رياض - عابدين
تليفون ٣٩٠٤٠٩٦

الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي

الكاتب اليمني الدكتور محمد عبد السلام